



جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان :

محاضرات في تحليل السياسات النقدية

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد:

د. فؤاد بن حدو

السنة الجامعية: 2022-2023

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا و مولانا محمد ابن عبده الله وعلى آله و أزواجه و ذريته وصحبه وسلم وبعد؛

تعتبر السياسة النقدية من أهم الركائز التي تسند عليها الدولة في سياساتها الاقتصادية في العصر الحديث، وهذا نظراً للدور كبير و الفعال الذي تلعبه في تحقيق ما تصبو اليه الحكومات من استقرار المستوى العام للأسعار و التوظيف الكامل و تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة و التوازن في ميزان مدفوعاتها ، عن طريق جهاز السلطة النقدية و المتمثل في البنك المركزي الذي يشرف على هذه السياسة بأدوات كمية و كيفية تمكنه من التحكم في المعروض النقدي بما ينسجم مع الناتج المحلي الاجمالي و النمو تفاديا للتضخم أو الكساد.

و باعتبار أن مسألة التحليل هو عملية إرجاع ظاهرة مركبة إلى أبسط عناصرها أو أجزائها، توجب علينا التطرق إلى كل الأطراف و العناصر المكونة لهذه للسياسة ، فلزم علينا فهم النقود و وظائفها في الاقتصاد، معرفة البنك المركزي و أدواته ، البنك التجاري و أهدافه، التضخم النقدي و أسبابه و إلى النظريات النقدية و فحوى ما جاء فيها.

ولقد حاولت في هذه المطبوعة البيداغوجية أن أراعي التدرج في المعلومات، محاولاً الابتعاد قدر الامكان و تجنب كل التعقيدات الاصطلاحية حتى يتسنى للطالب فهم هذا المقياس والذي يعتبر مهماً جداً في مجال تخصصهم.

ونأمل في الختام أن تحقق هذه المطبوعة بعض الفوائد العلميّة المتوخاة منها لكافة الطلبة وحتى الباحثين و المهتمين بهذا المقياس.

راجين من المولى سبحانه و تعالى أن تكون لها قيمة مضافة إلى جامعاتنا الجزائرية و مكنتها الورقية و الالكترونية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين-صلى الله عليه و آله وسلم-.

بغليزان- الجزائر، في يوم السبت 22 صفر 1443هـ/ الموافق لـ 18 سبتمبر 2022م

الدكتور: فؤاد بن حدو

fouad.benhaddou@univ-relizane.dz

فهرس المحتويات:

الصفحة	الفهرس
أ	مقدمة
ب	فهرس المحتويات
د	فهرس الجداول
د	فهرس الاشكال
	المحاضرة الأولى: مفهوم النقود و وظائفها
1	أولاً: نشأة النقود ومراحلها التاريخية
4	ثانياً: مفهوم النقود ، أهميتها و خصائصها
5	ثالثاً: وظائف النقود
8	رابعاً: أشكال النقود
14	خامساً: مصدر القيمة النقدية
16	سادساً: قيمة النقود (القوة الشرائية)
	المحاضرة الثانية: البنك المركزي (السلطة النقدية)
18	أولاً: نشأة و تطور البنك المركزي
20	ثانياً: مفهوم البنك المركزي و خصائصه
20	ثالثاً: وظائف البنك المركزي
22	رابعاً: استقلالية البنك المركزي
24	خامساً: مفهوم المقاصة في البنك المركزي
26	سادساً: دور البنك المركزي في الاصدار النقدي
	المحاضرة الثالثة: البنك التجاري (بنك الودائع)
29	أولاً: نشأة البنك التجارية و مفهومه
30	ثانياً: أهمية البنوك التجارية و أهدافها
31	ثالثاً: خصائص البنوك التجارية و وظائفها
32	رابعاً: قبول الودائع
34	خامساً: القروض و أنواعها
40	سادساً: الخدمات البنكية
41	سابعاً: ضمانات القروض
	المحاضرة الرابعة: عملية إصدار و إنشاء النقود

44	أولاً: إصدار النقود
46	ثانياً: إنشاء النقود القانونية
50	ثالثاً: إنشاء نقود الودائع
52	رابعاً: نسبة الاحتياطي القانوني الاجباري
55	خامساً: نسبة الاحتياطي الاختياري
56	سادساً: تسرب النقود من الجهاز البنكي
58	سادساً: مضاعف الائتمان
	المحاضرة الخامسة: التضخم النقدي، أسبابه و طرق علاجه
60	أولاً: نشأة التضخم و مفهومه
62	ثانياً: أنواع التضخم
63	ثالثاً: أسباب التضخم و آثاره
65	رابعاً: طرق و أساليب تقدير التضخم
68	خامساً: مفهوم القدرة الشرائية
72	سادساً: علاج التضخم
	المحاضرة السادسة: العرض و الطلب على النقود
76	أولاً: المجمعات النقدية (الكتلة النقدية)
76	ثانياً: مفهوم المعروض النقدي
77	ثالثاً: مكونات عرض النقود
80	رابعاً: العلاقة بين عرض النقود والمتغيرات الاقتصادية
81	خامساً: تأثير العرض النقدي على التضخم
82	سادساً: الطلب على النقود (التفضيل النقدي)
83	سابعاً: الدوافع الرئيسة للطلب على النقود
86	ثامناً: العرض و الطلب على النقود و سعر فائدة التوازن
87	تاسعاً: المسح أو الوضع النقدي
89	عاشراً: المضاعف النقدي
	المحاضرة السابعة: مفهوم السياسة النقدية و أدواتها
91	أولاً: مفهوم السياسة النقدية (Monetary-Policy)
93	ثانياً: أنواع السياسات النقدية
93	ثالثاً: أهداف السياسة النقدية
97	رابعاً: أدوات السياسة النقدية

104	خامساً: تأثير السياسة النقدية على سوق تداول العملات (Forex)
105	سادساً: شروط نجاح السياسة النقدية
	المحاضرة الثامنة: تأثير السياسة النقدية بالنظريات النقدية
107	أولاً: النظرية الكمية للنقود (Money Of Theory Quantity)
113	ثانياً: نظرية تفضيل السيولة لكينز
115	ثالثاً: مقارنة النموذجين الكلاسيكي و الكينزي
117	رابعاً: النظرية الكمية الحديثة (Modern Quantity Theory Of Money)
119	خامساً: السياسة النقدية في النموذج الكينزي
120	سادساً: السياسة النقدية في النموذج الكلاسيكي
122	قائمة المصادر و المراجع

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
(1.1)	تأسيس البنوك المركزية في بعض دول العالم الغربية و العربية	19
(2.1)	عملية المقاصة في البنك المركزي	25
(3.1)	ميزانية بنك مركزي	28
(4.1)	ميزانية بنك تجاري	43
(5.1)	ميزانية افتراضية لبنك مركزي في: 2020/12/31م	48
(6.1)	ميزانية افتراضية لبنك مركزي في: 2021/12/31م	48
(7.1)	أنواع التضخم و نسبه	62
(8.1)	مكونات عرض النقود	80
(9.1)	نموذج المسح أو الوضع النقدي	89

قائمة الاشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
(1.2)	الطلب على النقود كدالة متزايدة مع الدخل النقدي الكلي	83
(2.2)	فخ السيولة	86
(3.2)	العرض والطلب على النقود وسعر فائدة	87
(4.2)	المنحى البياني للنظرية الكمية للنقود حسب صيغة كميردج	110

المحاضرة الأولى: مفهوم النقود و وظائفها

الأهداف التعليمية:

بعد دراستك لهذه المحاضرة ستكون قادراً على:

1. معرفة كيفية ظهور النقود و المراحل التي مرت بها الى يومنا هذا.
2. إدراك الوظائف الحقيقية للنقود في الاقتصاد و تعاملات الناس.
3. استيعاب مصدر قيمتها و آلية تحديدها.

تمهيد :

تعتبر النقود واحدة من أهم مبتكرات الانسان على الاطلاق، فقد استطاع بما تسهيل المبادلات و المنفعة و تسيير عملية الدفع و التسوية و تقييم السلع والخدمات وغيرها. مما استوجب علينا القاء نظرة على هذه الأداة و الوسيلة المبتكرة و دورها الفعال في الحياة الاقتصادية.

أولاً: نشأة النقود ومراحلها التاريخية

1. مرحلة اقتصاد الاكتفاء الذاتي (اقتصاد اللامبادلة): ففي هذه المرحلة تكفلت كل جماعة بإنتاج مجموعة السلع والخدمات الكافية نسبياً لإشباع حاجاتها و لم تكن هناك كضرورة للدخول، و تمثلت في علاقات اقتصادية مع الجماعات الأخرى أما التوزيع فقد كان يتم تلقائياً وداخلياً طبقاً للأنظمة الاجتماعية السائدة¹. بادئ الأمر في السلع ذات الاستهلاك الواسع كالشاي والملح... الخ ، ثم بعد ذلك تلتها السلع التزيينية أو الزخرفية (الحلي ، اللآلئ ، الأحجار الكريمة) ، وأخيراً تم اللجوء إلى رؤوس الماشية². و كذلك كان التبادل يتم في بعض المناسبات الخاصة والتي تتكرر و يترتب عليها بعض الأعباء مما يقتضي مشاركة الأخرى على أساس من المعونة المتبادلة، كما يحدث في مناسبات الزواج والمآتم. فهذه العطاءات هي نوع من التبادل المؤجل حيث أنها تفرض نوعاً من الالتزام برد الهدايا في المناسبات المقابلة³.

¹ أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله ، "اقتصاديات النقود و التمويل" ، دار الجامعة الجديدة ، الازارطة ، مصر ، 2005م، ص06 .
² بورزق ابراهيم فوزي ، "دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية، 2008/2007م، ص 30 .
³ أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله ، "اقتصاديات النقود و التمويل" ، مرجع سابق، ص 06 .

2. **مرحلة ظهور المقايضة:** أنطلق الناس منذ فجر التاريخ يكدحون في هذه الحياة لتأمين السلع والخدمات، وللاستفادة من النعم التي سخرها الله عز وجل لهم. ولما كان الإنسان لا يستطيع لوحده تأمين كل ما يحتاج إليه من سلع وخدمات، لذلك اضطر إلى أن يتعاون مع بني جنسه في سبيل تأمين تلك الحاجات. ومع زيادة حجم ما تنتجه كل جماعة عن حاجاتها الذاتية، ورغبتها في الحصول على ما ينتجه الغير، بدأت أولى عمليات المبادلة تظهر للوجود في صورة مقايضة (Barter)، وهي تبادل السلع مباشرة دون استخدام وسيط مثل النقود. أو "بيع السلعة بالسلعة". فتعدد الحاجات وتنوعها، وازدياد اعتماد الناس بعضهم على بعض، أدى إلى التخصص وتقسيم العمل، وهذا أدى بدوره إلى تبادل الناس فائض منتجاتهم. غير أن هذه الطريقة وإن كانت سهلة في بادئ أمرها، إلا أن تطور المجتمع أدى إلى صعوبتها فظهرت عيوبها¹.

3. **مرحلة ظهور النقود السلعية:** ولقد أدت هذه الصعوبات التي رافقت نظام المقايضة إلى ضرورة إيجاد وسيلة أخرى تقوم بمهمة تقدير قيم الأشياء وتعمل كوسيط للمبادلة، خاصة بعد تطور حاجات الناس وتعددتها وظهور ما يسمى بالتخصص. ويشير التاريخ الاقتصادي إلى أن الأنواع الأولى من السلع التي استخدمت كوسيط تمثلت بالحيوانات والجلود والقمح والذرة، وكان الوسيط يختلف من مجتمع لآخر باختلاف البيئة والمرحلة الحضارية، فالعرب قبل الإسلام استخدموا الجمل كأداة للتبادل، فيما استخدم المسك والفراء والجلود من قبل الشعوب المهتمة بالصيد، والإبل والماعز والماشية من قبل الشعوب المختصة بالرعي، والذرة والقمح في المناطق الزراعية. إلا أن جميع هذه السلع كانت تتمتع ببعض الصفات العام التي أهلتها لأن تؤدي وظيفة تقدير قيم الأشياء ولعب دور الوسيط في التبادل، ومن هذه الصفات: أنها كانت نافعة، وتملك قيمة ذاتية مستمدة من طبيعتها كأشياء قادرة على تحقيق إشباع ذاتي؛ وتمتعها بالندرة النسبية لكي لا تتعرض قيمتها في السوق إلى تقلبات واسعة ومستمرة، وأخيراً قابليتها على الحفظ والتداول لمدة من الزمن².

4. **مرحلة ظهور النقود المعدنية:** و بمرور الزمن ظهرت الحاجة إلى سلعة تفي بمتطلبات التبادل التجاري الداخلي والخارجي، و استخدم الأفراد أنواعاً جديدة و من النقود السلعية تمثلت أولاً في المعادن غير الثمينة كالحديد والنحاس و البرونز وعندما كانت المعاملات محدودة وقيم الأشياء المتبادلة صغيرة. ولكن من انتشار التجارة واتساع نطاق التبادل فرضت المعادن النفيسة (الفضة ثم الذهب) نفسها تدريجياً كأدوات نقدية، وذلك بسبب

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 1430هـ/2009م، ص 231-232، أحمد حسن، "الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي: قيمتها وأحكامها"، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية، 1422هـ/2002م، ص 53

² كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص 231-232.

استقرار قيمتها، إمكانية خزنها وقدرتها على أداء وظيفة خزن القيمة، سهولة تجزئتها وحملها ونقلها، تفضيل الأفراد لها، وتمتعها بالندرة النسبية. إن انتقال القطع الفضية والذهبية من يد إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر لإنجاز المعاملات كان يتضمن مخاطر السرقة والضياع، إضافة إلى تعرضها إلى التآكل نتيجة استعمالها في التداول، فضلاً عن عمليات تشويه النقود. لذا وجد الأفراد أنه من المناسب إيداع ما لديهم من ذهب وفضة لدى رجال المال أو رجال البنوك مقابل حصولهم على شهادات أو وصولات قابلة للتداول عن طريق التظهير تبين كمية النقود المعدنية التي أودعوها. ومع مضي الوقت وتطور وسائل الاتصال وازدياد ثقة التجار ببعضهم البعض الآخر، وأصبح بالإمكان إصدار شهادات من قبل بيوت خاصة هي البنوك محددة القيمة ومن فئات مختلفة تنسجم وحاجة العمليات التجارية، وبهذا فقد غدت هذه الشهادات بديلاً عن النقود المعدنية، كما أن قبول الأفراد لها في التداول كان يرجع إلى قابلية تحويلها إلى مسكوكات ذهبية وفضية، فقيمتها تعادل قيمة الذهب أو فضة الذي تمثله¹.

5. **مرحلة ظهور النقود الورقية الائتمانية:** و بانتشار البنوك التجارية في النصف الثاني من القرن 16م و مطلع القرن 17م، و نجاحها في ادارة العمليات البنكية، ازدادت ثقة الافراد فيها و تصاعد حجم التعامل معها، و كان لذلك أثره البالغ في تشجيع البنوك على اصدار النقود الورقية مقابل ما يودعه الافراد من نقود معدنية. و مع تقدم الزمن و تطور العمل البنكي ظهر إلى الحيز الوجود وسيط نقدي جديد يتمثل في النقود الورقية الائتمانية إلى جانب المسكوكات المعدنية، و ارتكازا على ثقة الافراد بجهة اصدارها و قدرتها على صرف قيمتها، و أخذت الأوراق النقدية تتداول بين الافراد بمحض ارادتهم و اختيارهم، و اصبحت تؤدي الوظائف نفسها التي تقوم بها المسكوكات الفضية و الذهبية².

6. **مرحلة ظهور النقود الإلزامية أو القانونية:** مع نشوب الحرب العالميتين و ما رافقها من أزمات من النقد لمواجهة النفقات الحربية المتزايدة، كل ذلك جعل الحكومات تتمادى في اصدار النقود الورقية. وفي ظل خشيتها من احتمال عجزها عن مواجهة طلبات تحويل الافراد للنقود الورقية إلى معادن نفسية عمدت هذه الأخيرة إلى الغاء قابلية تحويل النقود الورقية إلى ذهب، و بذلك شاع استعمال نوع جديد من النقود الورقية غير قابلة للتحويل و هي النقود الإلزامية أو القانونية³.

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص 232-233.

² نفس المرجع، ص 233-234.

³ نفس المرجع، ص 234

7. مرحلة ظهور النقود البنكية: و اعتباراً من النصف الثاني من القرن 19م ظهر نوع جديد من النقود هو النقود البنكية عندما ابتكرت البنوك التجارية البريطانية وسيلة دفع جديدة أكثر مرونة للإيفاء بالتزامات و اشباع حاجات المعاملات. وقد اتخذت هذه الوسيلة شكل ودائع جارية تقيد في سجلات هذه البنوك كأرصدة دائنة لحساب الوحدات الاقتصادية غير البنكية، و يمكن تداول هذه الودائع بالصكوك (الشيكات)¹.

ثانياً: مفهوم النقود ، أهميتها و خصائصها

1. تعريف النقود (Money): تعرف النقود على أنها: "كل شيء يلقي قبولاً عاماً في التداول و تستخدم وسيطاً للتبادل و مقياس للقيم (وحدة حساب) و مستودعاً لها، و وسيلة للمدفوعات الآجلة"². كما عليها ان تتميز بالثبات النسبي في القوة الشرائية حتى تقوم بدورها في قياس القيم الاقتصادية³.
من هذا التعريف للنقود يمكن تقديم شرح مبسط لأهم عناصره⁴:

- النقود هي كل شيء: وعليه فكل شيء له قيمة اقتصادية، يمكن أن يستخدم في مبادلة كافة السلع والخدمات.
- يلقي قبولاً عاماً: وهو قيد التعريف، إذ يشترط في الشيء الذي يمكن أن يكون نقداً أن يلقي قبولاً عاماً، فيكون جيداً لا زيف فيه مما يجعله يحوز ثقة الناس فيه.
- كوسيط في التبادل: وهو قيد ثان في التعريف، إذ لا يكفي أن يكون هذا الشيء مقبولاً قبولاً عاماً، فإن ذلك ما كان يحدث قبل ظهور النقود وما جاءت النقود إلا لتسهيل التبادل-الإعطاء والقبض- .

2. الفرق بين النقود و العملة : فالعملة هي كل ما تعتبره الدولة نقوداً، و تضيف عليه قوة القانون صفة إبراء الذمة، فتلقى قبولاً عاماً؛ أما النقود فهي أعم من العملة، إذ تشمل العملة و اشباه النقود (النقود البنكية). إذن فكل عملة نقد ، وليس كل نقد عملة، فبينهما عموم و خصوص مطلق¹.

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص234.

² إسماعيل محمد هاشم، "مذكرات في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 14.

³ فوزي عطوي، "في الاقتصاد السياسي: النقود والنظم النقدية"، دار الفكر العربي ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989م، 126-127، باري سيجل، "النقود والبنوك والاقتصاد : وجهة نظر النقدين"، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد الفتاح عبد المجيد، دار المريخ ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987م، ص 20، زياد العلواني، "نقود ومصارف"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، جامعة حلب، سوريا، 1982م، ص 13-14.

⁴ جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي: دراسة مقارنة"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م، ص 19-20.

3. **أهمية النقود:** تعد النقود إحدى أهم دعائم الاقتصاد، فهي تسهل عملية تبادل السلع والخدمات، إذ تستلزم كل من عمليات الإنتاج والتوزيع استخدام النقود. وفي ظل الأساليب الحديثة للإنتاج الكبير الحجم، يتخصص كل فرد من أفراد المجتمع بإنتاج سلعة أو جزء من سلعة، ويحل على قيمة إنتاجه الذي يعرضه في الأسواق بالنقود. كما يدفع أصحاب الأعمال أجرة خدمات العمال الذي يعملون لديهم بالنقود أيضاً. لذا فلا يستطيع النظام الاقتصادي الحديث المتشابك الأطراف أن يؤدي دوره بكفاءة تامة دون استخدام النقود².

4. **خصائص النقود:** تستخدم النقود كوسيلة لعملية التبادل ومن أبرز خصائصها ما يأتي³:

- **الديمومة:** النقود طويلة العمر ولو تعرّضت للتمزق أو أصبحت بالية فمن الممكن استبدالها بسهولة.
- **سهولة الحمل:** النقود في يومنا هذا بأشكالها المختلفة يمكن حملها في الجيب دون متاعب.
- **إمكانية التجزئة:** الورقة النقدية ذات القيمة العالية مثلاً يمكن استبدالها بنفس القيمة من عدد أكبر من الأوراق من الفئات الأقل.
- **موحدة:** الأوراق النقدية ذات القيمة الواحدة تشترك جميعها في الشكل والمواصفات الدقيقة.
- **محدودية العرض:** هذه الخاصية تُسهم في الحفاظ على القيمة الفعلية للنقود، فبذلك لا تقل قيمتها بمرور الوقت بشكل كبير.
- **القبول:** النقود وخصوصاً العملات النقدية لا يختلف أحد من الناس على قبولها، فهي محمية دولياً.
- **استقرار القيمة:** هذه الخاصية للعملات القوية والتي تحافظ على استقرار قيمتها، وبذلك يمكن الاعتماد عليها دائماً في تقدير قيم السلع المختلفة فتكون مرجعاً ثابتاً.
- **إمكانية تمييزها:** يمكن تمييز النقود ومعرفة قيمتها بمجرد قراءتها.

ثالثاً: وظائف النقود

يعرف معظم الاقتصاديين النقود في حدود الوظائف التي تؤديها؛ وعادة ما يقال في هذا الصدد (إن النقود هي ما تعمله - *Money is what money does*) ، وبناء على هذا يمكن تقسيم وظائف النقود لاعتبارات عديدة إلى :

¹ محمد خليل برعي، علي حافظ منصور، " مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك"، مكتبة نهضة الشروق، دم، 1990م، ص 39-40، محمد عبد المنعم عفر، " الاقتصاد الاسلامي: دراسة اقتصادية"، الجزء الثاني، دار البيان العربي، جدة، للمملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، 1985م، ص72.

² أحمد حسن، " الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي: قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 58-59.

³ تسنيم الفقيه، " أنواع النقود و خصائصها"، مقال منشور بتاريخ : 2021/08/25، انظر الرابط: <https://mawdoo3.com/>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/19م، على الساعة : 22ساو 59د

1. الوظائف الأصلية للنقود: تتمثل الوظائف الأصلية للنقود في:

أ. **النقود وسيط للتبادل (Medium Of Exchange):** النقود كوسيط للتبادل تعني أنها تتوسط عملية مبادلة السلع والخدمات بالنقود (عملية البيع)، ثم مبادلة النقود بالسلع والخدمات (عملية الشراء). فالنقود هي من تسمح بمبادلة سلعة أو خدمة بسلعة أو خدمة أخرى بطريقة مباشرة، وبهذا فهي تفكك عملية البيع والشراء الموحدة في ظل المقايضة إلى عمليتين من فصليتين وغير متزامنتين¹. وحتى تقوم النقود بوظيفتها الأساسية كوسيط للتبادل لا بد أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص وأهمها²:

- أن تتسم بالقبول العام من جانب جميع الأفراد؛

- أن تمثل قوة شرائية عامة لجميع السلع والخدمات التي يحتاجها مالك النقود.

ب. **مقياس للقيمة ووحدة للحساب (Unit Of Account):** تعد هذه الوظيفة من أهم وظائف النقود، ولذلك ينبغي تقديم هذه الوظيفة في تعريف النقود المبني على الوظائف الاقتصادية على سائر الوظائف، وهذا مالا يفعله علماء الاقتصاد. فالنقود مقياس للقيمة، أي أنها وسيلة لتقدير قيم السلع والخدمات ونسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع³.

2. الوظائف الثانوية للنقود: و تتمثل هذه الوظائف في:

أ. **النقود مستودع للقيمة (Store Of Value):** لا يمكن في ظل نظام المقايضة تخزين السلع من أجل استخدامها في المستقبل (ادخار)، وذلك بسبب اختلاف طبيعة السلع وقابليتها للتخزين، أو صعوبة الاحتفاظ بكميات كبيرة منها صورة ثروة، لكن مع وجود النقود فإنه من السهل الاحتفاظ بها من أجل تخزين القوة الشرائية في الوقت الحالي لإعادة استخدامها في المستقبل⁴.

ب. **النقود معيار للمدفوعات الآجلة (A Standard For Defferd Payments):** كون النقود وسيطاً للتبادل فهي وحدة لحساب المدفوعات الآجلة، بمعنى أن عمليات البيع والشراء قد لا تتم بنقود جاهزة، وإنما على أساس الدين، حيث يعرض صاحب الإنتاج بضاعته في السوق فيجد المشتري، لكن ليس معه نقود فيبيعه بثمان مؤجل. ونجد أن معظم المعاملات الاقتصادية في الوقت الحاضر تأخذ طابعاً من شأنه أن ينشأ عنه مجموعة من الالتزامات المالية التي تستحق الدفع في آجال لاحقه، والوسيلة التي تساعد على مثل هذه المعاملات النقود لإمكانية ثبوتها في الذمة ووجوب الوفاء بها ولو بقوة السلطة⁵.

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص 235.

² عدنان خالد التركماني، "السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ط، 1409هـ/1988م، ص50

³ عزمي رجب، "الاقتصاد السياسي"، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، 1980م، ص 331، محمد زكي شافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، د.ت، ص 20.

⁴ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص 236.

⁵ عدنان خالد التركماني، "السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"، مرجع سابق، ص53.

ج. **النقود قوة محركة للنشاط الاقتصادي:** إضافة إلى الوظائف الأساسية السالفة الذكر فإن النقود تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الحديث، فهي تلعب دوراً هاماً في التأثير على المستوى العام للأسعار، فيمكن أن نقول بوجه عام أنه كلما زادت النقود المتداولة في المجتمع مع بقاء كمية السلع والخدمات المعروضة بدون زيادة، فننا نتوقع ارتفاع الأسعار مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، ويمكن تصور العكس عندما تقل كمية النقود. ومعنى ذلك أن القيمة الحقيقية لوحدة النقود تكون عرضة للتقلب بسبب تغير مستوى الأسعار، وهذا التقلب له آثار بعيدة المدى على توزيع الثروة والدخل الحقيقي ومستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة¹.

3. **الوظائف الاقتصادية للنقود:** لا تقوم النقود بأداء الوظائف التقليدية فقط، بل تؤدي أيضاً مجموعة من الوظائف الاقتصادية، حيث تستعمل كأداة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي ومنها:

أ. **النقود كأداة من أدوات السياسة النقدية:** تستطيع السلطات النقدية التأثير في المتغيرات الاقتصادية من دخل و إنتاج و عمالة، من خلال تأثيرها على الاستهلاك و الادخار و الاستثمار، عن طريق التأثير في كمية النقود المتداولة زيادة و نقصاناً². كما تتعرض القيمة الحقيقية للنقود للتقلب نتيجة تغير المستوى العام للأسعار، إذ ان زيادة الكمية المعروضة من النقود في المجتمع تؤدي مع ثبات حجم الإنتاج الحقيقي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في المجتمع، و بالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود أو انخفاض المقابل الحقيقي لوحدة النقد والعكس، وهذا يعني ان النقود أصبحت اداة من أدوات السياسة النقدية التي تهدف للتحكم في كمية النقود المتداولة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية³.

ب. **النقود كأداة لتوزيع الموارد:** لقد أصبحت للنقود قيمة ذاتية من شأنها ان تؤثر في القرارات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع، بين مختلف عوامل الإنتاج من جهة، و بين مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة اخرى، كما انها تمثل مختلف الأنشطة الحكومية لإعداد الميزانية من إيرادات و نفقات قفي صورها المختلفة، وهي أيضاً وسيلة لتحقيق التخصيص بين مختلف الدول، فحتى مع استعمالها وحدات نقدية مختلفة، فإنها تسعى إلى ربطها بمعدلات صرف ثابتة تحقق استقرار العملة، فالنقود بصفة عامة و انطلاقاً من كونها مقياساً للقيم، فانه تساعد على توزيع القيم الحقيقية على مختلف الموارد والقطاعات (أفراد، مشروعات، حكومة)⁴.

¹ حسام داود وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 1426هـ/2005م، ص267.

² محمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، "السياسات النقدية و البعد الدولي للبيورو"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، د.ط، 2000م، ص 73.

³ زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، د.ط، 2003م، ص29.

⁴ نفس المرجع، ص 31

ج. النقود كأداة للخيار بالنسبة للأفراد: يتحصل الافراد على دخولهم في صور نقود، و بواسطتها يستطيعون اشباع رغباتهم بما تمثله منة قوة شرائية، تمنح حائزها القدرة على توزيع دخله بين مختلف السلع والخدمات، للاستهلاك من جهة، للادخار من جهة اخرى، ثم استعمال مدخراته في مرحلة تالية في مجالات الاستثمار المختلفة، و بواسطة النقود يستطيع الافراد معرفة مستوى دخولهم الحقيقية بمقارنة دخولهم النقدية بالمستوى العام للأسعار¹، و بالتالي قدرتهم على اتخاذ قرار أولوية الاشباع في ظل هذه الدخول، من بين مختلف السلع والخدمات المتوفرة، و هذا من شأنه توسيع نطاق التخصص و تقسيم العمل في المجتمع²، مما يساعد النقود على وظائفها بصورة أفضل³.

رابعاً: أشكال النقود

1. **النقود السلعية (Commodity Money):** نتيجة لصعوبات المقايضة ظهرت النقود في صورة سلعة، يقع الاختيار عليها للقيام بوظيفة النقود، وكانت تختلف من بيئة إلى أخرى تبعاً للنواحي الاقتصادية والاجتماعية، كإمكانية الحصول على هذه السلعة بكميات كافية، ودرجة تمثيلها للثروات المعروفة في ذلك الحين، إضافة إلى اعتبارات أخرى تتصل بمستوى التفكير السائد وأذواق الجمهور⁴. فكانت الماشية تتخذ نقوداً في مجتمعات الرعي، والمحاصيل الزراعية في المجتمعات الزراعية، وأدوات الزينة في مجتمعات الصيد. فالعرب في الجاهلية استخدموا الإبل والغنم، واستخدمت بعض القبائل الإفريقية البقر والماعز، وفي بلاد اليونان كان للثور دور مهم في التبادل، واستخدم أهالي التيب ترم الشاي، وأهالي فرجينيا رزم التبغ، واستخدم الهنود السكر والصوف، وأهالي الحبشة الملح، و أهالي نيو فوندا لاند السمك المجفف⁵. كما أن لفظ "Pecuniaire" بمعنى "مالي" مشتق من اللفظ اللاتيني "Pecunio" بمعنى "النقود"، وهو مشتق بدوره من لفظة "Pecus" أي "ثور"، وكلمة "Drachma" وهي وحدة النقد في اليونان تعني في الأصل قبضة مسامير الحديد، مما يدل على أنها استخدمت نقوداً في السابق⁶. تستمد النقود السلعية قوتها الشرائية من قيمتها باعتبارها سلعة، فالقمح مثلاً: له قيمة في حد ذاته، فالطلب الأصلي عليه هو لغرض الاستهلاك، فإذا تحول إلى سلعة نقدية فإنه يتولد

¹ زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مرجع سابق، ص 33

² محمود سحنون، "دروس في الاقتصاد النقدي و المصرفي"، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية، 2004/2003م، ص 13

³ جمال بن دعاس، "السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 38.

⁴ صبحي تادرس قريضة، "النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 24.

⁵ أحمد حسن، "الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي: قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 102.

⁶ محمد دويدار، "الاقتصاد السياسي - الجزء الثاني - الاقتصاد النقدي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، د.ط، 2003م، ص 84.

طلب آخر عليه، و هو الطلب النقدي، ومن ثم يكتب قوة شرائية بالنسبة لبقية السلع والخدمات¹. وهكذا فكتشاف النقود السلعية كان اكتشافاً فذاً في وقته، وهو يدل على مرحلة مهمة من مراحل التطور البشرية². لاحظنا كيف أن النقود السلعية حلت مشكلات المقايضة في عدم توافق الرغبات بين أطراف التبادل، وصعوبة وجود مقياس مشترك تقدر به السلع والخدمات، ولكن مع ذلك تبقى هناك صعوبات في استخدام النقود السلعية لتعرضها للتلف، وعدم قابليتها للتجزئة، وعدم تماثل وحداتها، وفي الأخير صعوبة الاحتفاظ بها وصعوبة حملها³. ومن هنا أدرك الناس أنه لا بد من اتخاذ نقود من نوع آخر تتلشى فيها صعوبات النقود السلعية وعيوبها، فالتجها إلى المعادن ليتخذوها نقوداً.

2. النقود المعدنية (Coins): كانت المعادن تلقى قبولاً عاماً عن الناس قبل أن تستخدم وسيطاً في التبادل، فالمعادن الثمينة كان يتخذ منها الحلبي والزينة، أما الحديد فكان يصنع منه الفؤوس وأدوات الحراثة. فلما اتجه الناس إلى المعادن لاتخاذها أداة في التبادل، ووحدة الحساب، واستعملوا أولاً البرونز، ثم الحديد، ثم النحاس، وأخيراً المعدنين الثمينين الذهب والفضة. فأول من استخدم اليونانيون من المعادن الحديد، أما الرومان فاستخدموا النحاس، ولم يكن النحاس والبرونز يستخدمان في عمليات التبادل الكبيرة⁴. وعندما اتسع حجم التبادل التجاري، وتضخم شأن التجارة الخارجية ظهرت الفضة أولاً ثم الذهب، لأنهما معدنان يتميزان بالقيمة العالية مع صغر الحجم بالنظر إلى المعادن الأخرى. ومن مزاياها أنها⁵:

- غير قابلة للتلف فهي أفضل من غيرها لوظيفة مستودع الثروة؛
- قابلة للتجزئة إلى قطع متماثلة يلاءم حجمها مختلف حاجات التداول؛
- ندرتها النسبية جعلتها مرتفعة الثمن، فيمكن مبادلة جزء صغير فيها بكمية كبيرة من السلع؛
- سهولة نقلها، إذ أن نقل جزء صغير منها يعادل نقل كمية كبيرة من غيرها من السلع، فينطبق عليها مقولة: "ما خف حمله وغلا ثمنه".

و برغم مزايا الكثيرة التي تتمتع بها النقود المعدنية لكن نتيجة لتوسع النشاط التجاري بين المجتمعات، بدأت تظهر بعض الصعوبات في استعمال النقود المعدنية منها⁶:

- تزايد نفقات السك الباهظة؛

¹ صبحي تادرس قريضة وأحمد نعمة الله، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية، دم، دت، ص 24-25.

² ج.ف كراودر، "الموجز في اقتصاديات النقود"، ترجمة: مصطفى كمال فريد، دار الفكر، القاهرة، مصر، د.ط، د.ت، ص 3.

³ أحمد حسن، "الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي: قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 103-105.

⁴ ج.غ ما يتوخين، "مشكلات النقود والأنظمة النقدية"، ترجمة: عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1979م، ص 22، محمد عبد المنعم الجمال، "موسوعة الاقتصاد الإسلامي"، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الثانية، 1986م، المجلد الأول، ص 475-476.

⁵ شاعر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2008م، ص 15.

⁶ إبراهيم بن صالح العمر، "النقود الائتمانية دورها وآثارها في اقتصاد إسلامي"، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، 1414هـ، ص 82.

- صعوبة حملها وتعرضها للسرقة؛
- قلتها بالمقارنة مع حجم المبادلات التجارية المتزايدة؛
- تأكل المعدن واقتطاع أجزاء منه أثناء التعامل؛
- ضرورة التحقق من درجة نقائه مما يتسبب في ضياع قسم من المعدن.

إن هذه الصعوبات، إضافة إلى تزايد النشاط الاقتصادي بنسب تفوق حجم المعروض من النقود المعدنية، ونمو الوعي النقدي لدى الأفراد، أدت إلى ظهور النقود الائتمانية¹.

3. النقود الائتمانية (Fiduciary Money): وتعود أصل النقود الائتمانية إلى كلمة لاتينية (Fiducia) و التي تعني الثقة، وتتميز بكون قيمتها النقدية تتجاوز بكثير قيمتها السلعية أو المادة المصنوعة منها. و هي عبارة عن وثائق ترتب حقوقاً لصالح حاملها في ذمة الدولة أو البنوك، فلا تعدو أن تكون مجرد بطاقة تحوّل لحاملها الحق فيما يقامها من سلع وخدمات من الناتج الوطني².

أ. النقود الورقية (Fiat Money): ظهرت النقود الورقية إلى جانب النقود المعدنية منذ وقت مبكر، ولكنها كانت تمثل نقوداً معدنية ثمينة محفوظة لدى البنوك، ثم تطورت هذه النقود إلى أن انفصلت عن النقود المعدنية، فلم تعد قابلة للصرف بالذهب، وإنما أصبحت نقوداً قانونية نهائية. و يمكن تقسيم تطور النقود الورقية إلى ثلاث مراحل:

- **النقود الورقية النائية:** تمثل هذه الأوراق المعادن تمثيلاً كاملاً، أي أنها مغطاة بمعادن تبلغ قيمتها 100% ، ولحامل هذه الأوراق النقدية النائية أن يحولها إلى ذهب أو فضة في وقت الذي يريد دون قيد وفي الوقت نفسه تعبر هذه النقود الورقية من النظام المعدني، وكل ما في الأمر أنه بدلاً من تداول الذهب والفضة تقوم هذه الأوراق النقدية مقامها في التداول باعتبارها نائية عنها. وكانت أولى المبادرات في تطوير هذه الأوراق وجعلها صالحة للتداول تعود إلى بنك البندقية عام 1587م، ثم بنك أمستردام عام 1609م.

- **النقود الورقية الوثيقة:** وهي نقود ورقية مغطاة بجزء من قيمتها وثقة بما تنحصر في الجهة التي أصدرتها، ويكون القسم المغطى بالمعدن عملة معدنية في حين يعتبر القسم الباقي الذي لا يقابله ذهب أو فضة نقوداً ورقية وثيقة تستمد قوتها في التداول من ثقة الناس بالجهة التي أصدرتها.

- **النقود الورقية الإلزامية:** إزاء تزايد كمية النقود الورقية المصدرة وتردد الأفراد في قبولها، ألزمت الدولة الأفراد بالتعامل بها، وهي غير مغطاة بالذهب، وتستند قيمتها إلى قوة الإبراء العام التي يضيفها القانون، حيث تدخلت الدولة وأعفت بنوكها المركزية من تحويل أوراق البنكنوت إلى ذهب وإلغاء

¹ سعيد سعد مرطان، "مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام"، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ط، 2002م، ص 194.

² إبراهيم بن صالح العمر، "النقود الائتمانية دورها وآثارها في اقتصاد إسلامي"، مرجع سابق، ص 51.

- قابلية صرفها، فتجعلها نقود إلزامية. وأما قبولها على مستوى العالم فيؤثر فيه عوامل أخرى غير القوة القانونية كقوة الدولة الاقتصادية واستقرارها السياسي وغيرها من العوامل. وهذا النوع من النقود هو الشائع اليوم. بينما النوعين الأولين فقد اختفوا من التداول في الأسواق وليس لهم وجود اليوم.
- ب. **النقود المساعدة (Help money):** وهي النقود المعدنية التي تصدرها وزارة المالية في شكل قطع نقدية (فضة، برونز، نيكل...) تكون مهمتها القيام بمساعدة النقود الورقية في تسهيل عمليات المبادلات ضئيلة القيمة، حيث ان النقود لا تتمتع احيانا بقوة ابراء غير محدودة، بل يستطيع الدائن ان يرفض قبولها في تسديد دينه، اذا تجاوز الدين حدا معيناً تم تحديده بحكم القانون¹.
- ج. **النقود البنكية (Bank Money):** هذه النقود نشأت بصورتها الحديثة بعد نشوء البنوك²، و المراد الودائع تحت الطلب التي تودع في الحسابات الجارية، فعندما يودع شخص ما مبلغاً من النقود في حسابه الجاري، فإنه يستطيع دفع التزاماته، و تحصيل ديونه، عن طريق الشيكات، حيث أصبح الأفراد يتعاملون بالشيكات بدلاً من النقود الورقية، غير أن الورقة التجارية- الشيكات- لا تعتبر ورقة مالية، حيث الحكومات عن طريق إصدار التشريعات كفل إيجاد الثقة للمتعاملين بالشيكات³.
- د. **النقود الالكترونية (Electronic Money):** وهي عبارة عن تحويلات الكترونية من وإلى الحسابات البنكية⁴، و يعود ظهورها إلى السبعينات من القرن العشرين، عندما بدأت البنوك باستخدام الهاتف لغرض خدمتها، وبعد ظهور تكنولوجيا الانترنت في نهاية الثمانينات بدأت البنوك في عرض عملياتها باستخدامها، وفي عام 1995م أنجزت شركة NETSCOPE الأمريكية أول برنامج يسمح بدخول مواقع الويب، أما أول بنك استفاد من هذه التقنية فهو "SFNB" وهو بنك أمريكي. ويتم تداول النقود الالكترونية باستخدام الحاسب الآلي لتحويل المبالغ من جهة إلى آخر للوفاء بالتزامات وفق نظام الكتروني، وتستخدم الآن بشكل واسع لتمويل المبالغ الكبيرة من قبل البنوك والشركات وصناديق استثمار و الوسطاء الماليين باستخدام الصرف الآلي⁵. ومن مزايا النقود الالكترونية نذكر⁶:
- الكفاءة العالية الممكن تحقيقها وتأمين المبالغ من السرقة و الضياع؛

¹ "أنواع النقود (أنواع العملة)"، تاريخ النشر: 2018/01/24م، انظر الرابط:

<https://almerja.com/reading.php?idm=94793>، تايبخ الاطلاع: 2022/05/22م، على الساعة: 14سا و 22د

² محمود حسين الوادي و حسين سمحان، "البنوك الإسلامية: الأسس النظرية و التطبيقات العملية"، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الاردن، الطبعة الثانية، 1428هـ/2008م، ص23.

³ محمود عبد الكريم إرشيد، "المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1433هـ/2012م، ص399.

⁴ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص238.

⁵ جمال دعاس، "السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص31.

⁶ محمد منصف تطار، "النظام البنكي الجزائري والصيرفة الالكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية، محمد خيضر، بسكرة، العدد 2، 2002م، ص190.

- سرعة تحويل الأموال وتقديم الخدمات طوال ساعات اليوم الأسبوع؛
- تخفيض تكلفة تحويل الأموال.

أما عيوبها فتتمثل في:

- عدم توفير أي نوع من الإثبات باستلام المبالغ المدفوعة أو كشف كما في نظام الشيكات؛
- سرعة التحويل دون إعطاء فترة زمنية لتعزيز الأرصدة النقدية كما في نظام الشيكات؛
- افتقار النظام لطرق الرقابة على عمليات القرصنة الالكترونية، وما يترتب عنها من أضرار للمتعاملين، كزيادة عملية التحايل على المواقع والبطاقات الآلية، ومما يتطلب زيادة الإشراف التكنولوجي¹.

ي. **النقود الرقمية (Digital Money):** العملات الرقمية أو ما يسمى بالعملات المشفرة أو الافتراضية أو الالكترونية أو المعمة، هي عبارة عن نقود ونوع من أنواع العملات لكنها غير موجودة بأشكال فيزيائية ومادية، بل إنها افتراضية وتتواجد في العالم الافتراضي أو فضاء الإنترنت². كما تعرف كذلك على أنها: "نقود افتراضية من شخص إلى آخر، يستخدم فيها الترميز (التشفير) يمكن أن تنشأ وتتداول وتخزن وتتبادل من خلال شبكة افتراضية تقبل عملة الترميز وتعتبرها وسيلة للتبادل. فهي رقمية لا مركزية وهذا يعني لا يوجد لها شخص أو مؤسسة وراءها يدعمها أو يسيطر عليها، كما أنها غير مدعومة بالسلع المادية، مثل المعادن الثمينة، وعديمة الجنسية غير مرتبطة بأي دولة"³. و النقود الرقمية تقنياً هي عبارة عن شفرة إلكترونية معقدة وخوارزميات ذكية وهي مبنية على تقنية "البلوك تشاين" التي أضحت حديث الساعة. هذه الشفرة والتقنية المتقدمة تجعل اختراق هذه العملات والتلاعب بعدها أو قيمتها أقرب إلى المستحيل، والحالة الوحيدة التي يتم فيها سرقة كميات منها هي عند اختراق محفظة إلكترونية أو منصة تداول تخزن الوحدات التي يملكها المتداولون. هذه النقود الرقمية أو المشفرة لديها قيمة مادية متغيرة وغير ثابتة، وتقاس بالدولار الأمريكي ويمكن صرفها أيضاً إلى بقية العملات مثل الدرهم الإماراتي واليورو والين الياباني والجنيه المصري... الخ⁴. و كان أول ظهور لعملة افتراضية بعد الازمة المالية العالمية لسنة 2008

¹ محمود سحنون، "دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مرجع سابق، ص 190.

² أمناي أفيشكوا، "تعريف العملة الرقمية و تاريخ العملات الافتراضية و المشفرة"، أنظر الرابط: <https://Eumlat.Net/>، تاريخ الاطلاع، يوم 09/01/2020م، على الساعة 19 سا و16د.

³ عبد الستار أبوغدة، "النقود الرقمية - الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية"، بحوث مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي، المستجدات المالية المعاصرة والبناء العربي، يوم 09 يناير 2018م، سلسلة بيت المشورة للاستشارات المالية رقم (04)، قطر، ص 12-13.

⁴ رابط سابق، <https://Eumlat.Net>

باسم بيتكوين (Bitcoin) من قبل شخص مجهول يسمى: يدعى "ساتوشي ناكاموتو"¹. و تتمثل مزاياها فيما يلي²:

- غير قابلة للتزوير، لأنها غير ملموسة. لكنها ليست آمنة من المهاجمين (Hackers)؛
- غير قابلة للتلف أو الإتلاف؛
- غير قابلة لسحب اعتمادها كما في النقود الرسمية؛
- لا تتحكم فيها البنوك المركزية، ولا تخضع لتعليماتها؛
- سهلة النقل بدون كلفة أو حراسة؛
- قابلة للتخزين إلكترونياً، لكنها عرضة للتقلب العالي، فتعتبر من الأصول المالية العالية الخطورة وبهذا تكون صفة (التخزين) حسنة أو سيئة؛
- يمكن شراؤها بسعر قليل وبيعها بسعر أعلى كثيراً، لكن ذلك من صور المضاربات (المجازفات) دون الإنتاج الاقتصادي الحقيقي.

أما من حيث مخاطرها جراء تداولها فهي كالآتي³:

- في حال تنامي قيمة النقود الرقمية تنقسم إلى أكثر من نوع من الأصول وبذلك تتراجع قيمتها، فيسبب ذلك فوضى عارمة في سوق العملات الإلكترونية وهذا ما لم تقتزن بعملية الانقسام ضمانات لمضاعفة حجم سلاسل البيانات؛
- يلحق بأخر المتعاملين بتلك العملات ضرر جسيم إذا أصاب العملة الكساد أو خرجت من التعامل؛
- كل حالة إطلاق عملة إلكترونية جديدة يؤدي إلى تناقص قيمة العملة القديمة بحيث تضيع المكاسب التي حققتها عملة سابقة؛
- هناك طفرات (قفزات) في أسعار العملات الإلكترونية ، ولذا قال "غاريل هايلمان" أستاذ الاقتصاد بجامعة كمبرج أن : "هناك قدر كبير من انعدام اليقين حول الأسعار المستقبلية للبتكوين، وهو يوجب التزام الحذر حيال التداولات المقبلة".
- رفض منصة التداول لعملة إلكترونية، وهو يؤدي إلى الحرمان من المزايا التي يوفرها إصدار أي عملة ما لم يغير المتعامل منصة التداول التي يتعامل عبرها في أصوله الافتراضية؛

¹ فؤاد بن حلو ، " العلة الرقمية الحكومية : آلية عملها و ضوابط إصدارها" ، مجلة قضايا فقهية و اقتصادية معاصرة، المجلد 02، العدد 01 ، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2022م، ص29،

² عبد الستار أبو غدة ، " النقود الرقمية : الرؤية الشرعية و الآثار الاقتصادية" ، مرجع سابق، ص18.

³ نفس المرجع، ص 19-20.

- قد ينتظر المتعامل بالنقود الالكترونية أياماً عديدة حتى يتم صفقة على المنصة الالكترونية بسبب الحماية التي تحول دون القرصنة الالكترونية؛
 - المخاطر التقنية المرتبطة بالنظام، بما في ذلك المخاطر الأمنية والبرامج الضارة، ولا يزال النظام الافتراضي عرضة للهجوم، وهناك احتمال لظهور تلك المخاطر؛
 - المخاطر القانونية، فإن عدم الاعتراف القانوني بهذه العملات يجعلها تتعرض لتقلبات قاسية في سعر السوق لأنه لا يوجد تدخل من السلطة لتحقيق الاستقرار في الأسعار؛
 - مخاطر التهرب الضريبي، حيث إن تبادل السلع والخدمات من خلال منصة افتراضية باستخدام عملة الكترونية جعل من الممكن حصول التهرب الضريبي حيث لا مجال للرقابة من السلطة المختصة؛
 - مخاطر المستهلك بسبب الطبيعة اللامركزية لهذه العملات قد يتضرر المستهلك من حيث عدم الاستقرار في سعر السوق، ويمكن أن يؤدي التذبذب المالي للقيمة السوقية إلى فقدان تلك العملات للقوة الشرائية، وبالتالي يعرض المستهلكين إلى عدم القدرة على الاحتفاظ بقيمة المال وتخزين الثروة.
- و هكذا يلاحظ ان النقود ظهرت و تطورت على مراحل متعددة عبر التاريخ ، استجابة لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية، إلى ان وصلت إلى حد التأثير في هذه الظروف من خلال السياسة النقدية¹.

خامساً: مصدر القيمة النقدية

إن مصدر القيمة النقدية يعد أساس قبول النقد، ذلك أن صاحب السلعة أو الخدمة إنما يبادل سلعته أو خدمته بنقود عندما يثق إن هذه القطعة من النقود سواء أكانت من المعدن أم من الورق، تخوله شراء ما يحتاجه من سلع وخدمات².

1. **مصدر القيمة النقدية في النقود المعدنية:** تستمد النقود المعدنية الذهبية والفضية قيمتها من ذاتها بمعنى أن قيمة المعدن كسلعة تعادل قيمته كنقد³.
2. **مصدر القيمة النقدية في الأوراق النقدية:** الأوراق النقدية ليست لها أية قيمة ذاتية⁴، فقصاصه الورق تافهة القيمة في مادتها، غير أن هذه أوراق النقدية لها غطاء ورصيد تستمد قيمتها منه، وهو مهم إذ يحول دون الإسراف في إصدار هذه الأوراق¹. وقد مرت الأوراق النقدية من حيث غطاؤها النقدي بثلاث مراحل²:

¹ شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص21.

² ج.غ ما يتوخين، "مشكلات النقود والأنظمة النقدية"، مرجع سابق، ص 28-29.

³ موسى آدم عيسى، "آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي"، مجموعة دلة البركة، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1993م، ص64.

⁴ محمود محمد بابلي، "البنوك الإسلامية ضرورة حتمية"، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989م، ص18، سهير حسن، "النقود والتوازن الاقتصادي"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة، الاسكندرية، مصر، د.ط، 1985م، ص 17.

أ. نظام الغطاء المعدني الكامل: في ظل هذا النظام كانت الأوراق النقدية مغطاة بالذهب بنسبة 100%، وهو ما يسمى نظام الأوراق النقدية النابتة.

ب. نظام الإصدار الجزئي الوثيق: في ظل هذا النظام لم تلتزم السلطات النقدية بإصدار أوراق كاملة الغطاء، بل صار الغطاء يتضمن نوعين سندات حكومية، وذهب.

ج. نظام الإصدار الحر: هذا النظام هو السائد في دول العالم اليوم، ففي ظل هذا النظام لا تتقيد السلطات النقدية بإصدار الأوراق على أساس كمية الذهب المتوفرة لديها. بل لم تعد العلاقة قوية بين إصدار الأوراق النقدية والذهب، بحيث يمكن للسلطات النقدية أن تطبع كميات من الأوراق النقدية، ولو لم يكن في خزنتها مثقال من الذهب.

فتعددت مصادر الغطاء النقدي وتنوعت ويمكن بيانها بما يلي:

أ. الذهب، العملات الأجنبية، سندات حكومية، سندات تجارية: يصدر البنك المركزي مزيداً من الأوراق النقدية مقابل كمية من الذهب والعملات الأجنبية، أو عندما يحصل على سندات حكومية أو سندات تجارية المتوفرة لديه. ومثال ذلك إذا حصل البنك المركزي على: سبائك ذهبية 50، عملات أجنبية 75، سندات حكومية 85، وسندات تجارية 110، و فإن الإصدار النقدي سيكون على الشكل التالي: $3320 = 110 + 85 + 75 + 50$.

ب. حقوق سحب الخاصة: فكرة حقوق السحب الخاصة كبديل لاحتياطي الذهب ظهرت سنة 1974م⁴، وهي عبارة عن أداة ائتمانية ذات صفة دولية⁵ حيث أنشأ الصندوق النقد الدولي نظاماً خاصاً لتوليد السيولة سمي بحقوق السحب الخاصة، تستخدم كوسيلة لتسوية الديون بين البنوك المركزية⁶، وقد فكرت الدول بهذا على أثر قرار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بإيقاف تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت

¹ عبد العزيز المقطري، "النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد اليمني الحديث"، دار الحدائق، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985م، ص 63.

² أحمد حسن، "الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 91-92.

³ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003م، ص 39-43.

⁴ حسين بن سالم جابر الزبيدي، "التضخم والكساد"، مرجع سابق، ص 115.

⁵ غيوم كندي، "أوهام وحقائق حول الأزمة النقدية الدولية 1944-1979"، ترجمة هشام متولي، دار اليقظة العربية، دمشق، 1979م، ص 142.

⁶ إبراهيم بن صالح العمر، "النقود الائتمانية دورها وآثارها في اقتصاد إسلامي"، مرجع سابق، ص 285، باري سيجل، "النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقدين"، مرجع سابق، ص 228.

1971م¹. وهكذا يقدم الصندوق للدول الأعضاء نقداً أجنبياً لقاء نقودها الوطنية وذلك لمساعدة الدول الأعضاء عند حدوث عجز في ميزانيتها².

ج. **قوة الاقتصاد:** حيث تستمد الأوراق النقدية قيمتها من كمية السلع والخدمات المتوفرة في الدولة، فإذا كان الاقتصاد الوطني قوياً ارتفعت قيمة النقود، أما إذا ضعف الاقتصاد فتضعف معه قيمة النقود³.

د. **قوة القانون:** والتي يرى بعض الاقتصاديين أنها مصدر للقيمة النقدية، فهي محل نظر لأن قوة القانون ينحصر دورها في إلزام الناس بقبول الأوراق النقدية، وإعطائها الصفة القانونية النهائية في إبراء الديون. أما القوة الشرائية للأوراق النقدية فتستمد من عناصر التغذية التي ذكرناها، ولا يمكن للقانون أن يعطي للأوراق النقدية أية قيمة حقيقية وإلا لما حدث التضخم النقدي⁴.

سادساً: قيمة النقود (القوة الشرائية)

ليس للنقود قيمة في حد ذاتها، فالورقة النقدية من أية فئة إذا ما نظر إليها على أساس أنها قطعة من الورق فهي بلا قيمة. لكن النقود تكتسب قيمتها من قوة القانون في قبولها كوسيلة للدفع بقوة القانون. ففائدة النقود لمالكها تكمن في مقدرتها على شراء السلع والخدمات ذات الفائدة في حد ذاتها. وبهذا فإن قيمة النقود تكمن ليس في مقدرتها المباشرة على إشباع الحاجات ولكن في قوتها الشرائية.

وبهذا المعنى يصح القول بأن قيمة النقود مشتقة من قيمتها في التبادل، أي من منفعة الأشياء التي تستطيع شراؤها. لذا فإن القيمة التبادلية لكل الأشياء عادة ما تقاس بأسعارها معبراً عنها بوحدات من النقود، لكن النقود لا تقاس بنفسها، وإنما بكمية السلع والخدمات التي تشتريها⁵.

و يشير اصطلاح القوة الشرائية (*Purchasing Power*) للنقود إلى كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحددة النقد، فهي تعكس قدرة النقود على المبادلة بأية سلعة أخرى، أي قابليتها على الاستبدال بسلعة أو أكثر من السلع الموضوعية في التبادل. وبهذا فإن قيمة النقود أو قوتها الشرائية إنما تتوقف على أسعار السلع والخدمات التي تشتري. وعليه فكلما كان المستوى العام لأسعار منخفضاً كلما كبرت القوة الشرائية لنقود، و العكس. لذا يشار إلى ان قيمة النقود هي مقلوب المستوى العام للأسعار.

¹ سهير حسن، "النقود والتوازن الاقتصادي"، مرجع سابق، ص 277.

² فؤاد دهان، "الاقتصاد السياسي"، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 1994م، ص 364.

³ كراوذر، "الموجز في اقتصاديات النقود"، مرجع سابق، ص 307، إسماعيل محمد هاشم، "مذكرات في النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 80، فؤاد دهان، "الاقتصاد السياسي"، مرجع سابق، ص 208.

⁴ أحمد حسن، "الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي: قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 98.

⁵ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص 236-237.

وعليه فان قانون قيمة النقود هي على النحو التالي:

$$V_m = \frac{1}{p}$$

حيث:

- V_m : هي قيمة النقود.

- P : المستوى العام للأسعار

المحاضرة الثانية: البنك المركزي (السلطة النقدية)

الأهداف التعليمية:

بعد دراستك لهذه المحاضرة ستكون قادراً على:

1. فهم البنك المركزي و أسباب ظهوره
2. التركيز على أهم مهام و وظائف البنك المركزي
3. استيعاب الدور الاساسي الذي يلعبه البنك المركزي في السياسة النقدية

تمهيد :

يعبر البنك المركزي الجهاز البنكي الذي تعتمد عليه الدولة في انجاح سياستها النقدية التي يجب ان تتماشى مع البرامج السنوية للحكومات. و باعتباره انه يقف على هرم النظام البنكي لأي بلد و تقع على عاتقه مسؤولية إصدار العملة و مراقبة الجهاز البنكي و توجيه الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي وغيرها. ونظرا لهذه الأهمية البالغة لهذا الجهاز في تسيير السياسة النقدية و ادواتها للتحكم في التضخم و استقرار الأسعار؛ توجب علينا تسليط الضوء و بشكل واسع على البنك المركزي و مهامه.

أولاً: نشأة و تطور البنك المركزي

1. نشأة البنك المركزي: كانت البنوك المركزية في بادئ الأمر بنوكاً تجارية، و لكن فوضى عملية الإصدار جعلت الدول تتدخل لحصر هذه العملية في بنوك تابعة لها و تعمل لتحقيق سياستها الاقتصادية، فأصبح البنك المركزي هو المؤسسة التي تقف على هرم النظام البنكي في كل دولة و لا يهدف لتحقيق الربح و إنما لخدمة المصلحة الاقتصادية¹. و يعتبر بنك ريكس السويدي (*Riksbank*) أقدم البنوك المركزي تأسس عام 1656م، و أعيد تنظيمه كبنك للدولة عام 1668م، غير ان بنك إنجلترا (*Bank Of England*) عام 1694م يعد بنك الاصدار الأول قام بمهام البنك المركزي. و يرجع إليه الفضل في تطوير المبادئ التي يقوم عليها فن المصرفي المركزي². و استمر ظهور البنوك المركزية حسب رغبة مختلف الدول إلى ان جاء مؤتمر بروكسل عام 1920م الذي اصدر توصية مفادها ان على كل دولة ان تؤسس بنكاً مركزياً في اسرع وقت ممكن ليس

¹ جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 162-163.

² شاكر القزويني، " محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 32.

فقط من أجل تسهيل إعادة الاستقرار لعملاقتها و نظامها البنكي، و إنما ايضاً من أجل مصلحة التعاون الدولي، فتوالى بعد ذلك بوتيرة عالية إنشاء البنوك المركزية في مختلف الدول¹.

2. **تطور البنك المركزي:** قبل القرن العشرين للميلاد لم تكن عمليات البنوك المركزية ذات نظامٍ نقديٍّ مُحدّد؛ إذ انحصر دورها في إصدار الأوراق الماليّة الخاصّة بالدول التابعة لها، ولكن مع مرور الوقت اكتسب البنك المركزيّ العديد من المهام، والوظائف، والواجبات التي ساهمت في منحه صفة العموميّة، وأيضاً أثّرت الأحداث الاقتصاديّة المرتبطة بالأزمات الماليّة على تطوّر البنك المركزيّ؛ إذ صار التعامل مع السياسة النقديّة يعتمد على أتمّ جزء من أدوات السياسة الاقتصاديّة بشكل عام، كما أصبح البنك المركزيّ مسؤولاً عن تنفيذ هذه السياسة؛ ممّا ساهم في اكتسابه لوظيفة الرقابة على الائتمان².

جدول رقم (1.1): تأسيس البنوك المركزية في بعض دول العالم الغربية و العربية

البنك	تاريخ التأسيس
بنك فرنسا	1800
بنك هولندا	1814
البنك الوطني النمساوي	1817
البنك الوطني الدنماركي (بنك كوبنهاغن سابقاً)	1818
البنك الوطني البلجيكي	1850
بنك اسبانيا	1856
بنك روسيا	1860
دوتشي بنك (بنك ألمانيا)	1875
بنك اليابان	1882
بنوك الاحتياطي الفيدرالي (الولايات المتحدة الامريكية)	1914
البنك المركزي العراقي (المصرف الوطني العراقي سابقاً)	1947
مصرف سوريا المركزي	1953
البنك الوطني الليبي	1955
البنك المركزي الاردني	1959

المصدر: كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، " مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص 253

ثانياً: مفهوم البنك المركزي و خصائصه

¹ ضياء مجدي الموسوي، " الاقتصاد النقدي"، دار الفكر، الجزائر، د.ط، د.ت، ص: 152.

² مجد خضر، " تعريف البنك المركزي"، تاريخ تحديث المقال، 2021/08/29م، انظر الرابط: <https://mawdoo3.com/>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/09م، على الساعة: 20 سا و47د.

1. تعريف البنك المركزي (*Central Bank*): يعرف البنك المركزي على أنه : " مؤسسة حكومية مستقلة تقف على هرم النظام البنكي في كل دولة، ولا يهدف لتحقيق الربح وإنما لخدمة المصلحة الاقتصادية العامة. و يقوم بوظيفة أساسية هي الرقابة والتحكم في عرض النقود و الإشراف على السياسة الائتمانية بصفة عامة".
2. خصائص البنك المركزي:

يتميز البنك المركزي بعدد من الخصائص أهمها¹:

- أ. أنه مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة ، فالدولة هي التي تتولى إدارته و الاشراف عليه من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها و واجباتها؛
- ب. يوجد البنك المركزي في صدارة الجهاز البنكي؛ لأنه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك التجارية؛
- ج. لا يهتم البنك المركزي بتحقيق الأرباح، بلّ يعتمد وجوده على تحقيق المصالح العامة للدولة؛
- د. يتميز البنك المركزي بقدرته على تحويل الأصول ذات الطبيعة الحقيقية أو الثابتة، مثل العقارات إلى أصول نقدية؛
- هـ. يعدّ البنك المركزي المؤسسة المالية التي تحتكر عملية صنع النقود، وذلك لأن البنك المركزي مؤسسة مستقلة بإدارة السياسة النقدية، ولا تتدخل السلطة التنفيذية بطبيعة عمله؛
- و. يرتبط البنك المركزي بعلاقة قوية مع البنوك التجارية، ويمتلك أساليب مختلفة وسلطة للتأثير على فعاليات ونشاطات هذه البنوك؛ مما يساهم بتحقيق السياسة الاقتصادية الخاصة بالدولة.
- ز. إن أغلب أعماله تكون مع المؤسسات الحكومية و الخزينة العمومية والمؤسسات البنكية الأخرى، و قلما تتعامل مع الافراد؛
- ح. يوجد في جميع دول العالم بنك واحد يكون هو البنك المركزي، ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي يوجد فيها اثنتا عشرة مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية واحدة وهي مجلس الاحتياطي الفيدرالي (*Federal Reserve Board*).

ثالثاً: وظائف البنك المركزي

يقف البنك المركزي على قمة هرم النظام البنكي في كل دولة، حيث يقوم بوظائف عدة يساعد من خلالها الحكومة على تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، و تتمثل هذه الوظائف في¹:

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، " مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص 252، أنظر الرابط السابق، <https://mawdoo3.com>.

1. **بنك الإصدار:** ويعني هذا أن البنك المركزي ينفرد بوظيفة إصدار النقود القانونية ، ووظيفة إصدار أوراق البنكنوت هي أولى وظائف البنك المركزي والوظيفة الأساسية التي تميزه عن البنوك التجارية العادية ، وهذا ما يفسر في هيمنة سلطته على جميع البنوك في الجهاز البنكي ، فعندما أصبحت أوراق النقود (البنكنوت) عملة قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة زادت مكانة البنك المركزي داخل الجهاز البنكي، كما أن تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد نتج عنه ما يلي:

أ. زيادة ثقة جمهور المتعاملين في الأوراق النقدية المصدرة (صفة القبول العام)؛

ب. تمكين البنك المركزي من التأثير على حجم الائتمان من خلال التأثير على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية.

2. **بنك البنوك :** إن هذه الوظيفة تمثل علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية الأخرى، فعلى اعتبار أن البنك المركزي يقع على قمة الجهاز البنكي فهو يمثل بذلك سلطة رقابة على جميع البنوك المدرجة ضمن الجهاز البنكي، وتتخصص سلطته فيما يلي:

أ. تلتزم البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدي لدى البنك المركزي يعادل نسبة معينة من التزاماتها، وهذه النسبة تحددها إدارة البنك المركزي قصد حفظ حقوق المودعين وتحقيق رقابة فعالة على البنوك خاصة فيما يخص خلق الودائع.

ب. يلتزم البنك المركزي بإتاحة وحدات النقد القانونية لتحقيق السيولة اللازمة لمواجهة البنوك، أي أن نشاطها يخص خلق الودائع ، أما البنك المركزي فإنه يمثل قمة السيولة ، والبنوك التجارية تتوقع إن عاجلاً أم آجلاً ضرورة تحويل نقود الودائع إلى نقود قانونية ، وهي بذلك تلجأ إلى البنك المركزي الذي يمثل بذلك المقرض الأخير للبنوك التجارية في حالة الأزمات المالية المتعلقة بالسيولة والتي تهدد كيان النظام البنكي.

ج. يقوم البنك المركزي بدور الوسيط بين البنوك التجارية لتسوية الديون والحقوق الناشئة عن تعدد المعاملات، ويقوم بذلك عن طريق غرفة المقاصة.

3. **بنك الحكومة و مستشارها القانوني:** يعتبر البنك المركزي وكيل الحكومة، ومستشارها المالي في جميع عملياتها المالية ، وتتخصص خدماته فيما يلي:

أ. يقرض الحكومة عند الحاجة عن طريق إصدار عملات ورقية جديدة مضمونة بالسندات؛

ب. مسك حسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، حيث أن الحكومة تودع كل أو بعض أموالها لديه، وتسدد ديونها بشيكات مسحوبة عليه؛

ج. إصدار ودفع الفوائد وتسديد القروض نيابة عن الحكومة؛

1 فؤاد بن حدو ، " محاضرات في مقياس تحليل السياسات النقدية"، ص 23-24، لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص : اقتصاد نقدي و بنكي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة غليزان، انظر الرابط السابق: <http://elearning-ar.univ-relizane.dz/moodle>، (شبه مطبوعة).

- د. تقييم الاستثمارات المالية والنقدية للحكومة بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة ؛
- هـ. المساهمة في صنع القرارات المالية للدولة والعمل على تنفيذها؛
- و. القيام بعمليات التمويل الخارجية، و تجميع العملات الأجنبية والعمل على توظيفها؛
- ز. القيام بعملية السداد فيما يخص القروض العامة ، والعمل على تنظيم الدين العام.
4. **الإشراف على الائتمان وتوجيهه:** تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الحديثة للبنوك المركزية ، إذ أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية خلق نقود الودائع من قبل البنوك التجارية ، حيث يمارس البنك المركزي رقابة توجيهه على أعمال البنوك التجارية التي تتنوع أهدافها ووظائفها بتنوع الأعمال الاقتصادية داخل الدولة ، ويكون ذلك عن طريق إجراء الفحص الدوري والمفاجئ ، ومراجعة أعمال الإدارة ، والتحقق من كفاية رأس المال والأموال الخاصة ، كما انه يحق له حسب بعض التشريعات الاطلاع على الحسابات المدينة ، كما يمكنه أن يؤثر في السياسة الائتمانية للدولة بفعل أدوات معينة سواء مباشرة أو غير مباشرة ، وعليه يمكننا القول بأن البنك المركزي يشترك مع الحكومة في رسم أهداف السياسة النقدية والعمل على إيجاد الوسائل اللازمة لتحقيقها.

رابعاً: استقلالية البنك المركزي

1. **مفهوم الاستقلالية البنك المركزي :** يقصد باستقلالية البنك المركزي باستقلالية الصيرفة المركزية مرتبطة باستقلالها في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الموازنة العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم. وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية، فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة، وعندما يكلف بأهداف أخرى، فذلك يحد من استقلاليته. فالاستقلالية إذن تعني حجم السلطة والحرية المخولة أو الممنوحة للبنك المركزي في رسم و تصور السياسة النقدية، ومن ثم إمكانية مساءلته وبالتالي فنحن في حاجة إلى أشخاص آخرين لإدارة أعمال البنوك المركزية بخلاف المسؤولين عن الإنفاق العام يتمتعون بوضع قانوني مستقل و يعملون من أجل تحقيق المصلحة العامة¹.

و بالتالي فإن استقلالية البنك المركزي تعد من أهم الوسائل التي تضمن حماية القطاع المصرفي والمالي من التأثيرات السياسية، بتوفير العزل للسياسة النقدية عن أي ضغوط سياسية مستمرة، وتتمثل بتعيين قواعد للسياسة النقدية تحدد من الحرية الخاصة بالبنك المركزي، ويُحقق البنك المركزي الاستقلالية ضمن الجهات الآتية²:

¹ فؤاد بن حدو ، " محاضرات في مقياس تحليل السياسات النقدية"، ص 25.

² انظر الرابط السابق، <https://mawdo3.com/>.

أ. الاستقلال الإشرافي: هو تنفيذ القواعد، وإدارة الأزمات، وتوفير الحماية للمشرفين في البنك المركزي أثناء تنفيذهم لمسؤولياتهم.

ب. الاستقلال المؤسسي: هو إعداد ترتيبات واضحة لتعيين وإقالة كبار الموظفين، وتحديد الإدارة والهيكل التنظيمي، والمسؤوليات والأدوار الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة، وتطبيق الشفافية أثناء اتخاذ القرار في البنك المركزي.

ج. استقلال الموازنة: هو حرية البنك المركزي في تعيين، وتدريب الموظفين، ودفع المكافآت لهم.

2. دوافع الاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزي: هناك عدة دوافع للاتجاه نحو استقلالية البنوك المركزية وهذه الأسباب نتجت عن العلاقة بين البنوك المركزية والسلطات التنفيذية، و المتمثلة أساسا في الخزينة العامة ، وهناك عدة دراسات و تجارب أثبتت ضرورة التوجه نحو استقلالية البنوك المركزية عن السلطات التنفيذية للدولة، ونذكر من بين هذه الأسباب والدراسات ما يلي¹:

أ. سعي الحكومة للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية، بصفة عامة، ووصل الأمر إلى حد فرض تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة (كالإصدار النقدي بدون مقابل للعملة).

ب. انهيار نظام (بروتن وودز) وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة وكذا الدول النامية ، حيث كان ينظر إلى ظاهرة التضخم كنتاج للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنوك المركزية ، تحت ضغط السلطات السياسية وكل هذا أدى إلى إعادة النظر في ترتيب السياسة النقدية للبنوك ، مما يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم ، وهذا يعني الاستقلال عن السلطات التنفيذية.

ج. تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية ، وذلك ما يسمى (الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي)، والتي يرجع أساسها إلى ما لوحظ من تأثير لنتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي قبل وأثناء الانتخابات، وذلك بهدف إحداث رواج اقتصادي قبل تاريخ الانتخابات حتى ولو كان رواجاً قصير المدى، فالمهم عندهم أن يستمر الرواج لحين نجاحهم في الانتخابات.

د. نتائج بعض الدراسات التي قامت بقياس استقلالية البنك المركزي، وكل هذه الدراسات اجتمعت على أن وجود بنك مركزي مستقل في دولة ما، من شأنه أن يؤدي إلى خفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو ، وبالتالي هذه الدراسات نادى بضرورة استقلالية البنوك المركزية.

هـ. الارتباط بين استقلالية البنك المركزي، وبين استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية.

و. إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها ، وذلك في حالة طلبها و إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض ، لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل إقليم الدولة (زيادة التضخم).

¹ فؤاد بن حدو ، " محاضرات في مقياس تحليل السياسات النقدية" ، ص 25.

3. مؤشرات استقلالية البنك المركزي: هناك عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي منها¹:

- أ. طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد؛
- ب. الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ؛
- ج. إمكانية إقصاء المحافظ؛
- د. مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى، والجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك؛
- هـ. مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية؛
- و. الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية؛
- ز. مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.

أثبتت الدراسات أن زيادة استقلالية البنوك المركزية تساهم في خفض معدلات التضخم. كما أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي ومستوى عجز الموازنة العامة للدولة، حيث إن الدول التي تتمتع فيها البنوك المركزية بدرجة أكبر من الاستقلالية سجلت مستويات أقل من عجز الموازنة العامة للدولة².

خامساً: مفهوم المقاصة في البنك المركزي

1. **تعريف المقاصة (Clearing):** المقاصة أو التقاص تعرف على أنها: "عملية تصفية فروق الحسابات التي تنشأ عن تعاملات البنوك التجارية فيما بينها"³.
2. **غرفة المقاصة:** يتم التقاص بين البنوك التجارية لدى البنك المركزي في غرفة يطلق عليها اسم: "غرفة المقاصة" حيث تجتمع فيها البنوك لإجراء المقاصة بين حقوقها والتزاماتها المتبادلة نتيجة عملياتها البنكية⁴.
3. **دوافع وجود المقاصة:** أن استعمال وسائل عديدة في التسويات الكتابية مثل: الشيكات، التحويلات و البطاقة البنكية يؤدي إلى وجود كتلة ضخمة من العمليات والتحويلات بين البنوك فبعد تحقق من الديون يجب ان تحول المبالغ من المدنيين إلى الدائنين في المجموعة البنكية من أجل تقليص حجم التحويلات، تجري البنوك تسوية للديون المتبادلة فتقتصر التحويلات على الأرصدة فقط⁵.
4. **شكل المقاصة:** تظهر المقاسات اليومية في شكل جدول الوضعية الحقيقية لبنوك الودائع و نجد فيه:

¹ عبد المجيد قدي، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية" ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2003م، ص96-97

² محمد ادريس، "السياسة النقدية"، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 17، صندوق النقد العربي، 2021م ص29.

³ صبحي تادرس قريصة، "النقود و البنوك"، مرجع سابق، ص 152. بتصرف.

⁴ انظر الرابط: <https://www.marefa.org> تاريخ الاطلاع: 2022/08/15م، على الساعة: 11سا و45د. بتصرف.

⁵ فريدة بخراز يعدل، "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008م، ص96.

- البنوك صاحبة الفائض في الصف العمودي؛

- البنوك صاحبة العجز في الصف الافقي

5. أنواع المقاصات: كما هناك نوعان من المقاصات:

أ. المقاصات الشائبة: و تعني انه كل البنوك توازن حساباتها مثني مثني . كما هو موضح في الجدول التالي، بحيث نجد البنك الوطني الجزائري (BNA) دائن ب: 70 (150-80) للبنك الخارجي الجزائري (BEA). و ب: 60 (80-20) للقرض الشعبي الجزائري (CPA)، و مدين ب: 50 (60-10) لبنك التنمية المحلية (BEA). و من المثال السابق نستنتج أن البنك الوطني الجزائري (BNA) يحمل دين على بنكين و عليه دين تجاه بنك واحد.

ب. المقاصات المتعددة الاطراف: تعبر عن تطور في العملية ، وتطور يعني للبنك الوطني الجزائري (BNA) أن يقبل البنك الخارجي الجزائري (BEA) دفع دين عليه عند بنك التنمية المحلية بمبلغ : 50 فيتمكن هذا الاخير من إطفاء دينه و هكذا.

6. تسوية الأرصدة في المقاصة: و تتمثل في تدخل طرف مشترك في المقصات بأخذ مكان المدينين و الدائنين المختلفين ممكناً بذلك إحلال رصيد إجمالي الارصدة الجزئية. و يمكن تسوية الرصيد بطريقتين:

- الطريقة الأولى : تكمن في قبول البنوك الدائنة الاحتفاظ بدينها تجاه البنوك المدينة بشكل مؤقت و هذا أملاً بمقاصات في المستقبل.

- الطريقة الثانية: تخص طلب البنوك الدائنة من البنوك المدينة تسديد الدين باستخدام نقود أسمى نوعاً أي النقود الكتابية.

جدول رقم (2.1) : عملية المقاصة في البنك المركزي

رصيد مدين	مجموع مدين	BADR	BDL	CPA	BEA	BNA	
-	360	200	60	20	80	-	BNA
50	300	40	80	30	-	150	BEA
-	170	20	40	-	30	80	CPA
-	190	80	-	60	40	10	BDL
80	420	-	50	70	10	200	BADR
-	1440	340	230	180	250	440	مجموع الدائن
130	-	-	40	10	-	80	رصيد دائن

المصدر: فريدة بخراز يعدل، "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"، مرجع سابق، ص 97

سادساً: دور البنك المركزي في الاصدار النقدي

نظراً لما لوظيفة الاصدار من أهمية كبيرة فقد شغلت اذهان الباحثين في المجال النقدي، و يمكن تمييز اتجاهين مختلفين في قدرة البنك المركزي على الاصدار:

1. **الاتجاه الأول:** حرية الاصدار بحسب حجم كمية النقد المطلوبة في السوق، ففي حالة الرواج نحتاج إلى نقد اضافي للزيادة من كمية المعروض النقدي، و قد انتقد هذا الرأي على أساس أنه يؤدي إلى عدم الاستقرار، لان ذلك يؤدي إلى الارتفاع المستمر للأسعار، فينتج عنه التضخم النقدي، مما يهدد بتدهور قيمة العملة، و في حالة الكساد (الانكماش - الركود) يقل الاصدار النقدي لقلّة الحاجة لكميات اضافية من النقود، فتتخفّف الأسعار مما يزيد من حسدة الكساد و يزيد الانكماش النقدي حدة. وعليه فان نظام الاصدار الحر تبعاً لحجم الطلب على النقود دون قيد، يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها سواء في حالة الكساد أو الرواج .¹

2. **الاتجاه الثاني:** و يدعو إلى تقييد عملية الاصدار ليتماشى مع حجم الطلب اللازم على النقود لتمويل المعاملات، وفقاً لما يحدده البنك المركزي من أهداف، و انظمة الاصدار الممكنة في ذلك هي:

أ. **نظام غطاء الذهب الكامل:** تبعاً لهذا النظام يقيد إصدار النقود بحجم الذهب الموجود لدى البنك المركزي، حيث تقبل كميته النقود المصدرة باحتياطي كامل من الذهب (100%)²، و هي ما يسمى بنظام النقود الورقية النائية³. و كان التعامل بهذه الأوراق مصحوباً في المعتاد بوعود من جانب مصدرها بدفع قيمتها نقوداً معدنية. فكانت النقود الورقية عبارة عن ديون تترتب لصالح حاملها في ذمة الدولة، وتعتمد فيما تتمتع به من قبول عام في المعاملات على عنصر الثقة بانها قابلة للتحويل إلى وحدات نقدية معدنية⁴. و هذا النظام كان سائداً قبل الحرب العالمية الأولى و تخلت عنه مختلف الدول بصفته يقيد حرية البنك المركزي في الاصدار، بحيث لا يمكن إصدار أي ورقة نقدية إلا إذا تحصلت الدولة على كمية من الذهب تقابلها. و في الوقت نفسه كان التخلي عن هذا النظام إيذاناً بظهور مشاكل نقدية كبيرة عرفها العالم⁵.

¹ سمير حسون، " الاقتصاد السياسي في النقود و البنوك"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2004م، ص

² جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 166.

³ أحمد حسن، " الأوراق النقدية في الاقتصاد الاسلامي: قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 91.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁵ جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 166، أحمد حسن، " الأوراق النقدية في الاقتصاد الاسلامي: قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 92.

ب. نظام الاصدار الجزئي الوثيق: بمقتضى هذا النظام يمكن اصدار نقود ورقية مقابل سندات حكومية إلى حد معين، فاذا رغب البنك المركزي في اصدار نقود جديدة، فيجب ان تكون مغطاة بالذهب¹. بمعنى ما زاد عن مقابل السندات الحكومية يحتم غطاؤه بالذهب². بدأ هذا لنظام في إنجلترا عام 1844م، ثم اخذت به دول أخرى، و يرى انصار هذا النظام أن هذا القيد يمنع من الافراط في الاصدار وفي الوقت نفسه يمتاز بمؤونة كافية، إلا أن منتقديه يرون مرونته غير كافية لمواجهة الطلب المتزايد على النقود وخاصة إذا كان هدف السياسة النقدية هو التوسع في النشاط الاقتصادي، و تخلت عنه إنجلترا عام 1939م³.

ج. نظام غطاء الذهب النسي: وفيه يمثل الذهب نسبة معينة من قيمة النقود الورقية المصدرة و يغطي الباقي بالسندات الحكومية، و يتميز هذا النظام بدرجة عالية من المرونة، اذا يلي احتياجات النشاط الاقتصادي إلى حد كبير و في الوقت نفسه يضع حدودا لعدم الاسراف في اصدار النقد، وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في العملة، و أول من سار على هذا النظام المانيا عام 1875م، و انتشر بدرجة كبيرة عام 1918م، اذا تبعته معظم البنوك الحديثة، الا انه لم يدم طويلاً حيث تخلت عنه العديد من الدول خلال الكساد العظ⁴.

د. نظام الحد الأقصى للإصدار: في هذا النظام لم تبقى أي علاقة بين النقود الورقية المصدرة و الذهب، و انما يحدد القانون سقفاً أعلى للإصدار لا يسمح بتجاوزه، و رغم انه يبدو أكثر مرونة الا انه يمتاز بالجمود، و اذا قد يحتاج سوق النقد إلى كميات اضافية في وقت يكون البنك المركزي قد وصل الحد الأقصى المسموح به، و سارت فرنسا على هذا النظام من 1870 إلى 1927م ثم عدلت عنه⁵.

هـ. نظام الاصدار الحر: في هذا النظام لا يرتبط حجم الاصدار النقدي بالرصيد الذهبي أو أي اعتبارات اخرى غير مستوى النشاط الاقتصادي و حاجة الاقتصاد للنقود⁶. بمعنى لم تعد هناك أي علاقة بين إصدار النقود الورقية و الذهب⁷. و يمثل هذا النظام الاتجاه الحديث في عملية الاصدار لامتيازه بالمرونة القصوى، و يمكن للبنك المركزي ان يراقب النشاط الاقتصادي و يوجهه من خلاله، و قد اظهر هذا النوع من الإصدار توسعاً هائلاً بسبب الحربين العالميتين لتغطية نفقات الحرب، ثم كمحاولة لتنشيط الاقتصاد بعد ازمة الكساد بين عامي 1929 و 1938م، و بقي هذا التوسع نتيجة التضخم المزمع

1 جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 166.

2 أحمد حسن، " الأوراق النقدية في الاقتصاد الاسلامي: قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 92.

3 جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 166.

4 جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 166-167. بتصرف.

5 نفس المرجع، ص 167.

6 محمد حامد دويدار، عادل أحمد حشيش، " مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، د.ط، 1994م،

ص 224.

7 أحمد حسن، " الأوراق النقدية في الاقتصاد الاسلامي: قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 92

الذي أصبح ظاهرة عالمية، و هذا تلبية لطلبات الحكومة المتزايدة للاقتراض من البنك المركزي لتمويل العجز الذي أصبح ملازماً للنظم النقدية الحديثة، تبعاً لما نادى به كينز¹.

وعليه يمكن القول بأن نظام الاصدار الحر كان محاولة استثنائية في البداية للخروج من أزمات محددة (الحربين العالميتين و أزمة الكساد العالمي)، ثم أصبح ظاهرة مزمنة، فكان التخلي عن النظام الذهبي كارثة بالنسبة للاقتصاديات البشرية، إذ منذ ذلك الحين و هي تعاني من التضخم الذي عجزت النظريات النقدية المختلفة عن ايجاد حلول ناجعة له، و ربما لم تتحد النظريات إلى الحلول لأنها لم تبحث عن الأسباب الحقيقية له، أو لأن اصحاب القرار يرفضون المساس بمصالحهم المتمثلة خاصة في مصادر النقود الهائلة الكمية التي تصدرها البنوك التجارية².

جدول رقم (3.1) : ميزانية بنك مركزي

المبالغ	المطلوبات (الخصوم)	المبالغ	الأصول (الموجودات)
xxxx	1. الأوراق النقدية في التداول:	xxxx	1. الذهب و الديون على الخارج:
xxxx	2. حسابات دائنة خارجية:		الذهب
	حسابات البنوك ، المؤسسات و الاشخاص الأجنبية		التسييرات تحت الطلب في الخارج
	حساب خاص لصندوق استقرار الصرف		تسيقات لصندوق استقرار الصرف
	3. حساب جاري للخزينة العمومية:		الحصول على حقوق السحب الخاصة
xxxx	4. الحسابات الدائنة للوحدات المالية:		2. ديون على الخزينة العمومية:
xxxx	حسابات جارية للمؤسسات المرغومة على تكوين احتياطات إجبارية	xxxx	نقود معدنية
	التزامات ناتجة عن التدخل في السوق النقدي		حسابات جارية للبريد
	5. احتياطات لإعادة تقييم الأصول العامة من الذهب:		مساعداات للخزينة
xxxx	6. رأس المال و أصول الاحتياطات:	xxxx	3. الديون المترتبة على عمليات إعادة التمويل:
xxxx			- سندات مخصومة
			- سندات مشتراة في السوق النقدي
			- قروض مقابل سندات
			- سندات في طريق الاستحقاق
xxxxxx	مجموع الخصوم	xxxxxx	مجموع الأصول

المصدر: فريدة بخراز يعدل، "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"، مرجع سابق، ص 105-106، بتصرف

¹ جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 167.

² نفس المرجع، ص 167-168.

المحاضرة الثالثة: البنك التجاري (بنك الودائع)

الأهداف التعليمية:

بعد دراستك لهذه المحاضرة ستكون قادراً على:

1. فهم وظائف البنوك التجارية
2. التفرقة بين مهام البنك التجاري و البنك المركزي
3. معرفة الدور الوسيط الذي تلعبه البنوك التجارية بين المودعين و المقترضين

تمهيد :

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية في العصر الحديث و التي لعبت دوراً كبيراً و نشطاً في الاقتصاد و دفع عجلة التنمية؛ و نظراً للدور الكبير الذي تلعبه هذه الأخيرة كوسيط مالي بين المدخرين ، و المستثمرين و من هم بحاجة إلى التمويل . ارتأينا إلى تسليط الضوء في هذه المحاضرة على البنوك التجارية و وظائفها.

أولاً: نشأة البنك التجارية و مفهومه

1. نشأته و تطوره التاريخي: ظهرت البنوك التجارية نتيجة تطور الأعمال التي كان يقوم بها الصاغة و الصيارفة و المرابين في أوروبا. حيث كانوا يحفظون ودائع التجار و يسلمونهم شهادات إيداع تثبت حقوق المودعين مقابل عمولة يتقاضونها، ثم أصبح الناس يتعاملون بهذه الشهادات دون سحب ودائعهم الحقيقية و إذا سحب منها جزء عادة ما يتم إيداع كميات جديدة . و لما لاحظ الصيارفة ذلك فكروا في الاستفادة منها بإقراضها للغير مقابل الحصول على فوائد مستغلين ثقة المودعين و المقترضين.

و أجمع الباحثون على أن تاريخ نشأة البنوك الحديثة يعود لمنتصف القرن 12 حيث تأسس أول بنك في مدينة البندقية عام 1157م تلاه بنك برشلونة عام 1401م ثم بنك (BANCA DELLA PAIZZA DI RIALTA) عام 1587م بمدينة البندقية أيضاً ثم بنك أمستردام 1609 هذا الأخير يعتبر النموذج الذي أخذت به البنوك الأوروبية بعد ذلك، و بعدها كافة دول العالم، تلاه بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619م وبنك إنجلترا سنة 1694م ثم بنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800م. وفي القرن 19م و مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا أدى ذلك إلى دخولها في عصر الإنتاج الذي احتاج إلى الكثير من المال، فظهرت الحاجة

إلى وجود بنوك تشبه الشركات المساهمة التي انتشرت أعمالها بشكل كبير؛ مما دفعها إلى افتتاح فروع لها، كما شهدت هذه الفترة ظهور بنوك متخصصة في الائتمانات الصناعية، والزراعية، والعقارية

1.

2. مفهوم البنك التجاري (بنك الودائع):

أ. معنى كلمة بنك (Bank): كلمة بنك أصلها هو الكلمة الإيطالية بانكو (Banco) وتعني مصطبة. وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود².

ب. تعريف البنك التجاري: هو مؤسسة مالية عملها الرئيسي هو تجميع المدخرات العاطلة مؤقتاً، من الجمهور لغرض تقديمها للغير لاستخدامها. و بعبارة أخرى: هو يقبل الودائع -ويكون مدينا بقيمتها- ويقرض الأموال - (وهذا هو الائتمان) و يكون دائماً بقيمتها.

3. طبيعة عمل البنك التجاري: إن البنك يتاجر بأموال الناس، وأمواله لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً من مجموع الأموال التي يتعامل بها، ومن هذه الحقيقة الهامة يتوجب على البنك ما يلي³:

أ. الحرص: يجب على البنك أن يكون حريصاً على أموال المودعين الذي يأتمنونه على أموالهم وذلك حتى يكون في مستوى الثقة الممنوحة له، وهذا الحرص يتمثل في الضمانات التي يطلبها عند منح القروض.

ب. السيولة: إن البنك يتعامل بأموال الناس فعليه أن يكون مستعداً لطلباتهم إذا أرادوا سحب ودائعهم، وهذا يعني توفير السيولة الكافية لدى البنك لمواجهة طلبات السحب الآنية أو الفورية.

ثانياً: أهمية البنوك التجارية و أهدافها

1. أهميتها: تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث فيما يلي⁴:

أ. بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط و المدة الملائمة للثنتين؛

ب. بدون البنوك تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛

¹ شاكرا القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص26، إيثار موسى، " بحث مفصل عن البنوك التجارية و تطورها"، تاريخ النشر: 2017/09/29م، انظر الرابط: <https://www.mohamah.net/law>، تاريخ الاطلاع : 2022/1708م، على الساعة : 21:36 و " نشأة البنوك ودورها في الاقتصاد"، مقال منشور بتاريخ : 2018/08/03م، انظر الرابط: <https://www1.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/history-of-banks#:~:text=>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/17، على الساعة : 20:03 و

² شاكرا القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص24.

³ نفس المرجع، ص28.

⁴ يوسف كمال محمد، " فقه الاقتصاد النقدي"، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993م، ص146-147.

ج. نظرا لتنوع استثمارات للبنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية؛

د. يمكن للبنوك نظرا لكبير حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛

هـ. أن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود ترد عائدا مما يقلل الطلب على النقود؛

و. بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛

ز. تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يججم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

2. أهدافها: تتمثل أهداف البنوك التجارية بما يأتي¹:

أ. إنشاء مؤسسة من أجل تحصيل الأرباح والقيام بالأنشطة الاقتصادية؛

ب. جمع المدخرات من الناس بمعدل فائدة قليل، ثم إقراض هذه الأموال بمعدل فائدة أعلى؛

ج. حث الأفراد على توفير الأموال و استثمارها؛

د. تسريع الاستثمارات؛

هـ. الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي؛

و. إعطاء النصائح للحكومات فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية.

ز. خدمة الزبائن بشكل أفضل.

ثالثاً: خصائص البنوك التجارية و وظائفها

1. خصائصها: تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص نذكرها كالتالي²:

أ. رقابة البنك المركزي، تتأثر أعمال البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، حيث أن للبنك

المركزي سلطة الرقابة على البنوك العاملة في الدولة، وتحديد النسب الخاصة بنشاطها مثل نسبة الاحتياطي

القانوني، ونسبة السيولة، وتحديد أسعار الخصم، وتسعير بعض الخدمات.

ب. التعدد والتنوع، حيث تعدد البنوك التجارية وتنوع تبعاً لحاجة النشاط الاقتصادي إلى النقود الورقية

والمعدنية و البنكية ، وحسب طبيعة التعاملات . وتنتشر فروع البنوك التجارية بين الأماكن المختلفة

حسب التوزيع المكاني (الجغرافي) لهذا النشاط اختلاف النقود البنكية عن النقود القانونية في قوة الإبراء،

¹ فؤاد بن حدو ، " محاضرات في مقياس العمليات البنكية و تمويل المؤسسات"، لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة

غليزان، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير انظر الرابط: <http://elearning.univ-relizane.dz/moodle/>.

² نفس الرابط.

وتتزايد قوة إبراء النقود البنكية بالمرز د من الثقة في أدوات البنوك التجارية وأعمالها، وبزيادة الوعي البنكي وانتشاره بين السكان، وبالتعامل السليم بالقواعد والأنظمة والتعليمات التي تحكمه
ج. تحقيق الأرباح، تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق الأرباح من خلال جميع الأعمال التي تمارسها سواء لعملائها أو للآخرين.

2. وظائفها: تمكن وظائف البنوك التجارية في ما يلي¹:

أ. التوسط بين المدخرين (المقرضين) والمستثمرين (المستقرضين) وهي عبارة عن تجميع المدخرات ووضعها في متناول الأفراد أو المشروعات الراغبة في الاقتراض؛
ب. خلق النقود وهي وظيفة أشد أهمية من الوظيفة الأولى تتميز بها البنوك التجارية ويمكن من خلالها التأثير على عرض النقود وسيتم شرحها بالتفصيل لاحقاً؛
ج. العمليات البنكية الأخرى وتمثل في تسوية حسابات الزبائن.

رابعاً: قبول الودائع

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية، لذلك تحرص البنوك على تنميتها، من خلال تنمية الوعي البنكي، والادخاري، بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات البنكية، وتبسيط إجراءات التعامل، من حيث السحب والإيداع، ورفع كفاءة الأوعية الادخارية².

1. **تعريف الودائع:** هي اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، ويلتزم بمقتضاه البنك برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة³. وهي دين بذمة المصرف وتكون إما بشكل نقود أو بشكل قيم منقولة⁴.

2. **أهمية الودائع:** تعتبر الوديعة هامة من عدة جوانب، سواء من وجهة نظر الأفراد أو النظام البنكي أو الاقتصاد ككل. فهي تفتح آفاقاً واسعة أمام كل الأطراف، وتتيح لكل واحد منها فرصة لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالأمن والسيولة والربحية، وتمثل الودائع آفاقاً لتوظيف أموال البعض، تساهم في تغطية عجز البعض الآخر، وخلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي، وتنمية ديناميكية دائمة، من خلال تدفقات مالية مستمرة، تساعد على تطور الأعمال⁵.

1 فؤاد بن حدو، "محاضرات في مقياس تحليل السياسات النقدية"، ص 28.

2 عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية": السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية والتطبيقية، البنوك العربية-، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004م، ص 117.

3 منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2000م، ص 147.

4 شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 77.

5 الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص 28-29.

3. أشكال الودائع:

أ. الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب): و هي عبارة عن اتفاق بين البنك والزيون الذي يودع بموجبه هذا الأخير مبلغاً من النقود لدى البنك، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون إخطار سابق منه¹. و بالتالي فان البنك لا يدفع عنها أي فوائد². وتتمثل عادة في: رواتب الموظفين، وودائع الحكومة.

ب. ودايع التوفير: تمثل اتفاق بين البنك والزيون يودع بموجبه الزبون مبلغاً من النقود لدى البنك مقابل الحصول على فائدة، على أن يكون للزيون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه³. وهذا النوع خاص بالأفراد دون المؤسسات (مثل دفتر التوفير).

ج. الودائع لأجل (ودائع الاستثمار): تمثل اتفاق بين البنك والزيون، يودع الأخير مبلغاً من النقود لدى البنك، لا يجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه. وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة بصفة دورية أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع⁴. بعكس الحساب الجاري أو حساب الادخار الذي يمكن غلقهما في أي وقت بإرادة الطرفين أو حساب الاعتماد الذي يمكن للبنك غلقه في أي وقت. و بالتالي فالصيغة الرياضية للودائع الآجلة المودعة في البنك تكون على الشكل التالي:

$$I = C_0 \times T \times N$$

حيث:

I: مبلغ الفائدة

C₀: المبلغ المودع

T: معدل الفائدة السنوي

N: المدة الزمنية

مثال: قام شخص بإيداع مبلغ : 10000 دج في حساب استثمار بينك لمدة: 03 سنوات و بمعدل فائدة بسيطة: 04% سنوياً. المطلوب: حساب مبلغ الفائدة ؟

الحل:

$$I = C_0 \times T \times N$$

$$I_1 = 10000 \times 04\% \times 1 = 400 \text{ DA}$$

$$I_2 = 10000 \times 04\% \times 1 = 400 \text{ DA}$$

¹ الطاهر نطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص26.

² منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية"، مرجع سابق، ص147.

³ نفس المرجع، ص149.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة.

$$I_3 = 10000 \times 04\% \times 1 = 400 \text{ DA}$$

$$I = I_1 + I_2 + I_3$$

$$I = 400 + 400 + 400 = 1200 \text{ DA}$$

أو

$$I = 10000 \times 04\% \times 3$$

$$I = 1200 \text{ DA}$$

أي بعد 03 سنوات من ايداع مبلغ : 10000 دج سيتحصل المستثمر على فائدة سنوية تقدر بـ: 400 دج أي ما مجموعه : 1200 دج خلال مدة الايداع.

د. الودائع الائتمانية: الودائع الائتمانية هي عبارة عن ودائع كتابية ناتجة عن مجرد تسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك. و يختلف هذا النوع من الودائع عن بقية الأنواع الأخرى، هذا النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي، بل ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية والقيام بعمليات الإقراض. ومثال على ذلك حينما يقوم صاحب ودیعة حقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أن يقوم هذا الشخص بسحب فعلي للنقود، فان البنك يقوم بتسجيل هذه العمليات محاسبياً، بحيث يجعل حساب المحسوب عليه مدينياً وحساب المستفيد دائناً¹.

هـ. الودائع المجمدة: من أمثلة هذا النوع التأمينات النقدية التي تتقاضاها البنوك التجارية نظير إصدار خطابات الضمان والتي لا ترد عادة إلا بعد إعادة خطاب الضمان للبنك بعد انتهاء الغرض من إصداره. وتتقاضى البنوك أيضاً تأمينات نقدية نظير تمويل بعض الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع من الخارج².

خامساً: القروض و أنواعها

1. مفهوم القرض و أهميته الاقتصادية :

أ. تعريف القرض: هو المبلغ من المال يضعه المقرض (الدائن) بين أيدي المقترض (المدين) لمدة معينة ولغرض معين، مقابل التعهد بتسديده مع فائدة متفق عليها في مدة محددة، كما يكون القرض مضموناً أو غير مضمون ويسدد مبلغ القرض حسب الاتفاق أما دفعة واحدة بتاريخ معين أو على عدة دفعات محددة بتاريخ³.

¹ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص28.

² عيد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، مرجع سابق، ص127.

³ أحمد نبيل نمري، "مبادئ في العلوم المصرفية"، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 1981م، ص165.

ب. أهمية الاقتصادية للقرض: تتمثل أهمية القرض في تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد و الوفاء. وكيف أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية في العصور الحديثة، ويعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر وبذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة للاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال¹.

ج. ثمن القرض: عندما يقوم البنك بمنح القرض فإنه يتقاضى مقابل ذلك أجراً، يتمثل في الفائدة، إذن فهو يتخلى عن سيولة آنية لفائدة زبائنه و ينتظر منهم الالتزام بإعادتها في تاريخ لاحق، ومعدل الفائدة هو ثمن الانتظار².

■ **سعر الفائدة:** هو أجر كراء النقود يلتزم المقرض بدفعه إلى البنك مقابل التنازل المؤقت له على السيولة. و تدخل اعتبارات كثيرة في تحديد معدل الفائدة، فمن هذه الاعتبارات ما يرتبط بالقرض ذاته، ومنها ما يرتبط بوضعية السوق النقدية بصفة عامة. و هو على كل حال مؤشر هام تقاس على أساسه تطورات العديد من التغيرات الاقتصادية والنقدية. ويتكبد معدل الفائدة من مركبتين أساسيتين هما: المعدل المرجعي والعمولات المختلفة. و عليه يمكن وضع معدل الفائدة في شكل علاقة كما يلي:

$$\text{معدل الفائدة} = \text{معدل المرجعي} + \text{العمولات}$$

- **المعدل المرجعي:** هو معدل موجه يتخذ كمرجع لتحديد المعدلات النهائية، وعليه فإنه بالنسبة للقروض العادية ليس هو المعدل النهائي للقرض ولكنه معلم تحسب على أساسه معدلات الفائدة النهائية.
- **العمولات:** هي عبارة عن مجموع ما يتقاضاه البنك نظير الأتعاب التي يتحملها عند القيام بعملية القرض، ويتحدد مبلغ هذه العمولات بناء على العديد من العوامل نذكر أهمها فيما يلي:
 - **طبيعة القرض:** ويقصد بها الخصائص المرتبطة به مثل: مبلغ القرض ومدته، ويرتفع مبلغ هذه العمولات مع ارتفاع مبلغ القرض وطول مدته.
 - **الأخطار الشخصية المرتبطة بالقرض:** ويتم النظر هنا بصفة أساسية إلى مدى قدرة المقرض على التسديد وشخصيته وسمعته وكذلك تقاس على أساس حجم المؤسسة والنشاط الذي تعمل فيه.
 - **عمولات مختلفة أخرى:** مثل المصاريف الإدارية ومصاريف الاستعمال وغيرها³.

¹ شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 113.

² الطاهر نطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص 69.

³ نفس المرجع، ص 70-72.

2. أشكال القروض:

أ. قروض قصيرة الأجل: يمثل هذا النوع معظم قروض البنوك التجارية ويعتبر من أفضل أنواع التوظيف لديها، ومدتها سنة واحدة، والوفاء بها يتم مع نهاية العملية التي استهدف تمويلها. وتمس هذه القروض النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال ولها عدة صور أهمها:

- **الخصم**: هو تحويل للحق من الدائن لدائن آخر، أي تنازل الدائن عن دينه بذمة مدينه لقاء الاستيفاء المعجل لدينه (لقاء السيولة الفورية النقدية).

■ **خصم الورقة التجارية**: هو قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها، لقاء خصم من قيمتها. ثم يقوم بتحصيل قيمتها من المدين في التاريخ الموعود. ومن هذه الأوراق نذكر: الكمبيالة، السند الاذني، سند إيداع البضاعة في المخازن العمومية... وغيرها¹. هذه الأوراق المخصصة عموماً هي أوراق قابلة للتعبئة لدى البنك المركزي، أي أنه يمكن إعادة خصمها إذا احتاج البنك إلى السيولة مقابل ثمن يسمى سعر إعادة الخصم (سعر الفائدة)².

■ **خصم الشيك**: هو وسيلة سحب من الحساب أي وسيلة للدفع في الحال، أي أنه ليس أداة ائتمان ولكن بعض الممارسات التجارية والبنكية في بعض الأقطار تسمح بان يكون استحقاق الشيك بعد فترة معينة من الزمن، وعندئذ يصبح أداة ائتمان قابلة للتداول أي انتقال الخصم وبالتالي قابلاً للخصم³.

و بالتالي فإن الصيغة الرياضية لعملية الخصم تكون على الشكل التالي:

$$E = \frac{Vn \times I \times N}{360}$$

$$Va = Vn - E$$

E : الخصم ؛ و هو الفرق بين القيمة الاسمية و القيمة الحالية للدائن أو للورقة التجارية.

Vn : القيمة الاسمية ؛ و القيمة المستحقة الدفع في تاريخ معين.

I : معدل الخصم ؛ وهو النسبة المئوية التي تستخدم في حساب قيمة الخصم، و عادة يحددها البنك المركزي.

N : مدة الخصم ؛ وهي المدة الفاصلة بين تاريخ استحقاق الدين أو الورقة التجارية و تاريخ الخصم ، و المدة تكون دائماً بالأيام.

¹ شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 95

² الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص 66.

³ شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 95-96

Va: القيمة الحالية ؛ و هي القيمة المستحقة في تاريخ الخصم الحقيقي.

مثال: ورقة تجارية قيمتها الاسمية : 19800دج، تاريخ استحقاقها : 25 جوان 2022م، تم خصمها بتاريخ : 10 مارس لدى البنك، مع العلم ان معدل الخصم هو : 10%. المطلوب: حساب مبلغ الخصم و القيمة الحالية للورقة التجارية؟

الحل :

حساب مبلغ الخصم E:

$$E = \frac{Vn \times I \times N}{360}$$

$$E = \frac{19800 \times 10 \times 107}{36000}$$

$$E=588.50 \text{ DA}$$

حساب القيمة الحالية للورقة التجارية Va:

$$Va=Vn-E$$

$$Va=19800-588.50$$

$$Va=19211.50\text{DA}$$

- **اعتمادات الصندوق:** و هي تسمى بهذا الاسم بسبب ارتباطها بالصندوق أي الحساب المستمر للزبون. وتهدف إلى تغذية صندوق الزبون وتلبية الآنية للسيولة، اعتمادات الصندوق هي تلك الذي يقدم البنك بموجبها أو يتعهد بتقديم المال للزبون مقابل عهد بالتسديد مع فائدة ولها عدة صور¹:
 - **اعتماد البريد الوارد :** وبموجبه يدفع البنك قيمة الصك في حالة عدم كفاية رصيد الزبون وهذا الأخير يوفي المبلغ خلال يوم أو يومين.
 - **اعتماد الموسم:** هو تسليف على الحساب الجاري قد يمتد إلى تسعة أشهر ويستخدم عندما تكون دورة الإنتاج أو البيع موسمية الذي يقصد مواجهة تكاليف الموارد الأولية أو النقل...الخ.

¹ شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 97-99

- **تسهيلات الصندوق:** وهي تمتد لبضعة أيام كان يقبل البنك توظيف ورقة تجارية لصالح الزبون، أو يمنحه اعتماد على المكشوف لتمكينه من مواجهة العجز في صندوقه أو آخر الشهر عادة، وعموماً فإن هذه التسهيلات ترمي إلى تغطية الرصيد المدين حين اقرب فرصة وفاء أو خصم. ومنها:

■ **التوطين:** إن توطين الورقة التجارية يعني تحديد اسم البنك ورقم الحساب يجري منه وفيه تسديد قيمتها. وللتوطين سببان: الأول مالي والثاني توفر مزية تحديد اسم البنك وعند عدم الدفع في موعد الاستحقاق فإن حامل السند يمكنه نظرياً طلب سجن صاحب السند لأن ذلك السند في الاستحقاق قد أصبح بمثابة شيك.

■ **المكشوف:** ويعني المبلغ الذي يسمح البنك لزبونه بسحب ما يزيد عن رصيد حسابه الجاري أي بما يزيد عن رصيده الدائن، ويفرض البنك فائدة على الزبون خلال الفترة التي تسمح فيها بمبالغ تفوق رصيده الدائن في الحساب الجاري. ويوقف البنك فرض الفائدة بمجرد عودة الرصيد من الدين إلى دائن. وبعبارة أخرى فإن الفائدة ترتبط بمقدار المبلغ الذي ينكشف في الحساب الجاري (أي يصبح مديناً) وعلى فترة الانكشاف، وتحتسب الفائدة على أساس أيام السحب، ومدة المكشوف تصل إلى سنة واحدة.

- **بطاقات الائتمان (Credit Card):** هي بطاقة صغيرة مصنوعة من البلاستيك، تسمح لصاحبها بشراء الخدمات والسلع بالاعتماد على الائتمان. وتعد هذه بطاقات أفضل بديل عن الشيكات والنقود، وعنصراً مهماً من عناصر التجارة باستخدام شبكة الإنترنت، والتجارة الإلكترونية ومن أمثلتها: - Visa Master cart .

- **القروض الشخصية:** وتقدم لأشخاص الذين لديهم دخل ثابت كالموظفين والمتقاعدين وغيرهم ومقدارها يتناسب مع الدخل الشهري للمستفيد تناسب مع ويوفي القرض بأقساط شهرية لمدة سنة واحدة¹.

- **تسيقات على الصنفات العمومية:** هي عبارة عن اتفاقيات للشراء وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية من قبل المقاول².

- **قروض الربط:** هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحقيقها شبه مؤكد، و لكنه مؤجل فقط للأسباب خارجية. و يقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل، ولكن هناك فقط أسباب معينة أخرت تحقيقها³.

¹ شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 99.

² الطاهر نطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص 63.

³ نفس المرجع، ص 61.

- **تسيقات على البضائع:** هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضاعة كضمان للقرض. وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها¹.
- **قرض الموسم:** تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال ، بل إن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية. وأمثلتها نشاطات إنتاج وبيع اللوازم المدرسية وكذلك إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية... الخ². **الاعتماد بالقبول:** هو أحد صور الاعتماد بالضمان ، يتدخل فيه البنك لضمان زبونه تجاه الغير وذلك بالتوقيع على كمبيالة محسوبة عليه³.
- **خطاب الضمان:** تمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكتتبين في الصفقة، وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية (صاحبة المشروع)، وتمنح عادة هذه الكفالات لمواجهة أربع حالات ممكنة: كفالة الدخول إلى المناقصة ، كفالة التنفيذ، كفالة اقتطاع الضمان، و أخيرا كفالة التسبيق⁴.
- **الاعتماد المستندي:** هي عملية تقوم بتوسط بنكان اثنان في بلدين مختلفين بين شخصين مختلفين في تسديد القيمة المتفق بينهما عن بضاعة يجهزها احدهما للآخر وهكذا يستحق المستفيد قيمة الاعتماد عندما يقدم مستندات بضاعة التي تم شحنها بالشروط المتفق عليها في العقد إلى البنك وهو في بلده، وهذا الأخير يقوم بتسديد المبلغ إليه ويرسل المستندات إلى البنك الأصلي عادة ولا يسلم البنك تلك الوثائق إلى زبونه أي المشتري حتى يستوفي منه حقه⁵.
- ب. **قروض متوسطة الأجل:** وتتراوح مدتها من سنتين إلى خمس سنوات وأحيانا سبعة و موضوعه في الغالب تمويل مشتريات معدات وماكينات أي التمويل الاستثماري لا التشغيلي والربحية المنتظرة من وراء هذا التمويل تعين على وفاء القرض⁶.
- ج. **قروض طويلة الأجل:** ومدتها تزيد عن خمس سنوات و أحيانا تزيد عن سبعة وتمنحه في الغالب مؤسسات متخصصة لقاء ضمانات تكافلية وعادة لقاء رهن رسمي (عقاري). أصبحت الآن من

¹ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص63.

² نفس المرجع، ص60

³ فؤاد بن حدو ، " محاضرات في مقياس العمليات البنكية و تمويل المؤسسات"، انظر الرابط السابق: <http://elearning.univ-relizane.dz/moodle/>

⁴ نفس الرابط.

⁵ شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 103.

⁶ نفس المرجع، ص 106.

الوظائف التي تمارسها بنوك الودائع أي البنوك التجارية لقدرتها على ذلك بفضل السماح لها بقبول ودائع طويلة الأجل وبفضل إصدارها هي أيضا سندات طويلة الأجل¹.

د. **البيع الإيجاري:** البيع الإيجاري أو الإيجار المؤدي للبيع هو عقد بمقتضاه تؤجر معدات وعدد وتجهيزات لقاء أقساط إيجار دورية مع فرصة تملكها عند تسديد تمام الثمن المقرر لها أي عندما يبلغ مجموع الأقساط المدفوعة ثمن المأجور المتفق عليه. إذن هو إيجار لمدة معينة، وبيع بانتهاء المدة، أما الثمن فمقسم على أقساط تغطي مدة الإيجار².

سادساً: الخدمات البنكية

و تشمل الاعمال التي يقدمها البنك التجاري لزبائنه مقابل عمولات فقط، و سنكتفي هنا بذكر بعضها مع الشرح البسيط :

1. **المتاجرة في العملات:** وتتمثل هذه الخدمة في عملية بيع و شراء العملات الأجنبية بسعر صرف يتم الاتفاق عليه بين طرفي العقد حيث يكون محددًا بسعر اليوم (السعر الحالي)، والتقابض سواء كان يداً بيد أو بالقيود الدفترية.
2. **إصدار الأوراق المالية و المتاجرة فيها:** يمكن للبنوك أن تجري عمليات على الأسهم، السندات و الصكوك الإسلامية لصالح الزبائن، من حيث الإصدار (الاكتتاب) و شراء و بيع هذه الأوراق المالية بناء على طلب الزبون، تشكيل المحفظة المالية لصالح الزبون دائما وتسيرها بالشكل الذي يحقق أفضل توظيف مالي ممكن، تقديم قروض بناء على حصوله على أسهم (أو سندات).
3. **حوالات البنكية :** هي أمر كتابي يصدره المتعامل إلى البنك يتضمن دفع مبلغ معين من النقود إلى شخص آخر في مدينة أو دولة أخرى وسواء يكون العملة المحلية أو العملة الأجنبية. و التحويل بالعملة الصعبة يخضع لقوانين التحويل الخارجي والرقابة البنك المركزي³.
4. **تحويل الاستحقاقات:** ويكون ذلك عندما يقبل البنك طلباً من مؤسسة معينة بان ترسل له شهرياً رواتب موظفيها، ويقبل البنك وسيجل الاستحقاقات الشهرية لكل موظف في حسابه المفتوح لدى البنك⁴.
5. **إجارة الصناديق الحديدية:** حيث توضع فيها المجوهرات والوثائق والمستندات الملكية والوصايا والعقود الهامة والأوراق المالية ونسخاً من مفاتيح خزان النقد والأمانات والودائع... الخ⁵.

¹ شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 107.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 135.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁵ نفس المرجع، ص 136

6. تقديم المشورة للزبائن: من خلال منشورات في الميادين المالية و القانونية والإحصاءات ومشاكل التجارة الخارجية والرقابة على التحويل الخارجي... الخ¹.

سابعاً: ضمانات القروض

1. **تعريف الضمان:** الضمان هو عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه².
2. **هدف الضمانات:** يقصد منه توثيق الالتزامات ومنع تعريض الديون للضياع أو المماطلة ككتابة و الشهادة والكفالة والرهن والشيكات وسندات الإذن وغيرها.
3. **القرض والضمان:** يتضمن القرض بكل أشكاله تأجيل السداد في المستقبل على أساس الوعد، وعادة لا يقبل القرض وعد المقترض بالتسديد ما لم يكن واثقاً من أن التسديد سيتم فعلاً في المستقبل فمن باب أولى يتحتم على البنك الذي يتعامل بأموال الناس الموكلة إليه أي الودائع، أن يحرص على ضمان استعادة القرض. ولذا فكل أشكال الائتمان البنكي بلا استثناء مربوطة بضمان التسديد بشكل أو بآخر. فما هي الضمانات التي يطلبها البنك من المقترض المستفيد من الائتمان؟³.
4. **أشكال ضمانات القرض:** لقد قامت البنوك بالبحث عن الضمانات التي تمكنها من استرداد القروض والتي هي في الحقيقة أموال المودعين فأوجدت شكلين من الضمانات:
 - أ. **الضمانات الشخصية:** تركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق. وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصياً، ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن وفي إطار الممارسة⁴. و يمكن أن نميز بين:
 - **الكفالة:** الكفالة هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عم قدرته على الوفاء بالتزاماته. وتحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها.

1 شاكرا القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 136.

2 المادة : 644، "القانون المدني الجزائري"، منشورات بيرتي، الجزائر، طبعة 2005م، ص 163.

3 شاكرا القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 108-109.

4 الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص 165-166.

- **الضمان الاحتياطي:** وهو عبارة عن التزام يمنحه شخص يكون في العادة بنكا، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها احد مديني الأوراق التجارية. وعليه فان الضمان الاحتياطي هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية¹.

- **تأمين الاعتماد:** هو ضمان شخصي يقوم به شخص معنوي عند شركة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر تعذر الوفاء بمبلغ الاعتماد².

ب. **الضمانات الحقيقية (العينية):** تعني أشياء مادية يقدمها المدين المقترض إلى البنك الدائن حيث يستطيع أن يستوفي دينه منها أي يبيعها عند عجز المدين عن الوفاء في الميعاد. و على هذا الأساس فان الدائن أي البنك عندما يوثق قرضه بموجودات يملكها المدين فانه يجب تلك الموجودات عن باقي الدائنين. ولحد مبلغ القرض فقط هذا ما يدعى الرهن وعرف الرهن بأنه "عقد يتم بمقتضاه منح المدين شيئا ذي قيمة تحت تصرف الدائن ضمانا لتسديد الدين في الآجل المتفق عليه"³. والرهن صفتان:

- **الرهن الحيازي:** هو عقد يلتزم به شخص ضماناً لدين أو على غيره. أن يستلم إلى الدائن أو إلى أجنبي يعنيه المتعاقدان شيئا يرتب عليه الدائن حقا عينيا(عقاراً أو منقولاً) يخوله حبس الشيء (حيازة) إلى أن يستوفي الدين⁴.

- **الرهن الرسمي أو التأميني:** وموضوعه العقار: دار، أرض زراعية... وهنا يكفي تسجيل الرهن في السجل العقاري مع ترك العقار بيد صاحبه. هذا التسجيل وحده يضمن استيفاء الدين، يمنع المدين من التصرف بالعقار إلا بعد تسديد الدين⁵.

ج. **الفرق بين الرهن الحيازي و الرهن الرسمي:** للتمييز بينها نذكر ما يلي:

- ينشأ حق الرهن الرسمي بمقتضى عقد رسمي بحيث يجب إتباع إجراءات رسمية لتوثيقه أمام موظف رسمي، بينما ينشأ حق الرهن الحيازي بمقتضى عقد عربي.

- تبقى ملكية وحيازة الشيء المرهون في حق الرهن الرسمي بيد المالك (المدين)، بينما تنتقل الحيازة في عقد الرهن الحيازي إلى الدائن.

- يرد حق الرهن الرسمي على العقارات فقط، بينما يرد حق الرهن الحيازي على العقارات والمنقولات.

¹ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص 68.

² شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 108-109.

³ نفس المرجع، ص 110.

⁴ المادة 948، "القانون المدني الجزائري"، مرجع سابق، ص 234.

⁵ المادة : 882، "القانون المدني الجزائري"، مرجع سابق، ص 220.

جدول رقم (4.1): ميزانية بنك تجاري

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<ol style="list-style-type: none"> 1. رأس المال. 2. الاحتياطات (القانوني والخاص). 3. المخصصات. 4. ودائع وحسابات جارية. 5. بنوك ومراسلون (مع تمييز القروض من البنك المركزي). 6. أرصدة دائنة متنوعة. 7. الأرباح (وتشمل الأرباح المرحلة وأرباح العام الحالي). ويشكل هذا البند الإضافة إلى حقوق الملكية. 		<ol style="list-style-type: none"> 1. أرصدة نقدية حاضرة: <ul style="list-style-type: none"> - نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري. - أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي (احتياطي قانوني). 2. الأوراق المالية والاستثمارات: <ul style="list-style-type: none"> - سندات حكومية. - أوراق مالية أخرى. 3. الأوراق التجارية المخصصة (الكيميالات) 4. القروض والسلفيات: <ul style="list-style-type: none"> - مقابل ضمانات. - بدون ضمانات. 5. أرصدة كمدنية متنوعة. 6. صافي الأصول الثابتة. 7. الأرباح والخسائر (رصيد الخسائر إن وجدت) (كأصل هو الذي يمثل مدى الانخفاض في حقوق الملكية).
xxxxxx	مجموع الخصوم	xxxxxx	مجموع الأصول

المصدر: أنظر في ذلك :

- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، " الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، مرجع سابق، ص 215.
- شاعر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، مرجع سابق، ص 142.
- ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي"، مرجع سابق، ص 275.

المحاضرة الرابعة: عملية إصدار و إنشاء النقود

الأهداف التعليمية:

بعد دراستك لهذه المحاضرة ستكون قادراً على:

1. فهم كيف يقوم البنك المركزي بإصدار النقود القانونية.
2. إدراك طريقة انشاء البنوك التجارية للنقود من خلال الودائع البنكية.
3. التمييز بين عملية الاصدار و عملية إنشاء أو اشتقاق النقود.

تمهيد:

تعد قضية التحكم في اصدار النقود من قبل البنك المركزي أو انشائها من الودائع من قبل البنوك التجارية من صلب قضايا السياسة النقدية، باعتبار ان السياسة النقدية تسعى إلى التحكم و خلق التوازن في المعروض النقدي المتداول و الناتج المحلي الخام تفاديا لظاهرة التضخم و تدهور قيمة العملة.

أولاً: إصدار النقود

1. مفهوم طباعة نقود: معروف عن إصدار النقود من قبل البنوك المركزية أنها عملية فنية معقدة اقتصادياً، فكل وحدة نقدية مطبوعة لا بدّ أن يقابلها رصيد من احتياطي النقد الأجنبي أو رصيد من الذهب، أو سلع وخدمات حقيقية تمّ إنتاجها في المجتمع، حتى تكون النقود المتداولة في السوق ذات قيمة حقيقية وليست مجرد أوراق مطبوعة¹.
2. أسباب و دوافع لجوء إلى إصدار النقود: هناك ثلاثة أسباب تدفع الدولة إلى إصدار النقود، وهي²:
 - أ. إحلال الهالك: وما يحدث هنا هو عملية استبدال ورقة نقدية أو قطعة معدنية مهترئة بأخرى تحمل محلها، ولا يترتب على هذا الأجراء أي أثر اقتصادي.

¹خالد المنشاوي، " هل تفق طباعة النقود عائفاً أمام انتعاش الاقتصاد العالمي؟"، مقال منشور بتاريخ : 2020/09/28م، انظر الرابط: <https://www.independentarabia.com/node/155481/>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/27م، على الساعة: 22سا و 31د

² أحمد بشارة، " طباعة النقود... تساند الدول أم تهدم اقتصادها؟"، مقال منشور بتاريخ: 2015/08/30م، انظر الرابط: <https://masralarabia.net/F>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/28م، على الساعة: 19سا و38.بتصرف.

ب. **تحفيز النمو:** حيث تلجأ الدول دورياً لطباعة النقود، فتخلق نقوداً إضافية جديدة في يد الناس، هذه الأخيرة تحفز "الطلب" على السلع والخدمات، وهو ما يؤدي لاستجابة المنتجين بزيادة المعروض من هذه السلع، مما يقود لدورة إنعاش اقتصادي. غير أن هذا الغرض التنموي لطباعة النقود يفترض أن تتوازن الكتلة النقدية الإضافية من جهة مع الكتلة العينية السلع والخدمات الإضافية التي زادها المجتمع ضمن زيادة إنتاجه المحلي الإجمالي من جهة ثانية.

ج. **التمويل بالعجز:** ويعني إصدار كميات نقدية إضافية من أجل تغطية النفقات العامة للدولة، حيث لا يتوافر للدولة إيرادات ومصادر مالية كافية لتغطية نفقاتها العامة، فتلجأ لطباعة النقود من أجل تمويل نفقاتها. فعندما تكون ميزانية الدولة بحالة عجز فإن هناك عدة حلول للتخلص من العجز. لكن يبقى الحل الأسهل والأخطر هو ما يعرف بالتمويل بالعجز أي طباعة أموال بقيمة العجز وضخها في الاقتصاد؛ مما سيحدث تضخماً، وهذا نتيجة ارتفاع عرض النقود، بالتالي يصبح في يد الناس المزيد من الأموال كورق لكن بنفس القيمة السابقة. وبالتالي يطلب البائعون المزيد من النقود كورق لكن بنفس القيمة السابقة لقاء نفس بيع السلعة¹.

د. **التسيير الكمي:** عندما يمر السوق بفترة ركود، و تعجز السياسات النقدية عن تحريك الاقتصاد من خلال ضبط أسعار الفائدة بالزيادة أو الخفض، فإن التسيير الكمي (Quantitative easing-QE) أو التسهيل الكمي هو الحل الأخير أمام البنك المركزي. و يعرف بأنه عملية شراء البنوك المركزية للأوراق المالية مثل: السندات و الاسهم و سندات الخزينة، ذات العائد طويل الاجل من الحكومة او صناديق التعاقد او البنوك التجارية، بهدف توفير سيولة نقدية لتحريك السوق خلال فترة الركود. فعندما يشتري البنك الاوراق المالية، يمنحها سيولة مالية لضخها مرة اخرى في الأسواق بما يسمح بتحريك القطاعات المتوقفة و خلق طلب عليها².

3. شروط وضوابط إصدار النقود: وتمثل بي:

أ. **شروط اللجوء إلى إصدار النقود:** طباعة النقود يجب أن يتناسب و ينسجم مع الأداء الاقتصادي للدولة؛ أي أن أية دولة تريد طباعة نقد إضافي؛ إلا و لا بد وأن تنظر إلى حجم ما تنتجه من سلع وخدمات، وهي المعلومات التي يمكن معرفتها بشكل تقريبي من خلال التعرف على الناتج الوطني لاقتصاد هذه الدولة. فكلما ارتفعت الانتاجية، و نما معها الناتج الوطني، استطاع الاقتصاد استيعاب

¹ " لماذا لا طبع الدولة الأموال .. الكثير من الأموال؟"، انظر الرابط: <https://io.hsoub.com/ELI5/45540>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/28م، على الساعة: 00 سا و19د.

² كريم سعيد، " ما هو التسيير الكمي و ما هو دوره في تحريك الأسواق؟"، مقال منشور بتاريخ: 2022/07/27م، انظر الرابط: <https://fortunearabia.com>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/29م، على الساعة: 22 سا و15د

كميات أكبر من النقود الإضافية. ولقد أعتبر بعض الخبراء هذا الشرط وسيلة لحماية اقتصاد و تحفيز نموه. ومن هنا يأتي الحديث عن الدور الاقتصادي التنموي لطباعة النقود. فدوره يتمثل في توظيفها لأداء وظيفتها الأساسية، حيث تستخدم لشراء مزيد من السلع والخدمات. ويؤدي الزيادة في الطلب على السلع والخدمات إلى زيادة المعروض منها بعد استجابة المنتجين لزيادة الطلب. وهكذا يدخل الاقتصاد الذي قام بالطباعة في دورة انتعاش ونمو جديدة¹.

ب. الحجم الأمثل طبع النقود: بشكل عام لا توجد هناك أي أنماط أو قيود محددة تنظم عملية طباعة الأموال، ولكن نظرياً يجب أن تتناسب الأموال المطبوعة مع قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد. عادة ما تقوم البنوك المركزية بطباعة ما يعادل 02% إلى 03% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (PIB). ولكن هذه النسبة تختلف من اقتصاد لآخر. والنسبة عادة ما تتجاوز: 3% لدى الكثير من البلدان النامية².

ثانياً: إنشاء النقود القانونية

تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي الذي فوضته الدولة لأداء هذه العملية. و نظراً لاحتكاره لمثل هذا الامتياز فهو يمثل الملجأ الأخير للإقراض؛ حيث تعود اليه الحكومة والبنوك في آخر المطاف اذا لم تجد سيولة في مكان آخر. لذلك يقال عنه إنه بنك البنوك وبنك الحكومة. و تدخل عملية اصدار النقود في اطار رؤيته الشاملة للوضع النقدي و تصوره لتطوراته المستقبلية³.

1. كيفية الاصدار النقدي: الاصدار النقدي هو العملية التي تقوم بواسطتها البنك المركزي يوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد ككل (حكومة، مؤسسات و أفراد). و يتجسد ذلك مادياً و فنياً في طبع ورق النقد أو ما يسمى بورق البنكنوت (Banknotes) ووضعها في التداول. و لكن ما يجب معرفته هو أساس يقوم البنك المركزي بطبع هذه الأوراق أو اصدار هذه النقود. مبدئياً، لا يقوم البنك المركزي بهذه العملية انطلاقاً من فراغ. و لكنه يقوم بذلك تبعاً لحصوله على إحدى الأصول التالية: ذهب، و عملات أجنبية، و سندات الخزينة و سندات تجارية. تسمى هذه الأصول غطاء الاصدار النقدي (وتسمى أيضا مقابل الرصيد النقدي أو الكتلة النقدية)⁴.

¹ أنظر الرابط السابق: <https://masralarabia.net/F>.

² " لماذا لا تطبع البنوك المركزية المزيد من الأموال و يصبح الجميع أثرياء؟"، تاريخ النشر: 2018/10/19م، انظر الرابط: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/575492>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/27م على الساعة :

³ ساو 44د. بتصرف.

³ الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص 39.

⁴ نفس المرجع ص 39.

2. أصول الغطاء النقدي: لا يقوم البنك المركزي بعملية اصدار النقود القانونية الا إذا توفرت إحدى الأصول التالية:

أ. الذهب : و هو أصل حقيقي ، يمثل قدرة شرائية معترف بها من طرف جميع الاقتصاديات العالم مهما اختلفت انماط تنظيمها و التشريعات المعمول بها¹. و مازال يستخدم كاحتياطي في البنوك المركزية، و كوسيلة دفع دولية. و هو يتكون من السبائك و العملات الذهبية الموجودة في البنك المركزي، بالإضافة إلى شهادات الذهب الصادرة عن الحكومة، و ذلك عندما تشتري الحكومة الذهب من الافراد مقابل شيك مسحوب عليها من البنك المركزي، ثم تقوم الحكومة ببيع شهادات الذهب للبنك المركزي. و هكذا يصدر البنك المركزي مزيداً من الأوراق النقدية مقابل كمية الذهب المتوفرة².

ب. العملات الأجنبية: تمثل العملات الأجنبية العملات الارتكازية، و هي العملات القوية، كالدولار و اليورو، والجنيه الاسترليني. و هي تعد حقوقاً على العالم الخارجي، حيث تلتزم الدول المصدرة لها وجوب الوفاء بما تجاه من يملكها. و أهم مصدر لهذه العلامات هو عملية التصدير إذ تتم على أساس تلك العملات ، اما عمليات الاستيراد فتستنزف هذه العمليات. و من هنا فهذه العملات تفيد في كونها احتياطاً نقدياً في البنك المركزي حيث يطبع كمية من النقود الورقية مقابل هذه العملات، كما انها وسيلة دفع دولية³.

ج. سندات الخزينة: تحتاج الحكومة أثناء تأديتها لوظيفتها العامة إلى أموال لتمويل نشاطاتها المختلفة الاجتماعية و الاقتصادية. وعندما لا تكفي مواردها لذلك، أو تكون غير متوافقة زمنياً مع تنفيذ النفقات، فإنها تبحث عن التمويل في مكان آخر، لدى البنك المركزي مثلاً. و باعتباره بنك الحكومة، يقبل البنك المركزي السندات الحكومية (سندات الخزينة)، و تعتبر حقاً، و يقدم مقابلها نقوداً للخزينة. فقول ان البنك المركزي قد نقد دين الحكومة، أي اصدار نقوداً قانونية مقابل استلامه لهذه السندات. تسمى هذه الديون تسبيقات للخزينة القروض الحكومة. وهي في الوقت الراهن من بين اهم غطاءات الإصدار النقدي في معظم الدول⁴. و يطلق عليها كذلك التمويل بالعجز.

د. سندات تجارية: عندما تحتاج البنوك التجارية إلى السيولة و لم تجدها في مكان آخر. فإنها تلجأ إلى البنك المركزي للحصول على هذه السيولة. و لكن البنك المركزي لا يعطيها ذلك دون مقابل، بل يطلب منها تقديم بعض الأصول، و تتمثل هذه الأصول في السندات التجارية (كمبيلات) بصفة خاصة. فعندما يحصل على هذه الأصول، والتي تعتبر حقاً له، يقوم بتنقيدها؛ أي إصدار نقود قانونية مقابلها لفائدة

1 الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص40.

2 احمد حسن ، " الاوراق النقدية في الاقتصاد الاسلامي: قيمتها و احكامها"، مرجع سابق، ص 93.

3 نفس المرجع، ص 94.

4 الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص40-41.

النظام البنكي، و تعتبر هذه النقود التي اصدرها التزاما عليه تجاه هذا النظام. إن تنقيد هذه السندات التجارية ما هي في الحقيقة إلا عبارة عن قروض مقدمة للبنوك التجارية ما هي تمثل ديون مؤسسات و تجار و أفراد؛ بمعنى ديون مقدمة للاقتصاد. والعملية التي يقوم بها البنك المركزي تسمى بإعادة التمويل عن طريق إعادة خصم لتلك السندات¹.

و حتى يتسنى لنا الفهم الجيد لعملية الاصدار النقدي، نقدم هذا المثال الافتراضي لوضعية ميزانية بنك مركزي في سنة : 2020/12/31م

جدول رقم (5.1) : ميزانية افتراضية بنك مركزي في : 2020/12/31م

وحدة : دج

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
23320	نقود ورقية (إصدار نقدي)	2000	ذهب
		3800	عملات اجنبية
		7500	سندات الخزينة
		10020	سندات تجارية
23320	مجموع الخصوم	23320	مجموع الأصول

المصدر: مبالغ افتراضية مقدمة من قبل الاستاذ

لنفرض انه خلال سنة 2021م: حصل البنك المركزي على الأصول التالية: سبائك ذهبية: 150، عملات أجنبية: 1300، سندات خزينة: 250 وسندات تجارية: 4800. حينها سيصبح شكل الميزانية بتاريخ : 2021/12/31م على النحو التالي:

جدول رقم (6.1) : ميزانية افتراضية لبنك مركزي في : 2021/12/31م

وحدة : دج

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
29820	نقود ورقية (إصدار نقدي)	2150	ذهب
		5100	عملات أجنبية
		7750	سندات الخزينة
		14820	سندات تجارية
29820	مجموع الخصوم	29820	مجموع الأصول

المصدر: مبالغ افتراضية مقدمة من قبل الاستاذ

¹ الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص41.

حساب الاصدار النقدي في سنة 2021 م: يتم احتسابه الطريقتين التاليتين:

الطريقة الأولى:

حجم اصدار لسنة 2021 = مجموع الخصوم في نهاية الفترة الحالية (ن) - مجموع الخصوم في نهاية الفترة السابقة (ن-1)

حجم اصدار لسنة 2021 = 29820-23320

حجم اصدار لسنة 2021 = 6500 دج

الطريقة الثانية:

كمية الاصدار = Δ ذهب + Δ عملات أجنبية + Δ سندات الخزينة + Δ سندات تجارية

حجم اصدار لسنة 2021 = 150 + 1300 + 250 + 4800

حجم اصدار لسنة 2021 = 6500 دج

3. **حدود عملية الاصدار النقدي:** لا يمكن للبنك المركزي أين يصدر قروضاً تتجاوز في قيمتها قيمة ما يحصل

عليه من أصول. و لكن هذه العلاقة ليست بسيطة كما يبدو للوهلة الأولى. فهذه الأصول ما هي الا تعبير عن موقف الجماعات المكونة للاقتصاد الوطني و علاقتها فيما بينهما. و لذلك تأخذ الاسئلة السابقة حول قدرة البنك المركزي على انشاء النقود كل معناها اذا طرحت في سياق آخر و بطريقة تتلاءم مع علاقة هذا البنك مع الأطراف التي يتعامل معها. و لذلك فإننا نكون اكثر وضوحاً اذا قلنا ما هي الحدود التي لا يتجاوزها البنك المركزي في قبول هذه الأصول. إن فحص العناصر المقابلة للإصدار النقدي يمكن ان يمدنا بمعطيات موضوعية دوماً إلى ظروف و شروط ينبغي التعاطي معها.

أ. **الاصدار النقدي الناتج عن الحصول على الذهب و العملات الاجنبية:** ان الذهب و العملات

الأجنبية لا يمكن الحصول عليها بسهولة، نظراً لطبيعة العلاقات الاقتصادية للدول مع الخارج، و لا يمكن ان تحصل عليها الا اذا كان صافي التدفق الخارجي للدول موجباً؛ بمعنى اذا كان ما تقبضه الدولة من الخارج يفوق ما تدفعه. و لذلك فان الاصدار النقدي تبعاً للحصول على ذهب أو عملات اجنبية إنما يرتبط بمقدرة الدولة على الحصول على رصيد ايجابي من هذه الأصول، وهو أمر مرتبط إلى حد كبير بمدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق هذا الفائض¹.

ب. **الاصدار النقدي الناتج عن الحصول على سندات الخزينة:** يعد هذا الأمر العلاقة المباشرة بين البنك

المركزي و الحكومة. فالخزينة تطلب تسبيقات من البنك المركزي متى احتاجت إلى السيولة. و هذه الحاجة إلى السيولة تظهر لما يتجاوز النفقات الايرادات. وهي عبارة أخرى تعبر عن حاجة الخزينة إلى تمويل.

¹ الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص43-44. بتصرف

ولكن هناك من الانظمة ما ينظم هذه العلاقة في شكل نصوص و قوانين. ففي الجزائر مثلاً قام قانون النقد والقرض بضبط هذه العلاقة و على هذا الأساس يجب ان لا تتعدى تسبيقات بنك الجزائر للخرينة العمومية كل سنة 10% من الايرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة على ان تسدد في مهلة 240 يوم¹.

ج. **الاصدار النقدي الناتج عن الحصول على سندات تجارية:** ليس هناك في قانون النقد و القرض ما ينظم هذه العملية بطريقة صريحة و قاطعة. و عليه يمكن للبنك المركزي ان يقبل هذه السندات و يمكنه ان يرفضها (أي يرفض تقديم قروض للاقتصاد). وقرارات القبول أو الرفض انما تعكس تقدير البنك المركزي للوضع النقدي السائد، و تعكس أيضاً الأهداف التي يريد تحقيقها. و من العوامل المهمة التي تحدد قرار البنك المركزي على القبول أو الرفض، توجد بعض المعايير التي يستعملها مثل: نوعية السندات التجارية المقدمة لإعادة الخضم (تاريخ الاستحقاق، المبلغ، مصداقية الاشخاص الموقعين على هذه الورقة...) و دور البنك التجاري الذي يطلب اعادة التمويل في تعبئة الادخار طويلة الأجل خاصة، و دوره في تمويل المشاريع الاستثمارية المنشئة لمناصب العمل².

ثالثاً: إنشاء نقود الودائع

تقوم البنوك التجارية بقبول ودائع الافراد و تتعامل في الودائع حيث تتعامل في الائتمان بتقديمها القروض للغير، ولذلك يسميها الكثير من الاقتصاديين بنوك الودائع، وهي لا تقوم بإقراض هذه الودائع الحقيقية وإنما تقوم باشتقاق نقود خطية لتزيد من حجم أرباحها³. و تعد عملية إصدار النقود البنكية أهم وظائف البنوك التجارية و أخطرها حيث يترتب عليه كمية متزايدة من النقود⁴. و الودائع البنكية تشمل في الأصل ودائع حقيقية لدى البنوك التجارية، غير أن غالبية الودائع تنشأ من طرق اخرى، فقد يصبح للشخص وديعة في البنك نتيجة لقرض منحه هذا البنك لزبونه ثم تركه الزبون لدى البنك و لم يسحبه على الفور، و البنك يقوم بإقراض زبائنه عن طريق قيود كتابية في دفاتره، و لذلك تسمى "نقوداً كتابية"⁵، و تحقق البنوك التجارية فوائد كبيرة من هذه العمليات تعود إليها، خصوصاً و أن هدفها الأصلي هو تحقيق الربح. و يعتبر الشيك هو وسيلة تداول النقود الكتابية و هو يختلف عن النقود الورقية في النقاط التالية⁶:

¹ المادة: 46 ، أمر رقم : 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424هـ، الموافق لـ26 غشت سنة 2003م، يتعلق بالنقد و القرض .

² الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص44-45.

³ جمال بن دعاس ، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي"، مرجع سابق، ص 168.

⁴ ضياء مجيد الموسوي، " الاقتصاد النقدي"، مرجع سابق، ص273.

⁵ محمد دويدار، " الاقتصاد السياسي: الاقتصاد النقدي"، مرجع سابق، ص50.

⁶ احمد حسن احمد الحسيني، " تطور النقود في ظل الشريعة الاسلامية"، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت، ص 67 .

1. الشيك هو وسيلة لاستخدام النقود الكتابية و قبوله اختياري حيث لا يلزم الافراد على التعامل به، إذ يمكن رفضه. أما النقود الورقية فيجب على الافراد قبولها في التداول بقوة القانون؛
2. في الشيك يتحدد طرفا المعاملة و هما الساحب (صاحب الوديعة)، والمستفيد من الشيك (و قد يكون لحامله)، أما النقود الورقية فهي لحاملها دوما و لا يمكن تظهيرها؛
3. يمكن أن يكون الشيك بأي مبلغ نقدي أما الورقة النقدية فلها قيمة محددة و مسجلة عليها من طرف السلطات النقدية؛
4. ينقضي الشيك بمجرد تسديد قيمته ، أما الورقة النقدية فتؤدي وظيفتها من شخص إلى آخر ما دامت موجودة في التداول؛
5. تسليم الشيك لا يعني قضاء الدين إلا بعد سحبه أو تحويله إلى حساب الدائن، أما الورقة النقدية فيقتضي الدين القائم بمجرد تسليمها لأنها نقود أصلاً، أما الشيك فهو وسيلة لاستخدام النقود.

على عكس النقود القانونية، فان نقود الودائع يتم انشاؤها من طرف البنوك التجارية. وهي في الحقيقة ليس لها وجود مادي، و انما هي عبارة عن نقود ائتمانية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الاموال باستعمال الشيكات و ليس تداولاً حقيقياً.

و القاعدة التي ينطلق منها البنك التجاري في انشاء نقود الودائع لا تختلف كثيراً عن تلك التي يستعملها البنك المركزي في انشاء النقود القانونية. فاذا كان هذا الاخير لا يقوم بعملية الاصدار الا اذا تحصل على نوع معين من الأصول، فكذلك الشأن بالسنة للبنك التجاري الذي لا يستطيع انشاء نقود الودائع الا اذا تحصل على نوع معين من الأصول، هي النقود القانونية ذاتها. و يحصل على هذه النقود في شكل ودائع متلقاة من الافراد و التجار و الشركات وغيرها¹. و يعتمد ميكانيزم انشاء هذا النوع من النقود على القاعدة الشهيرة : " **الودائع تسمح بالإقراض كما ان القروض تخلق الودائع**". وتعني هذه القاعدة ان البنك التجاري ليس في حاجة إلى منح الوديعة كقرض مادام يستطيع ان يخلق الائتمان بالاعتماد على هذه الوديعة. و نتيجة ذلك ان البنك التجاري بإمكانه ان يمنح قروضاً تفوق إلى حد معين الودائع الموجودة بحوزته².

و للتعرف على قدرة البنوك التجارية على اشتقاق النقود البنكية نجد أنفسنا أمام الحالات الآتية³:

1. **حالة الاحتياطي النقدي الكامل:** و هنا تنحصر مهمة البنك التجاري في الاحتفاظ بالأموال التي تودع لديه على ذمة أصحابها نظير أتعابها يتقاضها مقابل المحافظة على هذه الودائع وإدارتها، و طالما لا يقرض أي جزء من هذه الوديعة و بالتالي فلا يكون لديه أية مقدرة على اشتقاق نقود جديدة¹.

¹ الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص45.

² نفس المرجع، ص45-46.

³ صبيحي تادرس قريصة، " النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 81

2. حالة الاحتياطي النقدي الجزئي: وهي وضعية البنوك التجارية عموماً، وفي هذه الحالة تستطيع اشتقاق النقود الكتابية، و تتوقف قدرتها في ذلك على عوامل عدة منها²:

أ. نسبة الاحتياطي الاجباري القانوني: الذي يفرضه و يحتفظ به البنك المركزي و هو يتناسب عكساً مع قدرة البنوك التجارية على اشتقاقاً النقود الكتابية.

ب. نسبة الاحتياطي الاختياري: تلزم بعض البنوك نفسها بإضافة احتياطي اختياري لضمان توفير السيولة و حفاظاً على سمعة البنك، وهو أيضاً يقلل من قدرة البنوك التجارية على اشتقاق النقود.

ج. تسرب النقود من الجهاز البنكي: و ذلك بسحب الافراد لودائعهم في صورة نقود قانونية ، و يتوقف حجم هذه التسريبات على مدى الوعي البنكي للأفراد، و هو يضعف أيضاً من قدرة البنوك التجارية على اشتقاق هذه النقود.

وعليه فان المعادلة الرياضية لاشتقاق النقود من الودائع هي على النحو التالي:

$$\text{الودائع المشتقة} = \text{الودائع الأولية (1) / نسبة الاحتياطي القانوني} + \text{نسبة الاحتياطي الاضافي} + \text{نسبة التسريبات النقدية-1}$$

رابعاً: نسبة الاحتياطي القانوني الاجباري

و هي النسبة من الودائع التي يلزم بها البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بها . وهذه النسبة تأثر على قدرة البنك في عرض النقود، فكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان الاشتقاق منخفض والعكس. و هذا كله يدخل ضمن إطار السياسة النقدية للتحكم في ظاهرة التضخم والكساد.

مثال: إذا قام شخص بإيداع: 10000 دج في أحد البنوك التجارية فإن إيداعه المبلغ لن يؤثر على ميزانية البنك التجاري والتي يكون شكلها على النحو التالي:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
10000	وديعة	10000	نقود سائلة بالصندوق
10000	المجموع	10000	المجموع

لكن البنك يقوم باستثمار هذه النقود بشكل قروض يمنحها للغير فلو افترضنا أن نسبة الاحتياطي القانوني الاجباري الذي تلزم السلطات النقدية البنوك التجارية. بالاحتفاظ به هي: 20% يقوم البنك بإقراض: 8000 دج لشخص آخر و يحتفظ ب: 2000 دج بشكل نقدي (نقود سائلة) وتعتبر ميزانية البنك التجاري لتصبح كالتالي:

¹ جمال بن دعاس ، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي"، مرجع سابق، ص 170.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

$$\begin{aligned} \text{الوديعة المشتقة} &= \text{الوديعة الأولية} \times (1 - \text{نسبة الاحتياطي الاجباري القانوني}) \\ \text{الوديعة المشتقة} &= 10000 \text{ دج} \times (1 - 0.2) \\ \text{الوديعة المشتقة} &= 10000 \text{ دج} \times 0.8 \\ \text{الوديعة المشتقة} &= 8000 \text{ دج} \end{aligned}$$

المبالغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
10000	وديعة	2000	نقود سائلة بالصندوق
		8000	قروض نقدية
10000	المجموع	10000	المجموع

والذي سيحدث أن هذا المبلغ الجديد: 8000 دج الذي أقرضه البنك التجاري للشخص سيقوم بإيداعه إما في نفس البنك أو في بنك آخر فلو يتم إيداعه في البنك (ب) مثلاً تصبح ميزانية البنك كالاتي:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
8000	وديعة	8000	نقود سائلة بالصندوق
8000	المجموع	8000	المجموع

والتي يمكن للبنك أن يقوم بإقراضها مع الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني لتصبح الميزانية كالاتي:

$$\begin{aligned} \text{الوديعة المشتقة} &= \text{الوديعة الأولية} \times (1 - \text{نسبة الاحتياطي الاجباري القانوني}) \\ \text{الوديعة المشتقة} &= 8000 \text{ دج} \times (1 - 0.2) \\ \text{الوديعة المشتقة} &= 8000 \text{ دج} \times 0.8 \\ \text{الوديعة المشتقة} &= 6400 \text{ دج} \end{aligned}$$

المبالغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
8000	وديعة	1600	نقود سائلة بالصندوق
		6400	قروض نقدية
8000	المجموع	8000	المجموع

وهكذا يتم تداول القروض من بنك لآخر. بحيث إذا تتبعنا جملة القروض التي تستطيع البنوك التجارية أن تمنحها يظل نسبة الاحتياطي القانوني مساوية: 10000 دج بينما تحتفظ البنوك بمبلغ: 10000 دج و هي قيمة الوديعة الأولى وذلك تبعاً لمضاعف الائتمان أي أن إجمالي الاحتياطي القانوني سيكون مساوياً للوديعة الأولية .

و هكذا لو استمررتنا في الحساب فإننا نرى بأن كل دينار تم ايداع قد ولد ائتمناً يتمثل في متتالية هندسية كالتالي: $1 + 0.2 + (0.2)^2 + (0.2)^3 + \dots$ و مجموعها يعطينا مضاعف عرض النقد

البنوك التجارية هنا قد قامت بخلق نقود و ودائع تقدر 05 أضعاف الوديعة المبدئية ويمكن استنتاج ذلك من خلال الجدول الآتي:

رقم البنك	مبلغ الوديعة	الاحتياطي الإجباري (20%)	المبلغ القابل للإقراض
أ	10000.00	2000.00	8000.00
ب	8000.00	1600.00	6400.00
ج	6400.00	1280.00	5120.00
د	5120.00	1024.00	4096.00
.....
المجموع	50000.00	10000.00	40000.00

و هكذا نلاحظ أن البنك قد استطاع ان يمنح قروضاً بمقدار : 40000.00 دج، والتي تمثل قيمة الودائع المشتقة؛ وهي في الحقيقة قروض ائتمانية، وجودها يتمثل في التسجيل المحاسبي، و استعمالها يتم بواسطة تداول الشيكات. و بما أنه لم يستعمل سوى الوديعة الأولية التي مقدارها: 10000.00 دج، نقول أن البنك التجاري قد استطاع انشاء نقود بمقدار: 40000.00 دج، ليصبح حجم السيولة التي بحوزته: 50000.00 دج؛ أي مجموع الوديعة الأولية (هي نقود حقيقية) و النقود التي أنشأها (وهي نقود ائتمانية أو كتابية غير موجودة مادياً).

إجمالي المبالغ المودعة أو المشتقة (حجم السيولة) = الوديعة الأولى + القروض (نقود الودائع)

$$40000.00 + 10000.00 = 50000.00$$

من خلال هذا المثال يمكن أن نستنتج هذه العلاقة:

- نسبة الاحتياطي الاجباري هو: (Ro)؛
- مبلغ الوديعة الأولية هو: (D)؛
- المبلغ الاجمالي للسيولة الموجودة بحوزة البنك هو: (M)؛
- الحد (Ro/1): هو مضاعف القرض أو مضاعف النقود البسيط، أي عدد المرات التي يستطيع البنك التجاري أن يستعمل فيها الوديعة الأولية.

$$M = D \cdot 1/R_o$$

$$M = 10000.00 \times 1/0.2$$

$$M = 10000.00 \times 5$$

$$M = 50000.00$$

و إذا رمزنا إلى نقود الودائع المشتقة التي استطاع البنك التجاري أن ينشأها بالرمز (Ms) فإن هذه الاخيرة يمكن حسابها كما يلي:

$$Ms = M - D$$

$$Ms = 50000 - 10000$$

$$Ms = 40000$$

خامساً: نسبة الاحتياطي الاختياري

لمواجهة سحوبات المودعين تلزم بعض البنوك التجارية نفسها بإضافة احتياطي اختياري لضمان توفير السيولة و حفاظاً على سمعة البنك، و هو أيضاً يقلل من قدرتها على اشتقاق هذه النقود؛ عند إضافة نسبة الاحتياطي الاختياري (Rf) إلى قانون الاشتقاق السابق، تصبح لدينا المعادلة على الشكل التالي:

$$M = D \cdot 1/(R_o + R_f)$$

إضافة إلى المثال السابق، فإذا علمت ان نسبة الاحتياطي الاختياري هو : 5%، فما هو مبلغ الودائع المشتقة من قبل البنك التجاري؟

حساب حجم السيولة:

$$M = D \cdot 1/(R_o + R_f)$$

$$M = 10000 \times 1/(0.2 + 0.05)$$

$$M = 10000 \times 4$$

$$M = 40000$$

حساب نقود الودائع المنشأة:

$$Ms = M - D$$

$$Ms = 40000 - 10000$$

$$Ms = 30000$$

المبلغ القابل للإقراض	الاحتياطي الاختياري (%05)	الاحتياطي الإجباري (%20)	مبلغ الوديعة	رقم البنك
7500.00	500.00	2000.00	10000.00	أ
5625.00	375	1500.00	7500.00	ب
4218.75	281.25	1125.00	5625.00	ج
3164.06	210.94	843.75	4218.75	د
.....
30000.00	2000.00	8000.00	40000.00	المجموع

و الملاحظ هنا في هذا المثال ان قدرة البنك التجاري على انشاء النقود انخفضت إلى :30000 دج ، عوض : 40000 دج في المثال السابق، وهذا بعد أخذه بعين الاعتبار نسبة الاحتياطي الاختياري.

سادساً: تسرب النقود من الجهاز البنكي

و ذلك بسحب الأفراد لودائعهم في صورة نقود قانونية و يتوقف حجم هذه التسريبات على مدى الوعي البنكي للأفراد، و هو يضعف أيضاً من قدرة البنوك التجارية على اشتقاق هذه النقود¹. ولكن هناك نسبة من الودائع تسحب ولا يتم إيداعها مرة أخرى في البنوك على أن تستخدم في الإنفاق الاستهلاكي أو أي وجهة أخرى من وجوه الإنفاق وتسمى هذه النسبة (نسبة التسرب) (F) أي أنها النقود خارج الجهاز البنكي . وهو يقلل من قدرة البنك التجاري على خلق الائتمان.

فالتسرب النقدي هو: "نسبة المبالغ التي لا تودع مرة أخرى في البنوك ومن ثم تتغير مضاعف الائتمان".

لتصبح المعادلة النهائية على الشكل التالي:

$$M = D. 1/(R_o+R_f+f)$$

مثال: باعتمادنا على معطيات المثال السابق، إذا علمت أن نسبة التسرب النقدي هو: 15%، فما هو مبلغ الودائع المشتقة من قبل البنك التجاري؟

حساب حجم السيولة:

$$M = D. 1/(R_o+R_f+f)$$

$$M = 10000 \times 1/(0.2+0.05+0.15)$$

¹ جمال بن دعاس ، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي" ، مرجع سابق، ص170.

$$M = 10000 \times 2.5$$

$$M = 250000$$

حساب نقود الودائع المنشأة:

$$M_s = M - D$$

$$M_s = 25000 - 10000$$

$$M_s = 15000$$

رقم البنك	مبلغ الوديعة	الاحتياطي الإجباري (%20)	الاحتياطي الاختياري (%05)	تسرب النقود (%15)	المبلغ القابل للإفراض
أ	10000.00	2000.00	500.00	1500.00	6000.00
ب	6000.00	1200.00	300.00	900.00	3600.00
ج	3600.00	720.00	180.00	540.00	2160.00
د	2160.00	432.00	108.00	324.00	1296.00
.....
المجموع	25000.00	5000.00	1250.00	3750.00	15000.00

و الملاحظ هنا في هذا المثال ان قدرة البنك التجاري على انشاء النقود انخفضت إلى 15000 دج ، بعدما كانت : 30000 دج في المثال السابق، وهذا بعد أخذه بعين الاعتبار نسبة تسرب النقود. لذلك يمكن القول بأنه كلما زادت القيود المفروضة على البنك التجاري، كلما انخفضت قدرته على اشتقاق النقود.

و يلاحظ هذا الحجم الهائل من النقود المشتقة التي يمكن اضافتها للمعروض النقدي الحقيقي (15000.00 دج) مما يؤثر كثيراً على حجم الكتلة النقدية المتداولة و يصعب من مهمة البنك المركزي في توجيه السياسة النقدية المرغوبة، لأن البنك المركزي: "لا يستطيع التحكم في سلوك البنوك التجارية التي تحاول بدافع من مصالحها الخاصة التخلص من قيود البنك المركزي، تساعدها في ذلك التطورات المالية"¹. حيث ترى النظرية النقدية ما بعد الكينزية ان النقود متغير داخلي لا يمكن للسلطات النقدية التحكم فيه لأغراض السياسة النقدية. و لكن تتوقف قدرة البنوك التجارية في خلق هذه النقود على وجود طلب كاف في الاقتصاد لامتناس هذه النقود الجديدة، وإلا فستضطر للاحتفاظ بما رغم قدرتها على إقراضها².

¹ محمد سليمان البازغي، " النظرية الداخلية في النقود"، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، مارس 1994، ص 207.

² دويدار محمد حامد، عادل احمد حشيش، " مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مرجع سابق، ص 207.

فحدود قدرة البنوك التجارية على اشتقاق نقود الودائع تعود إلى:

- نسبة الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري؛
- سلوك باقي البنوك التجارية الأخرى في النظام البنكي؛
- نسبة الاحتياطات النقدية التي تتسرب خارج النظام البنكي؛
- نسبة السيولة التي تلتزم بها البنوك التجارية؛
- الظروف الاقتصادية السائدة.

وبناء على ما تقدم نجد أن البنك التجاري ينشئ نقوداً مشتقة، وذلك عند مبادلة التزاماته أو مديونيته بمديونية أخرى غير النقود¹.

سادساً: مضاعف الائتمان

1. **مضاعف النقود** : يقيس قدرة البنوك التجارية في انشاء النقود و التأثير على حجمها داخل الاقتصاد

الوطني، و يتم ذلك من خلال عمية خلق الودائع². و العوامل التي تؤثر على مضاعف الائتمان هي:

- نسبة الاحتياطي القانوني علاقة عكسية؛
- نسبة التسرب علاقة عكسية؛
- التغيير في العادات البنكية كلما تغيرت نحو خفض الإنفاق وزيادة الودائع يزداد المضاعف.

يتضح لنا مما سبق أن³:

- الاحتياطي الاجباري القانوني شرط ضروري لخلق نقود الودائع، والودائع المشتقة؛
- تتوقف قدرة البنك علي منح الائتمان علي نسبة الاحتياطي القانوني وترتبط بما بعلاقة عكسية، فكلما انخفضت هذه النسبة زادت قدرة البنك علي منح الائتمان، والعكس صحيح.
- للوديعة الأولية دور في مضاعفة خلق الودائع المشتقة ومنح الائتمان، فكلما زادت الوديعة الأولية زادت قدرة البنك علي خلق الائتمان، والعكس صحيح.

ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها⁴:

¹ سوزي عدلي نائر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005م، ص : 228.

² حسام داود و آخرون، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص 268.

³ فؤاد بن حدو، " محاضرات في مقياس تحليل السياسات النقدية"، مرجع سابق، ص 32.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة.

- كلما انخفضت الودائع الاستثمارية أو الادخارية وكلما ارتفعت الودائع الجارية (تحت الطلب) في الوقت نفسه زادت قدرة البنك علي منح الائتمان (لأنه عادة لا يتم استخدام الودائع غير الجارية في منح الائتمان)؛
- كلما زادت النقود المتداولة خارج الجهاز البنكي (نسبة التسرب) انخفضت قدرة البنوك على منح الائتمان؛
- كلما انخفض سعر الفائدة على الودائع الاستثمارية أو الادخارية زاد الطلب على الودائع الجارية، وزاد حجم النقود المتداولة خارج الجهاز البنكي.
- كلما انخفض العائد على الاستثمار ارتفع حجم الودائع في البنوك، خاصة الودائع غير الجارية والعكس صحيح.
- كلما انخفض العائد على الودائع الاستثمارية أو الادخارية زادت الودائع الجارية ، التي تحت الطلب، أو زادت النقود المتداولة خارج الجهاز البنكي.

2. مضاعف النقود الموسع: من الانتقادات التي وجهت إلى مضاعف النقود البسيط ما يلي¹:

- افترضنا الافراد يقومون بإيداع كافة اموالهم في البنوك و هذا افتراض غير واقعي لان الافراد يحتفظون بجزء سائل من النقود لديهم لمواجهة متطلباتهم اليومية؛
- افترضنا ان البنوك تقوم بإقراض كافة الودائع لديها بعد خصم الاحتياطي الاجباري، و الحقيقية ان البنوك تحتفظ بنسبة أكبر من الاحتياطي الالزامي لمواجهة الظروف الطارئة والتغيرات الاقتصادية؛
- افترضنا بان هناك طلبا على القروض يغطي الاموال الفائضة وهذا قد لا يحدث في المجتمع؛
- اهلنا الفوائد التي يتقاضها البنك على القروض.

إذا اخذنا بعين الاعتبار النقاط السابقة و التي اهلها مضاعف النقود البسيط فان مضاعف النقود الموسع هو :

$$1 + \text{نسبة السيولة النقدية لدى الجمهور} / \text{نسبة السيولة لدى الجمهور} + \text{نسبة الاحتياطي الاجباري}$$

إذا اضعنا إلى المثال السابق ان نسبة ما يرغب الناس بالاحتفاظ به من النقد : 40%، فان مضاعف النقود الموسع يكون كالتالي: $1 + 0.4/0.4 + 0.2 = 2.33$. أي لو قام البنك المركزي بإصدار مليون دج ، فان عرض النقد في الاقتصاد سيزداد بمقدار : $2.33 \times 1 = 2.33$ مليون

¹ حسام داود و آخرون، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص 270.

المحاضرة الخامسة: التضخم النقدي، أسبابه و طرق علاجه

الأهداف التعليمية:

بعد دراستك لهذه المحاضرة ستكون قادراً على:

4. على فهم ظاهرة التضخم و أسبابها.
5. معرفة طرق و أساليب قياس معدلات التضخم.
6. إدراك أن التضخم مشكلة نقدية بامتياز

تمهيد:

من المسائل الاقتصادية التي عجز علم الاقتصاد الراهن عن تحديد معناها بوضوح، واعطاء الحلول المناسبة للحيلولة دون وقع آثارها، مسألة التضخم النقدي، ويعترف بهذا الغريون انفسهم. بحيث تعد هذه الظاهرة من أخطر الظواهر التي تحاول السياسة النقدية في العصر الحديث علاجها؛ لما لها من افساد للنقود والاضرار بذوي الحقوق وغلاء للأسعار و انقطاع الاجلاب وغير ذلك من المفسد. ونظرا لأهمية هذا الموضوع سنحاول تسليط الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة ومعرفة اسبابها و استعمار السياسة النقدية في إيجاد حل لها.

أولاً: نشأة التضخم و مفهومه

1. **النشأة:** ومن خلال استقراءنا للتاريخ النقدي نجد المؤرخ تقي الدين المقرئزي-رحمه الله- (ت1442م) بين في كتابه " إغاثة الأمة بكشف الغمة" و " شذور العقود في ذكر النقود"، أن بداية حالات التضخم حدثت عند رواج الدراهم والدنانير المغشوشة والفلوس كنفود رئيسة، وقد تجلّى ذلك بوضوح عندما راجت الفلوس في مصر حتى صارت عملة رئيسية ونسب إليها قيم جميع الأشياء، مما أدى إلى حدوث ظاهرة التضخم، وما أعقبها من ارتفاع غير معقول في المستوى العام للأسعار، ولم تهدأ الأحوال إلى بعد إبعاد تلك الفلوس.

وعندما اتجه الناس إلى اعتماد النقود الورقية، لم يحدث التضخم في بداية عهدها كما عليه الآن، لكنه استفحل عند عدم اشتراط التغطية المعدنية (نظام قاعدة الذهب)، ولذا بعد خروج العالم بأجمعه عن التغطية المعدنية، الملزمة والمحددة، فانتشرت ظاهرة التضخم في العالم كله، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

2. مفهوم التضخم (Inflation)

- أ. تعريفه: تعددت المفاهيم في تحديد معنى التضخم، فمن الاقتصاديين من بين تحديده لكلمة التضخم بناءً على الأسباب المنشئة له، ومنهم من بني على الآثار المترتبة عليه.¹ وعليه سنكتفي بذكر أهمها:
- التعريف المبني على النظرية الكمية: التضخم النقدي بناءً على هذه النظرية هو: "كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار".²
 - التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق: تعرف هذه النظرية التضخم بناءً على أسباب نشوئه بأنه: "الزيادة في معدل الإنفاق والدخل".³
 - التعريف المبني على آثار التضخم: عرف أصحاب هذه النظرية التضخم بأنه: "التضخم هو الزيادة في المستوى العام للأسعار".⁴
 - و عرف بعض الاقتصاديين التضخم بأنه: "عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة".⁵

وفي ظل هذا التضارب الواضح والجلي في فهم معنى التضخم نذهب إلى ما أجمع عليه علماء الاقتصاد على أنه في ظل نظام قاعدة الذهب فإن الميزة الأساسية لهذا النظام هي الثبات النسبي في الأسعار⁶، وجمعوا على أن من نتائج التضخم الارتفاع العام في مستوى الأسعار، وهذا هو القاسم المشترك لتعاريف التضخم. ولا بد من الربط بين هاتين النقطتين لصياغة معنى محدد للتضخم. ففي نظام قاعدة الذهب تثبت الأسعار نسبياً، وذلك لأن نظام الذهب هو النظام تلقائي كما يقول علماء الاقتصاد.

وعليه فإن التضخم يعرف: "بأنه ظاهرة نقدية لا غير؛ بحيث تكون فيه الكمية المعروضة من النقود تفوق زيادة في حجم الإنتاج كون ان النقود هي مقياس للأشياء وليس العكس مما يؤدي إلى الارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود".

ثانياً: أنواع التضخم

¹ غازي عناية، "التضخم المالي"، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1986م، ص 53.

² ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والبنوك و النظرية النقدية"، دار زهران، دم، الطبعة الأولى، 1999م، ص 266.

³ غازي عناية، "التضخم المالي"، مرجع سابق، ص 16-17.

⁴ محمد زكي شافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 135.

⁵ حسين بن سالم جابر الزبيدي، "التضخم والكساد"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م، ص 33، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، "اقتصاديات النقود- رؤية إسلامية"، دط، دم، 2008م، ص 420.

⁶ عادل عبد المهدي، "التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م، ص 111.

1. **التضخم الجامح (Hyper Inflation):** وهو أخطر أنواع التضخم، إذ ترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جداً وتنخفض قيمة النقود حتى تصبح تافهة جداً. وتفقد النقود القدرة على أداء وظائفها، حتى تصبح عديمة القيمة حيث يقض الأمر، إصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة¹.
2. **التضخم الزاحف (Creeping Inflation):** ويسمى بالتضخم المتوسط، وغير الجامح، وهذا النوع هو المنتشر في دول العالم في الوقت الحاضر، وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر². بحيث تكون آثاره أقل خطورة ويسهل على السلطات مكافحته والحد من آثاره³.
3. **التضخم المتسارع (Creeping Inflation):** وهذا النوع من التضخم يصف تزايد الأسعار بمعدلات أعلى من التضخم الزاحف ولفترات زمنية قصيرة⁴.
4. **التضخم الأصيل أو الصريح (Outright Inflation):** ويحدث عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة الإنتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار⁵.
5. **التضخم المكبوت (Pent-Up Inflation):** وهذا النوع يصف حالة من ضبط الأسعار من قبل السلطات المسؤولة بحيث لو تركت الأسعار دون إجراءات مضادة لارتفعت ولكن تدخل السلطات ثبت الأسعار عند حدود لا تعبر عن واقع الحال⁶.

الجدول رقم (7.1): أنواع التضخم و نسبه

وحدة: (%)

التضخم	التضخم الزاحف	التضخم متسارع	التضخم الجامح	التضخم المفرط
النسبة (سنوية)	(%03-0)	(%10 - %03)	%10 فما فوق	(%50) شهرياً

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على تقرير (The Balance) : <https://www.alqabas.com>، تاريخ الاطلاع: 2022/07/04م، على الساعة: 18سا و 18د

¹ عدنان خالد التركماني، "السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"، مرجع سابق، ص101، غازي عناية، "التضخم المالي"، مرجع سابق، ص 62، إسماعيل محمد هاشم، "مذكرات في النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 200-201، ناظم محمود نوري الشمري، "النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 280.

² إسماعيل محمد هاشم، "مذكرات في النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 197-198.

³ علي السالوس، "التضخم والكساد وكيف عاجلها الإسلام"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، العدد 172، أوت 1995، ص 58

⁴ حسام داود وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص248.

⁵ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص273.

⁶ حسام داود و آخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص248

1. الأسباب النقدية و الغير النقدية للتضخم.

أ. الأسباب النقدية للتضخم : لم يتفق علماء الاقتصاد على تحديد أسباب التضخم، والسبب في ذلك يعود إلى اختلافهم في مفهومه، بسبب أن هذه الظاهرة تعتبر من أدق وأخطر الظواهر الاقتصادية، وأشدّها غموضاً، فالتضخم بالنسبة لعلماء الاقتصاد كمرض السرطان بالنسبة لعلماء الطب، لا يعرف سببه على وجه اليقين، ومن ثم فقد اخفق العلماء في التوصل إلى الوسائل الحاسمة للقضاء على هذا المرض الاقتصادي حتى الآن¹. أما من حيث أسبابه فنذكر:

- التمويل بالعجز: وهو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، فتلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية، والتي تصير بدورها غطاءً للعملة الورقية².
- تمويل النفقات العسكرية: النفقات العسكرية سواء منها التي تكون قبل الحرب للاستعداد لها أو أثناءها، أو بعدها لمعالجة ويلات الحرب، سبب مهم أيضاً من أسباب التضخم³.
- إصدار النقود البنكية: إن توسع البنوك في خلق نقود الودائع يؤدي إلى نتائج الإصدار النقدي، وبالتالي يجب الاحتفاظ بالاحتياطي الكامل (100%) في هذه البنوك، ليسهل على البنك المركزي التحكم في حجم النقد المتداول⁴.
- زيادة التكاليف أو النفقات: يقول علماء الاقتصاد الوضعي أنه من الممكن أن تنشأ حالة التضخم إذا طلب العمال الرفع من أجورهم وقدراتهم الشرائية أعلى من درجة مساهمتهم في الخدمات التي يقدمونها مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار⁵.

ب. الأسباب الغير النقدية للتضخم: قد يرى البعض أن التضخم لا ينشأ عن فائض عرض النقود، ويبدو أن السبب يرجع إلى طبيعة علم الاقتصاد الراهن وموقفه من النقود، فهو لا يرى على أنها مجرد وحدة للحساب ووسيط للتبادل، وإنما هي أداة سياسية أكثر من كونها أداة اقتصادية، ولذلك ظهرت مفاهيم جديدة للتضخم غلب عليها الطابع السياسي. وكمثال على ذلك ظهور مدرسة اقتصاديات جانب العرض لتفسير التضخم، والتي وقفت وراء البرنامج الاقتصادي للرئيس ريغان إبان حملته الانتخابية سنة

1 حسن غانم، "ليس التضخم ارتفاعاً في الأسعار"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 14، 1403هـ، ص 28.

2 عادل عبد المهدي، "التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي"، مرجع سابق، ص 69-70، إسماعيل محمد هاشم، "مذكرات في النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 204.

3 أحمد حسن، "الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 331.

4 جمال بن دعاس، "السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 129.

5 عدنان خالد الترمكاني، "السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"، مرجع سابق، ص 98.

1979م، وكذلك وراء البرنامج الاقتصادي لمروغيت تاتشر¹. فأخذت هذه المدرسة تفسر التضخم على أساس الخطة السياسية.

فمهما يكن من أمر فإن هذا الزعم لا يخلو من بعض الحقيقة، ولكنه لا يقدم تفسيراً مستقلاً لحدوث ارتفاع عام في مستوى الأسعار، فهذه القوى غير النقدية لا يمكنها أن تؤثر بشكل مستمر على معدل التضخم إذا لم يصاحبها تغير مستمر في معدل نمو فائض العرض النقدي.²

2. الآثار الاقتصادية للتضخم: للتضخم آثار اقتصادية خطيرة نذكر على النحو التالي:

أ. آثار التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي:

- تعريف الدخل الحقيقي: يقصد بالدخل الحقيقي: "مجموع كميات السلع والخدمات التي يستطيع أفراد المجتمع الحصول عليها بدخولهم النقدية"³.

- أقسام أصحاب الدخل: ويمكن تقسيم أصحاب الدخل إلى:

- أصحاب الدخل الثابتة: تعد هذه الفئة من أكثر فئات المجتمع تضرراً بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع الأسعار، وتشتمل أصحاب معاشات التقاعد والإعانات الاجتماعية، ونظراً لثبات دخولها فإنها تتأثر إلى حد كبير بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوى الأسعار⁴.
- أصحاب الأجور و المرتبات: وتمتاز هذه الفئة بإمكانية تغير دخولها ولكن بنسبة أقل من مستوى الأسعار⁵. بحيث يحصلون عادة على زيادات في مرتباتهم عند ارتفاع مستوى الأسعار، لكن هذه الزيادات لا تمنح لهم إلا بعد مدة طويلة من الزمن، وبنسبة تقل كثيراً عن نسبة ارتفاع الأسعار⁶.

ب. آثار التضخم على الالتزامات المالية الآجلة: يفقد التضخم النقود القدرة على أداء وظائفها، فلا يقبلها الأفراد في التعامل إذا انخفضت قيمتها بشكل كبير كما أن تذبذب قيمتها يجعلها غير صالحة كمقياس للقيمة، فيدفع الأفراد للتخلص منها. فإذا ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود يتضرر الدائنون، ولذلك فإن كثير من الفقهاء أعطوا أهمية خاصة لهذه المسألة⁷.

¹ رمزي زكي، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة- ضمن- كتاب "التضخم في العالم العربي"، دار الشباب، الكويت، الطبعة الأولى، 1986م، ص 26-29.

² عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، "اقتصاديات النقود: رؤية إسلامية"، مرجع سابق، ص 421.

³ أحمد حسن، "الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 333.

⁴ جمال بن دعاس، "السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني- دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 131.

⁵ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁶ أحمد حسن، "الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 334.

⁷ جمال بن دعاس، "السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني- دراسة مقارنة"، نفس الصفحة، ص 132.

ج. آثار التضخم على الأخلاق (الاجتماعية): يؤثر التضخم النقدي سلباً على الأخلاق، فيؤدي إلى انتشار الفساد الاجتماعي، فعند ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، مع ثبات مرتب موظفي الدولة، فأهم سيلجؤون في الغالب إلى تأمين حاجتهم المادية عن طريق استغلال وظائفهم، فيقدمون خدمة مشروعة أو غير مشروعة عن طريق الرشوة¹. وهذا ما نلمسه بوضوح في هذا العصر، حيث عم البلاء، وكثرت الرشاوي، ولن تستقر الأحوال إلا بعد تحسين أحوال هذه الفئة من المجتمع، وذلك عن طريق رفع مرتبات الموظفين بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار ليتحقق لهم حد الكفاية².

د. من آثار التضخم على اقتصاد كذلك³:

- ارتفاع الأسعار بالنسبة للطبقات الفقيرة؛
- استمرار التضخم يزيد تفضيل الاحتفاظ بالسلع والعقارات عن النقود؛
- زيادة سرعة تداول النقود زيادة كبيرة عندما يصبح الأفراد أقل رغبة في الاحتفاظ بها؛
- حدوث عجز في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار الصادرات مقابل الواردات؛
- فقدان الثقة في العملة النقدية المحلية بتوجه الناس إلى شراء العملة الصعبة و التخلص من النقود المحلية وتفضيلهم الاحتفاظ بالعملات الصعبة لأنها أكثر استقراراً في سعرها؛
- صعوبة تنفيذ المشروعات بصفة نهائية لصعوبة تقدير ارتفاع الأسعار خلال فترة انجاز هذه المشروعات، وعليه يصبح التخطيط صعب التنفيذ؛
- انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى كسب المدينين وخسارة الدائنين مما يؤدي إلى فقدان روح التعاون بين أفراد المجتمع مما يجعل العلاقة القائمة بينهم مبنية على العلاقات المادية دون العلاقات الأخلاقية؛
- تخفض جودة بعض السلع بسبب سهولة تسويق السلع الرديئة في ظل ارتفاع الأسعار.

رابعاً: طرق و أساليب تقدير التضخم

1. قياس التضخم: هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي، و بقدر ما يكون التشخيص صحيحاً دقيقاً بقدر ما يمكن أن يكون الحل والعلاج صحيحاً أيضاً⁴.

¹ موسى آدم عيسى، "آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق، ص 228-229، محمد زكي شافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 110.

² أحمد حسن، "الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي - قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 334.

³ عدنان خالد التركماني، "السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"، مرجع سابق، ص 101-102، جمال بن دعاس، "السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني - دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 132، حسام داود و آخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص 253، إسماعيل هاشم، "مذكرات في النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 203، OPU, Alger, 1975, p 83. "Essais D'analyse"

M.E. Benissad, "Monétaire"

⁴ حسام داود و آخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص 244

2. الأساليب الاحصائية لقياس التضخم : يتم قياس و تقدير التضخم باستعمال الاساليب الاحصائية الرياضية التالية:

أ. الرقم التجميعي البسيط للأسعار: يمثل مجموع أسعار السلع والخدمات المختارة في سنة المقارنة، مقسوماً على مجموع أسعار السلع والخدمات المختارة في سنة الأساس.

ب. الرقم التجميعي للكميات: و يمثل مجموع كميات السلع والخدمات في سنة المقارنة مقسومة على مجموع كميات السلع والخدمات في سنة الأساس.

ج. رقم لاسبير للأسعار (الرقم القياسي للأسعار و الربح بكميات سنة الأساس): وهو يمثل مجموعة أسعار سنة المقارنة مضروباً بكميات سنة الأساس مقسوماً على مجموع أسعار سنة الأساس مضروباً بكمية سنة الأساس.

د. رقم باش للأسعار(الرقم القياسي للأسعار و المرجح بكميات سنة المقارنة):يمثل مجموعة أسعار سنة المقارنة مضروباً بكميات سنة المقارنة مقسوماً على مجموع أسعار سنة الأساس مضروباً بكميات سنة المقارنة.

هـ. رقم لاسبير للكميات (الرقم القياسي للكميات و المرجح بأسعار سنة الأساس):و يمثل مجموع أسعار سنة الأساس مضروباً بكميات سنة المقارنة مقسوماً على أسعار سنة الأساس مضروباً بكميات سنة الأساس.

و. رقم باش للأسعار (الرقم القياس للأسعار و المرجح بأسعار سنة المقارنة): يمثل مجموع أسعار المقارنة مضروباً بكميات سنة المقارنة مقسوماً على أسعار سنة المقارنة مضروباً بكميات سنة الأساس.

ز. رقم فيشر للأسعار(الرقم القياسي الأمثل للأسعار): و يمثل هنا الجذر التربيعي لحاصل ضرب رقم لاسبير للأسعار ورقم باش للأسعار.

ح. رقم فيشر للكميات (الرقم القياسي للكميات)¹.

ط. مؤشر تقسيم الكتلة النقدية/ الناتج المحلي الاجمالي: هذا المؤشر يمكننا من معرفة معدل التضخم بشكل دقيق اذا قمنا بتقسيم الكتلة النقدية للبلد على الناتج المحلي الاجمالي (PIB).

ي. مؤشر الزكاة (Zi): يمكن لمؤشر الزكاة المقترح أن يحدد لنا هو كذلك بدقة معدلات التضخم و ذلك عن طريق حاصل قسمة نصاب الزكاة لسنة المقارنة على نصاب الزكاة لسنة الأساس (يعني محل المقارنة).

مثال تطبيقي: البيانات التالية تمثل أسعار و كميات أربع سلع لسنتين مختلفتين ضمن الجدول التالي¹:

¹ حسام داود و آخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق ، ص 244-245

2021 (سنة المقارنة)		2014 (سنة الأساس)		الصف
الكمية (Q)	السعر (P)	الكمية (Q)	السعر (P)	
30	15	25	10	A
60	12	40	08	B
75	20	60	15	C
95	18	75	12	D

(P ₁ .Q ₁)	(P ₁ .Q)	(P.Q ₁)	(P.Q)	2021 (سنة المقارنة)		2014 (سنة الأساس)		الصف
				الكمية (Q ₁)	السعر	الكمية	السعر	
450	375	300	250	30	15	25	10	A
720	480	480	320	60	12	40	08	B
1500	1200	1200	900	75	20	60	15	C
1710	1350	1350	900	95	18	75	12	D
4380	3405	3045	2370	260	65	200	45	المجموع

- حساب الرقم التجميعي البسيط للأسعار: $(45/65) \times 100 = 144\%$ ، أي أن الارتفاع الأسعار وقف لهذا الرقم هو : 44%.
- حساب الرقم التجميعي للكميات: $(200/260) \times 100 = 130\%$ ، أي بارتفاع مقدراه: 30%.
- حساب رقم لاسبير للأسعار (الرقم القياسي للأسعار و الربح بكميات سنة الأساس): $(2370/3405) \times 100 = 143.7\%$ ، أي بارتفاع قدره : 43.7%.
- رقم باش للأسعار(الرقم القياسي للأسعار والمرجع بكميات سنة المقارنة): $(3045/4380) \times 100 = 143.8\%$ أي زيادة قدرها: 43.8%
- رقم لاسبير للكميات (الرقم القياسي للكميات و المرجح بأسعار سنة الأساس): $(2370/3045) \times 100 = 128.6\%$ ، أي زيادة قدرها ب: 28.6%.
- رقم باش للأسعار (الرقم القياس للأسعار و المرجح بأسعار سنة المقارنة): $(3405/4380) \times 100 = 128.6\%$ أي زيادة قدرها ب : 28.6%.
- رقم فيشر للأسعار(الرقم القياسي الأمثل للأسعار): $\sqrt{143.8} \times 143.7 = 20664.05 = 143.75\%$.

¹ حسام داود و آخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص 245-247. بتصرف.

$$= \sqrt{16525.1} = \sqrt{128.6 \times 128.5} : (\text{الرقم القياسي للكميات}) = 128.55\%$$

خامساً: مفهوم القدرة الشرائية

1. **تعريف القدرة الشرائية (*Purchasing power*):** القدرة الشرائية أو القوة الشرائية أو كما يطلق عليها بأثر الرجعي تعديل للتضخم هي: " كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها باستخدام وحدة نقدية واحدة". و ترتبط بسعر صرف العملة؛ فترتفع بارتفاع سعر العملة، وتنخفض بانخفاضه، وتعد القوة الشرائية وتغيرات أسعار صرف العملة واحدةً من عوامل التضخم أو الانكماش الاقتصادي، حيث تؤثر بشكل مباشر على محركات الاقتصاد من إنتاج واستهلاك¹.

2. **أنواع القدرة الشرائية:** وتنقسم القدرة الشرائية إلى نوعين؛ هما²:

أ. **القدرة الشرائية الداخلية:** هو مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة داخل البلاد، وترتبط القدرة الشرائية الداخلية بمقدار الطلب على النقود، حيث تزداد كمية الطلب على السلع بازدياد القوة الشرائية للنقود.

ب. **القدرة الشرائية الخارجية:** و هو مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالعملة المحلية من الدول الأخرى، كما يمكن احتساب القوة الشرائية الخارجية من خلال شراء عملات خارجية بالعملة المحلية، إضافةً إلى اختبار القوة الشرائية للعملة المحلية في الخارج.

3. **قياس القدرة الشرائية للنقود:** تتناسب القدرة الشرائية للنقود عكسياً مع مقدار التغير في مؤشر أسعار المستهلك، حيث يُحدّد مؤشر أسعار المستهلك مقدار التغير في أسعار السلع والخدمات مقابل وحدة نقدية في السوق خلال فترات زمنية محددة.

أ. **تعريف مؤشر أسعار المستهلك (*Consumer Price Index*):** هو المؤشر الاقتصادي الرئيسي الذي يستخدم لتتبع معدل التضخم وتكلفة المعيشة في بلد ما. و هي تتألف من سلة من السلع والخدمات وتحسب سعر السلة كمتوسط مرجح لأسعار التجزئة للعناصر المكونة. و يتم إصداره على أساس شهري³.

¹ فؤاد بن حدو، " التمويل غير التقليدي و أثره على القدرة الشرائية"، الملتقى الوطني الأول حول: " رفع الاجور في الجزائر بين تحسين القدرة الشرائية و تحديات الوضع الاقتصادي والصحي الراهن"، يوم: 20 مارس 2022م، بجامعة الشهيد محمد زبانة، غليزان، الجزائر، ص 10

² نفس المرجع، ص 10-11

³ أنظر الرابط: <https://www.avatrade.ar.com/education/economic-indicators/fundamental-indicators/consumer-price-index>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/28م، على الساعة: 23 سا و 00د. بتصرف.

ب. **طريقة عمله:** يعمل مؤشر أسعار المستهلكين كمؤشر رئيسي للتضخم ويساعد البنك المركزي الوطني على تعديل سياسته النقدية وفقاً لأهداف التضخم الخاصة به. يعتبر مستوى ثابت من التضخم (أي 0.02%) صحيّاً النمو اقتصادي ثابت.

ج. **دوره:** يتيح لنا الإصدار الدوري لتقارير مؤشر أسعار المستهلك تحليل التغيير في أسعار العناصر الفردية بالإضافة إلى السلة بأكملها بمرور الوقت. يُعرف السعر الذي يتغير فيه سعر السلة بمرور الوقت أيضاً باسم **معدل التضخم**.

د. **نشأته:** تم إنشاء مؤشر أسعار المستهلك لأول مرة خلال الحرب العالمية الأولى عندما أدى الارتفاع غير الطبيعي في الأسعار إلى إنشاء مؤشر لحساب تعديلات تكلفة المعيشة. في عام 1984، تم تحديد خط الأساس 100 لأرقام مؤشر أسعار المستهلكين في التقرير الفعلي.

يُمكن احتساب القدرة الشرائية للنقود عن طريق مؤشر أسعار المستهلك (CPI) باستخدام المعادلة الآتية:

$$\text{القدرة الشرائية للنقود} = \frac{\text{نسبة مؤشر أسعار المستهلك لسنة المستهدفة}}{\text{نسبة مؤشر أسعار المستهلك للسنة الأساس}} \times \text{مقدار العملة النقدية}$$

- **مثال تطبيقي:** إذا كان المؤشر الوطني لأسعار المستهلك في دولة الجزائر لسنة 2021م هو: 1,233.5¹، والمؤشر لسنة 2014م هو: 176.8². المطلوب: ماهي القدرة الشرائية لسنة 2021م مبلغ 1000.00 دج؟

الحل:

القدرة الشرائية للنقود = (نسبة مؤشر أسعار المستهلك لسنة المستهدفة/ نسبة مؤشر أسعار المستهلك للسنة الأساس) × مقدار العملة النقدية

$$\text{القدرة الشرائية للنقود} = (176.8/233.5) \times 1000.00 \text{ دج}$$

$$\text{القدرة الشرائية للنقود} = 1320.70 \text{ دج}$$

¹ انظر الرابط: <https://ar.tradingeconomics.com/botswana/indicators>، تاريخ الاطلاع: 2022/03/17م، على الساعة 00:57د.

² ريغي هشام، " ما بعد الوظيفة : الأجور و القدرة الشرائية في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية ، المجلد 12، العدد 03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020م، ص 247.

حيث يشير مقدار التغيّر في مؤشر أسعار المستهلك إلى أنّ سعر السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بمبلغ 1000 دج في سنة 2014م، يمكن للمستهلك شراؤها بمبلغ 1320.70 دج في سنة 2021م، بمعنى أن هناك ارتفاع للأسعار خلال 07 سنوات تقدر سنينته ب: (32.07%) ما يعادل : 320.70 دج. و هو الذي سيمثل معدل أو نسبة التضخم في الأخير.

احتساب معدل التضخم من CPI: نظرًا لأنه يتم قياس معدل التضخم على أنه النسبة المئوية للتغير في مؤشر الأسعار (التضخم)، يتم مراقبة قيمة مؤشر أسعار المستهلكين عن كثب. معادلة معدل التضخم هي كما يلي:

معدل التضخم:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{(\text{مؤشر أسعار المستهلك للسنة الحالية} - \text{مؤشر أسعار المستهلك للسنة الأساس})}{\text{مؤشر أسعار المستهلك للسنة الأساس}}$$

نأخذ نفس معطيات المثال السابق فتصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{176.8 - 233.5}{176.8} \times 100$$

$$\text{معدل التضخم} = 32.07\%$$

و بالتالي فان معدل التضخم لسنة 2021م، مقارنة بسنة الأساس 2014م هو: 32.07%.

4. العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية: تتأثر القدرة الشرائية للنقود بالعديد من العوامل نذكرها كالتالي¹:

أ. العرض والطلب: يلعب مفهوما العرض والطلب دوراً في القيمة الشرائية للنقود، إذ يؤثر ضحّ النقود في اقتصاد الدول؛ حيث تنخفض قيمتها عند زيادة عرضها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، مما ينعكس سلباً على القوة الشرائية، بينما تنتعش قيمتها عند زيادة الطلب المحلي والخارجي عليها، وهو ما ينعكس بدوره إيجاباً على القوة الشرائية.

ب. التضخم والانكماش (الركود): يرتبط مفهوما التضخم والانكماش بمفهوم القدرة الشرائية، إذ يؤدي ارتفاع أسعار السلع إلى انخفاض قيمة النقود، الأمر الذي يساهم في انخفاض القوة الشرائية، مما يؤدي بدوره إلى حدوث تضخم، و حدوث الانكماش يرتبط بانخفاض قيمة السلع، فعندما تنخفض قيمة السلع ترتفع القوة الشرائية للنقود، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمتها.

¹ فؤاد بن حدو، " التمويل غير التقليدي وأثره على القدرة الشرائية"، ص 12-13.

ج. **التوقعات الاقتصادية:** تنخفض قيمة النقود في اقتصاد دولة ما بانخفاض المؤشرات الاقتصادية الأساسية لها كالناتج المحلي الإجمالي (PIB) وغيرها، فنسبة البطالة مثلاً ترتفع بتأخر النمو الاقتصادي، كما يؤثر تأخر النمو سلباً على قيمة النقود، ويؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لها.

د. **العجز التجاري:** ينشأ العجز التجاري للدولة عندما ترتفع قيمة السلع المستوردة عن قيمة السلع المصدرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية (النقود) مقابل عملة الدول الشريكة. كما يُعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي لبلد ما من العوامل التي تُحدد سعر صرف عملته، إلى جانب أسعار الفائدة والطلب على البضائع، ويُعدّ الميزان التجاري لواردات وصادرات البلد عاملاً مهماً أيضاً، إذ إنّ ارتفاع الطلب على سلعة مُنتجة في بلد ما، يرفع من قيمة عملة هذا البلد.

هـ. **العمالة والأجور (الرواتب):** تؤثر العمالة والأجور على القوة الشرائية واقتصاد الدول بشكل عام، فكلما زادت نسبة العمالة زاد معدل دخل الأفراد مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنفاق، وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

و. **اعتبارات العملة:** تلعب اعتبارات العملة دوراً في تحديد القدرة الشرائية لها، حيث يؤدي التقلب المستمر في أسعار صرف العملات إلى تغيير في القوة الشرائية، فارتفاع أسعار السلع في دولة ما سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع قيمة عملتها مقارنة بقيمة عملة دولة أخرى، إلا أنّ ذلك لن يؤثر على القوة الشرائية للسلع المحلية بشكل مباشر، وإنما سيؤثر على الشركات التي تتعامل بدورها مع موردين خارجيين الأمر الذي سيتسبب بارتفاع كلفة استيراد البضائع بالنسبة لهذه الشركات، مما يؤدي بدوره إلى رفع أسعار البضائع المستوردة من الأسواق الخارجية على المستهلك المحلي، وبالتالي إلى تقلص القوة الشرائية التي ستساهم بدورها في التضخم وما يليه من مؤشرات اقتصادية خطيرة.

ز. **تسهيل الائتمان:** يُعدّ إقراض الأفراد والشركات واحداً من العوامل المؤثرة في القوة الشرائية، حيث تتناسب هذه العملية تناسباً طردياً مع حجم الائتمان الممنوح من البنوك للأفراد والشركات، فكلما زادت القروض الممنوحة، زاد إيراد البنوك من فوائد هذه القروض، مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال الإنفاق، إضافة إلى ارتفاع نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي.

5. القدرة الشرائية مخاطر تغييرها وعلاقتها بالاقتصاد: تتمثل مخاطر تغيير القدرة الشرائية للنقود في¹:

أ. **مخاطر تغيير قيمة القدرة الشرائية:** يُطلق مفهوم خطر القدرة الشرائية عند حدوث تغيير في مؤشر أسعار المستهلك (CPI) حيث يشكل خطراً على عائد الاستثمار الثابت للأوراق المالية كالأستثمار بالسندات والأسهم المالية، كما يتعرض المستثمرون لخطر انخفاض القوة الشرائية، نظراً لانخفاض قيمة عوائدهم الاستثمارية من الأوراق المالية في فترة التضخم، وذلك لانخفاض قيمة هذه الأوراق عن سعرها

¹ فؤاد بن حدو، "التمويل غير التقليدي وأثره على القدرة الشرائية"، ص 13-14

عند الإصدار. و تلعب القوة الشرائية دوراً رئيسياً في التأثير على عوائد الاستثمار الثابت في فترات التضخم أو الانكماش، ويشكل عدم إدراك القوة الشرائية للأموال المتوفرة واحداً من مخاطرها، حيث يرتبط الانخفاض أو الارتفاع في أسعار السلع بالانكماش أو التضخم، ويُعدّ كلاهما من العوامل المؤثرة في القوة الشرائية أيضاً، حيث تتناسب عوائد الاستثمار الثابت بنوعيه الحكومي والخاص تناسباً عكسياً مع أسعار الفائدة، فنخفض عوائد الاستثمار بارتفاع أسعار الفائدة، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض القوة الشرائية للمستثمر أو فقدها، كما ترتفع عوائد الاستثمار الثابت بانخفاض أسعار الفائدة، وبالتالي إنعاش القوة الشرائية للمستثمر وارتفاعها.

ب. مفهوم تعادل القدرة الشرائية: تستخدم نظرية تعادل القدرة الشرائية كوسيلة لعمل مقارنات دقيقة للبيانات المالية للبلدان، إضافة إلى استخدامها في تحديد سعر صرف العملة، إضافة إلى معدل قوة سعر الصرف الأجنبي المرتبط بحجم الواردات والصادرات، وتُعدُّ هذه النظرية وسيلة لمقارنة مستويات الدخل والأجور في الدول، كما تستخدمها العديد من المنظمات الدولية ومنها البنك الدولي؛ لتقديم ما يخصّها من بيانات دولية.

ج. القدرة الشرائية والاقتصاد: تؤثر القدرة الشرائية بشكل رئيسي في اقتصاد الدول، فهي ترتبط بعلاقة عكسية مع معدل التضخم، حيث تنخفض القيمة الشرائية للعملة والمدخرات المالية بارتفاع معدل التضخم، مما يعني تناقص قيمة المبلغ الذي يستطيع الفرد من خلاله شراء السلع والخدمات، وبشكل عام فإن الأفراد يفضلون إنفاق الأموال على الاحتفاظ بها، حيث تهدف عملية الإنفاق إلى رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وتجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح التضخم المفرط يبيّن مدى الانخفاض الحاد في القوة الشرائية، الأمر الذي يُشكل خطراً على النمو الاقتصادي.

سادساً: علاج التضخم

تباينت آراء الاقتصاديين في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الوضعي بين الكينزيين والنقديين ولنبينها على النحو التالي:

1. علاج التضخم عند المدرسة الكينزية: يرى كينز أنه إذا وصل الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل، حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية معطلة، فإن الأفراد يتجهون إلى الادخار ويزداد الطلب على النقود، فيحدث في هذه الحالة خلل بين الادخار والاستثمار، فتظهر مشكلة البطالة، والعلاج الذي يقدمه كينز في هذه الحالة هو خفض سعر الفائدة، وخفض الضرائب، وزيادة الانفاق الاستثماري، ويترتب على ذلك عودة الاقتصاد مرة أخرى إلى مرحلة التوظيف الكامل فيرفع سعر الفائدة، وترفع الضرائب. ثم ظهر ما يسمى بمنحنى فليبس الذي ساعد على زيادة اليقين بأفكار هذه المدرسة فرأى أن هناك علاقة عكسية بين

معدل التضخم و معدل البطالة، ففي الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة تقل معدلات الأجور النقدية، لذلك فإن علاج التضخم يكمن في ازدياد البطالة، إذ هي الثمن الذي يدفع لمكافحة التضخم، فالمشكلة تكمن إذن في التوفيق بين معدلات البطالة ومعدل التضخم¹. غير أن هذا العلاج لم يكن نافعاً، فالمدرسة الكينزية تهم بالسياسة المالية و تحمل السياسة النقدية ، الأمر الذي أدى إلى ضعف حوافز الاستثمار نتيجة زيادة الضرائب وكذلك زيادة اقتراض الحكومي من الجهاز البنكي مما أدى إلى الإفراط في إصدار الأوراق النقدية، على أنه لوحظ وجود معدلات عالية للتضخم مع وجود البطالة، ومن هنا فشلت المدرسة الكينزية في أفكارها².

2. علاج التضخم عند مدرسة شيكاغو(النقديين): ظهرت المدرسة التحليل النيوكلاسيكي في مدرسة شيكاغو النقدية إلى الوجود عقب فشل المدرسة الكينزية، وهي تعاديا في أفكارها، وقد سمي أنصارها بالنقديين حيث قام فرديمان وزملاؤه سنة 1956م، بدراسة حول العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، وميزوا بدقة بين الأسعار المطلقة والأسعار النسبية، كما جمعوا بين التحليل الكلي لفيشر والتحليل الجزئي لمدرسة كامبردج، وغيرها³. وترى هذه المدرسة أنه لا علاقة بين التضخم و البطالة، فالتضخم ظاهرة نقدية بحتة، فهو يعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود وبين الطلب عليها ، فوجود زيادة غير مرغوب فيها في عرض النقود تلجئ الأفراد إلى التخلص من العرض الزائد الذي يفوق طلبهم عن طريق زيادة في الانفاق، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذه الزيادة في المستوى العام الأسعار لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تمويلها بوسائل نقدية جديدة، وهكذا يحدث التضخم، فتكون معالجة التضخم إذن في نمو كمية النقود بمعدلات تناسب مع زيادة حجم الإنتاج، وعدد السكان⁴.

ويلاحظ أن أفكار مدرسة النقديين أكثر واقعية و هي الأقرب في معالجة وفهم التضخم ويمكن أن تحقق أهداف السياسة النقدية، ولهذا انتشرت أفكارهم لمعالجة المشاكل الاقتصادية وإدارة النشاط الاقتصادي عموماً.

¹ رمزي زكي، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة- ضمن كتاب التضخم في العالم العربي"، مرجع سابق، ص13-16، غازي عناية، "التضخم المالي"، مرجع سابق، ص 20، ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 270.

² رمزي زكي، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة- ضمن كتاب التضخم في العالم العربي"، مرجع سابق، ص 21-22.

³ سحنون محمود، "دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مرجع سابق، ص71.

⁴ رمزي زكي، "الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة- ضمن كتاب التضخم في العالم العربي"، مرجع سابق، ص 13-18، شارلس ليفنسون، "التضخم العالمي والشركات المتعددة الجنسيات"، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، سوريا، 1976م، ص23، غازي عناية، "التضخم المالي"، مرجع سابق، ص 48.

3. **الحلول من خلال القراءة للمدرستين:** ومن خلال عرض حلول المدرستين في علاج مشكلة التضخم يمكن التوصل إلى أنه كلما ركزت في نهاية المطاف على السياسة المالية والنقدية لمعالجة هذا الداء وان استخدام أدوات السياستين يجب أن لا يكون بشكل متعارض لأنه يحدث نتائج سلبية على النشاط الاقتصادي. و معالجة ظاهرة التضخم تتم بـ:

أ. **السياسة المالية:** تتبع الحكومات السياسات التالية لمعالجة التضخم¹:

- تتوسع الحكومة في تحصيل الضرائب لتقليص النقود في أيدي أفراد المجتمع؛
- تخفيض الحكومة من إنفاقها العام لتقليص الطلب؛
- تتوسع الحكومة في الاقتراض العام الداخلي من المجتمع كي تخفض من كمية النقود و درجة السيولة و الطلب على السلع والخدمات؛
- تأجيل الحكومة سداد القروض العامة الداخلية في أوقات التضخم.

ب. **السياسة النقدية:** من خلال سياسات التي يمارسها البنك المركزي وتتلخص فيما يلي²:

- للتقليل من كمية النقود من خلال بيع البنك المركزي ما لديه من سندات حكومية يأخذها ثمنها من أيدي الذين يحملونها على شكل أوراق نقدية فيقلل من النقود في أيدي أفراد المجتمع. وهذا ضمن ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة.
- يرفع البنك المركزي من نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي لتقليل من مقدرة البنوك التجارية في التوسع بالائتمان وعمليات خلق النقود.
- يرفع البنك المركزي أسعار الفوائد على القروض التي يعطيها للبنوك التجارية كما يرفع أسعار إعادة الخصم على الكمبيالات.
- تخفيض عرض النقد و يترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة و بالتالي انخفاض الطلب الكلي.

كما يمكن الاستعانة بأداة أخرى على غرار الاداتين السابقتين، تكون ذات أهمية في معالجة التضخم وهي:

ج. **المراقبة المباشرة:** وتشمل بعض الإجراءات منا: التسعير، واستخدام البطاقات في توزيع السلع الضرورية، والتشجيع على إنتاج السلع الضرورية، تخفيض القيود على الواردات لزيادة عرض السلع، وأخيراً رقابة على الأجور ودراسة الأوضاع بدقة قبل زيادتها³.

¹ حسام داود و آخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص 254-255.

² كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، ، "مبادئ علم الاقتصاد"، ص 277، حسام داود و آخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص 254.

³ حسام داود و آخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص 255.

4. الحلول من خلال قراءة خارج المدرستين: بما أن التضخم الجامح تصاحبه ظاهرة ارتفاع الأسعار وانخفاض

قيمة النقود إلى درجة كبيرة بين عشية وضحاها ، وقد رأى الاقتصاديون أن الحل الوحيد لهذا النوع من التضخم لا يكون إلا عن طريق استبدال النقود القديمة بنقود جديدة. وفي الحقيقة أن قصر العلاج على هذا الطريق فقط لا يكفي بل لا بد من اتخاذ خطوات أخرى تساند هذه الخطوة وهي¹:

أ. إلزام الحكومة بإصدار كمية محدودة من النقود تتناسب مع قدرتها الاقتصادية وعدم السماح لها بحرية إصدار النقود بدون حدود لأنه إن سمح لها بذلك فستعود الفوضى في عملية إصدار النقود مما يشكل سبباً مباشراً في انخفاض عملتها وارتفاع الأسعار مرة أخرى والعودة إلى المرض القاتل.

ب. من أجل تقييد سلطة الحكومة في إصدار كمية النقود لا بد من استقلال البنك المركزي عن هيمنة الحكومة، وإعطاء هذا البنك سلطة إصدار النقود بالقدر الذي يحتاج إليه الأمة في عمليات التبادل لأن العبرة في النقود لقوتها الشرائية لا لكميتها.

ج. تشجيع الإنتاج والقطاع الخاص لقيامه بمهامه الأساسية في عملية الإنتاج.

د. إصلاح النظام النقدي الحالي وربط كمية النقود بالإنتاج.

هـ. تحريم الاكتناز والحث على استثمار الأموال.

و. ترشيد الانفاق وتحريم الإسراف والتبذير والانفاق الترنبي.

ز. زيادة الإنتاجية عن طريق تحفيز العنصر البشري معنوياً ومادياً.

ويبدو أن معرفة سبب التضخم النقدي بشكل صحيح هو الذي يعطي العلاج الناجح لحل هذه المشكلات، فقد مر معنا أن السبب يكمن في إصدار الأوراق النقدية زيادة عن التغطية المعدنية في ظل قاعدة الورق النقدي ومن هنا فإن العلاج هو إعادة الصلة القوية بين الأوراق النقدية وغطائها المعدني، أي الرجوع إلى قاعدة الذهب والفضة، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج المؤدية إلى الاحتفاظ بالرصيد المعدني. وهذا ما يؤكد لنا أن التضخم ما كان إلا في الفترات التي خرجت النقود فيها عن قاعدة الذهب والفضة.

¹ عدنان خالد التركماني، "السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"، مرجع سابق، ص116-117. بتصرف ، حسين شحاتة، "الفائدة الربوية وقود التضخم النقدي وليس تعويضاً عنه"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد6، جمادى الأولى، 1402هـ، ص 08.

المحاضرة السادسة: العرض و الطلب على النقود

الأهداف التعليمية:

بعد دراستك لهذه المحاضرة ستكون قادراً على:

1. فهم المعروض النقدي و مكوناته
2. فهم الطلب على النقود و دوافعه
3. معرفة الخلل و اسباب التضخم و الكساد

تمهيد :

يعد العرض و الطلب على النقود من بين القضايا و المشاكل التي تسعى البنوك المركزية من خلال سياستها النقدية إلى التحكم فيهما؛ محاولة تكثيف الكتلة النقدية مع حاجياتها الاقتصادية و هذا نظراً للقرارات السياسيين من جهة و سلوك الأعوان الاقتصاديين من جهة اخرى ؛ تفادياً لظاهرتي التضخم والكساد.

أولاً: المجمعات النقدية (الكتلة النقدية)

هي عبارة عن مؤشرات احصائية لكمية النقود المتداولة و تعكس قدرة الاعوان الماليين المقيمين على الاتفاق. بمعنى انها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الاعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر و سرعة ودون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل دفع. ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة البنكية و المنتجات المالية. و تعطى هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة مختلف السيولات¹.

ثانياً: مفهوم المعروض النقدي

1. تعريف عرض النقود (*Money Supply*): يقصد بعرض النقد كمية النقود المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة. وهذه الكمية تمثل وسائل الدفع من نقود معدنية وورقية وودائع . و يتكون عرض النقد عموماً من : المسكوكات المعدنية، النقود الورقية و الودائع الجارية².

¹ عبد المجيد قدي، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص 64.

² حسام داود وآخرون، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص ص 267.

2. مصادر عرض النقود: يوجد مصدران أساسيان لعرض النقود، وهما¹:

أ. البنك المركزي: تتمتع البنوك المركزية في جميع الدول بصلاحيّة إصدار العملة، وبالتالي فإن البنك المركزي هو المصدر الرئيسي لعرض النقود في جميع الدول.

ب. البنوك التجارية: وذلك من خلال إصدار النقود استناداً إلى النظام الاحتياطي لديها، حيث يسمح لها مثل هذا النظام بحفظ جزء مُعين من الودائع، والعمل على إقراض الجزء الآخر (اشتقاق النقود).

ثالثاً: مكونات عرض النقود

يقصد بمكونات هيكل عرض النقود الأشكال المختلفة التي تدخل في الصور المختلفة لعرض النقود وهناك العديد من المكونات تستخدم كنقود لكنها تتفاوت من حيث درجة السيولة التي تتمتع بها. وتعتمد وفرة هذه المكونات في اقتصاد ما على مستوى التطور الذي بلغه النظام المالي والبنكي فيه. ويمكن التمييز بين بعض هياكل عرض النقود على النحو التالي²:

1. القاعدة أو الأساس النقدي (M0) : تعرف القاعدة النقدية بأنها مجموعة النقود المتداولة خارج الجهاز البنكي مضافاً إليها ايداعات البنوك لدى البنك المركزي التي تمثل الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي، وبهذا فهي تشمل الاحتياطي القانوني و الاحتياطات الاضافية.

$$M0 = CR + RO + RF$$

بحيث:

CR: النقود المتداولة

RO: الاحتياطي القانوني

RF: الاحتياطي الاضافي

2. عرض النقود بالمعنى الضيق (M1): و يسمى أيضا الكتلة النقدية وهي مجموعة وسائل الدفع التي تكون بحوزة الوحدات الاقتصادية في لحظة زمنية معينة. و بذلك فهي تشمل النقود الورقية والمعدنية المتداولة (Money in Circulation) مضافاً إليها حسابات جارية أو الودائع الجارية (Demand Deposits)

¹ فرج الروسان، " مفهوم عرض النقود"، مقال منشور بتاريخ : 2021/11/24م، انظر الرابط: <https://mawdoo3.com/>، تاريخ الاطلاع : 2022/08/30م، عال الساعة : 20 سا و44د

² كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، " مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص 239-240، بتصرف، حسام داود وآخرون، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص 268، فرج الروسان، " مفهوم عرض النقود"، الرابط السابق: <https://mawdoo3.com/>

للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية، و تستبعد من ذلك الأرصدة التي تحتفظ بها الوحدات البنكية النقدية من نقود داخل خزاناتها وما تودعه البنوك التجارية من ودائع لدى السلطة النقدية المركزية و كذلك تستبعد الودائع الحكومية.

ويلاحظ أن عرض النقود بالمعنى الضيق يمتاز بتمتع عناصره بالسيولة التامة، و ان جميع مكوناته تعتبر التزامات على الجهاز البنكي وحقاً للجمهور على الناتج الوطني.
وبالتالي فإن معادلة عرض النقود (M1) هي:

$$M1 = CR + DD$$

بحيث:

M1: عرض النقود بالمعنى الضيق

CR: النقود المتداولة

DD: الودائع تحت الطلب

3. عرض النقود بالمعنى الواسع (M2): و يسمى أيضاً السيولة المحلية أو الداخلية و يشمل مكونات (M1) إضافة إلى الحسابات أو الودائع الآجلة (Time Deposits) و ودائع التوفير (Savings) لدى البنوك التجارية و مكاتب البريد. و هناك جملة من الأسباب التي استدعت التوسع في مفهوم عرض النقود أهمها: التطور الهيكلي المالي للاقتصادات المتقدمة مما استدعى توافر طائفة متنوعة من الموجودات المالية القابلة للتحويل إلى وسائل دفع بسهولة و بكلفة منخفضة والتي يمكنها ان تحاكي وظيفة النقود كمخزن للقيمة. كما ان حسابات الودائع الآجلة و التوفيرية تتيح للوحدات الاقتصادية فرصة الحصول على الدخل في صورة فائدة، و هذا يوفر سعر الفائدة آلية فعالة لتراكم الموجودات المالية لدى الافراد فيعتمد عرض النقود (M2) عاملين هما:

أ. قدرة الجهاز البنكي على إصدار العملة وخلق الودائع المرهونة بزيادة القدرات الانتاجية و التصديرية لاقتصاد الوطني؛

ب. الاختيار الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية بين الانفاق والادخار.

وبالتالي فإن معادلة عرض النقود (M2) هي:

$$M2 = M1 + TD + S$$

بحيث:

M2: عرض النقود بالمعنى الواسع

M1: عرض النقود بالمعنى الضيق

TD: الودائع الآجلة

S: ودائع التوفير في البنوك التجارية و مكاتب البريد

و من المعادلتين (M1) و (M2) نرى أن النقد المصدر مطروحاً منه النقد لدى البنوك يمثل النقود الورقية والمعدنية التي يتم تداولها في المجتمع في تلك اللحظة.

4. عرض النقود بالمعنى الأوسع أو الموسع (M3): و يعرف على أساس انه السيولة المحلية (M2) مضافاً

اليها الادخارات خارج البنوك التجارية (Time Deposits at Banks) (مؤسسات الادخار، بنوك الادخارات المشتركة، جمعيات الافراض و الادخار وصناديق الادخار)، والسبب الرئيس الذي يكمن وراء تعريف عرض النقود بمعنى أوسع هو تطور النظام المالي للاقتصادات المتقدم و ما نجم عنه من ازدياد عدد المؤسسات المالية الوسيطة و اتساع نطاق الخدمات المالية و البنكية المتخصصة ؛ الامر الذي هياً امكانية انتاج و تسويق اشكال جديدة للسيولة، و بدأ فان هذه المؤسسات صارت قادرة على خلق السيولة التي تتمتع بصفة المعقل المؤقت و السائل للقيم وتشبع حاجات الطوارئ للوحدات الاقتصادية.

وبالتالي فإن معادلة عرض النقود (M3) هي:

$$M3 = M2 + TD$$

بحيث:

M3: عرض النقود بالمعنى الأوسع أو الموسع

M2: عرض النقود بالمعنى الواسع

TD: الادخارات خارج البنوك التجارية

5. السيولة العامة للاقتصاد (M4): يشمل عرض النقود بمعناه الواسع (M3) زائد بقية الأصول المالية

(Financial Assets) المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير البنكية كالأوراق المالية العامة و السندات الممثلة لقروض سواء أصدرتها الحكومة ام المشروعات الخاصة و السندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والبنوك العقارية و الودائع الحكومية وسندات الادخار والأوراق التجارية.

و يعبر عنه بالمعادلة الآتية:

$$M4 = M3 + Fa$$

بحيث:

M4: السيولة العامة للاقتصاد

M3: عرض النقود بالمعنى الأوسع أو الموسع

Fa: الأصول المالية

وعلى الرغم من الخلاف الواضح حول اعطاء تعريف محدد لعرض النقود و الفقرات التي تدخل أو لا تدخل ضمن مفاهيمه المتعددة، نجد إن غالبية الاقتصاديين يفضلون استخدام المفهوم الضيق (M1)، وعلى هذا المفهوم جرى العرف الاحصائي الذي ستخدمه صندوق النقد الدولي و عدد من البنوك المركزية في العالم.

جدول رقم (8.1): مكونات عرض النقود

مكوناتها	المجملات النقدية
(النقود المتداولة + الاحتياطي القانوني + الاحتياطي الاضائي)	M0 القاعدة أو الأساس النقدي
M0 + (النقود المتداولة + الودائع تحت الطلب)	M1 عرض النقود بالمعنى الضيق
M1 + (الودائع الآجلة + ودائع التوفير في البنوك التجارية و مكاتب البريد)	M2 عرض النقود بالمعنى الواسع
M2 + الادخارات خارج البنوك التجارية	M3 عرض النقود بالمعنى الأوسع
M3 + الأصول المالية	M4 السيولة العامة للاقتصاد

المصدر : من إعداد الاستاذ

رابعاً: العلاقة بين عرض النقود والمتغيرات الاقتصادية

توجد العديد من العلاقات المتنوعة بين عرض النقود والمتغيرات الاقتصادية، وفيما يأتي مجموعة من أهم هذه المتغيرات الاقتصادية¹:

1. الناتج المحلي الإجمالي: هو متغير اقتصادي رئيسي يتأثر بتغير عرض النقود، فعندما تزداد قيمة عرض النقود؛ نتيجةً لسياسة نقدية توسعية سيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الأسعار العام، وانخفاض معدل الفوائد؛ مما يساهم بتوسع الاستثمارات المالية. أما في حال الاعتماد على سياسة نقدية انكماشية سيؤدي إلى تقليل عرض النقود؛ مما ينتج عنه ارتفاع أسعار الفوائد، وانخفاض مستوى الأسعار العام، فيؤدي ذلك إلى تقليل الاستثمارات.

2. البطالة: هي عدم وجود عمل للراغبين في الحصول عليه والقادرين عليه، وعند استخدام سياسة نقدية توسعية سيؤدي ذلك إلى رفع معدل الأسعار العام، وانخفاض أسعار الفوائد؛ مما يدعم الاستثمارات التي

¹ فرح الروسان، " مفهوم عرض النقود"، رابط سابق : <https://mawdoo3.com>.

تؤدي إلى زيادة الطلب على العاملة، وينتج عن ذلك انخفاض في مستوى البطالة. والعكس صحيح في حال استخدام سياسة نقدية تقييدية؛ حيث تؤدي إلى رفع معدل البطالة.

3. التضخم: هو زيادة في النقود المتداولة ينتج عنها زيادة في الأسعار، وانخفاض القيمة الشرائية للنقود، وتظهر العلاقة بين التضخم وعرض النقود بالاعتماد على نظرية كمية النقود (النظرية الكلاسيكية)؛ حيث تُشير إلى وجود علاقة تناسبية بين عرض النقود ومستوى الأسعار العام، فتعتبر عرض النقود متغيراً مستقلاً أما مستوى الأسعار فهو متغير تابع. وتفترض الكلاسيكية تثبيت السرعة الخاصة بدوران النقود، وتثبيت حجم الإنتاج، فتتخصص مسؤولية البنك المركزي في التأثير في عرض النقود؛ سواءً بالزيادة أو النقصان، ويؤثر ذلك في مستوى الأسعار العام، ويظهر ذلك على التضخم.

4. سعر الفائدة: وفقاً لكينز فإنه يتحدد السعر الخاص بالفائدة بتقاطع منحنى الطلب الخاص بالنقود مع العرض الخاص بالنقود؛ مما يؤدي إلى تأثيره بكل من العرض والطلب؛ لذلك تؤثر السياسة النقدية في مستوى سعر الفائدة. وتعتمد استجابة السعر الخاص بالفائدة على المرونة المرتبطة بدالة التفضيل النقدي، فعندما تكون مرونة منحناه ضعيفة فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى تقليل سعر الفائدة، وكلما ازدادت مرونة الطلب الخاصة بالتفضيل النقدي تقلص انخفاض سعر الفائدة بشكل تدريجي؛ حتى يصل إلى مستوى ثابت مع زيادة في كمية النقود المطلوبة والمعروضة.

خامساً: تأثير العرض النقدي على التضخم

تختلف آراء الاقتصاديين حول تأثير العرض النقدي على التضخم الاقتصادي الذي هو ارتفاع المستوى العام للأسعار، فمنهم من يرى أن العرض النقدي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتضخم، فعند تحديد قيمة التبادل النقدي مثل أي سلعة أخرى مع العرض والطلب مثلاً، تكون المعادلة الأساسية التي طورها الخبير الاقتصادي الأمريكي - إيرفينغ فيشر - (1947)، والتي سميت بمعادلة التبادل على النحو التالي:

$$P.T = M.V$$

حيث:

M: كمية النقود المتداولة.

V: سرعة دوران النقود.

T: كمية المبادلات من السلع و الخدمات.

P: المستوى العام للأسعار

و تمثل:

M.V : مجموع الانفاق على السلع والخدمات النهائية في فترة زمنية محددة.

P.T : القيمة الاسمية للنتائج الوطني أو هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة.

لكن متى لا تؤدي الزيادة في المعروض النقدي إلى زيادة في التضخم؟، بشكل مبسط، عندما يكون زيادة المعروض من النقود أسرع من نمو الناتج الحقيقي سوف يسبب التضخم، والسبب هو أن هناك المزيد من النقود يرتبط بنفس العدد من البضائع، ولذلك فإن الزيادة في الطلب النقدي تجعل الشركات تضع الأسعار، وأيضاً إذا زاد عرض النقود بنفس معدل الإنتاج الحقيقي فستبقى الأسعار كما هي¹.

سادساً: الطلب على النقود (التفضيل النقدي)

إلى جانب عرض النقود، يعتبر الطلب على النقود الجانب الأكثر حيوية في النظرية النقدية، والأكثر إثارة للجدل، وعلى الرغم من قدم مفهوم الطلب على النقود إلا أن الفضل يرجع إلى الاقتصادي جون مينارد كينز في التنبيه لأهمية هذا الطلب.

1. **تعريف الطلب على النقود :** الطلب على النقود هي تلك الكمية من النقود التي يحتفظ بها الأفراد خلال مدة زمنية معينة. و النقود تطلب لأنها تمنح حائزها مزية خاصة تفقدتها الموجودات المالية والحقيقية تتمثل في قوة الاختيار اللامحدود و هذه القوة تتأتى من كونها سلعة تنفرد بسوق خاصة بها².

2. **الغرض من طلب على النقود:** لقد رأى الاقتصاديون الكلاسيك أن النقود لا تطلب لذاتها و إنما تطلب لاستخدامها في الحصول على السلع الأخرى، و استناداً إلى وظيفتها الوحيدة. فلا يعدو الطلب على النقود أن يكون لكمية معينة من السلع، ذلك أن الطلب على النقود هو طلب لغرض القيام بمدفوعات نقدية في إطار عمليتي البيع والشراء. فهو إذا طلب لأغراض المعاملات والذي يرتبط بوظيفة النقود اداة للمبادلة. و كل فرد يحتفظ بالنقود بما يوازي حاجات معاملاته، ولا توجد عند الأفراد الرغبة للاحتفاظ بما يزيد عن حاجته تلك. لأنه إذا فعل خلاف ذلك فانه سيخسر فرصة الفائدة التي يمكن كسبها باستثمار النقود في السندات.

ثم طور بعض اقتصادي جامعة كامبردج مفهوم الطلب على النقود في إطار معادلة الأرصدة النقدية (Cash Balance Equation) التي تشير إلى انه بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها فان النسبة من الدخل النقدي (Py) التي يرغب المجتمع الاحتفاظ بها في صورة نقد سائل أو ارصدة نقدية سائلة

¹ عمر الخطيب، "مفهوم عرض النقود"، تاريخ النشر: 2019/03/28م، انظر الرابط: <https://sotor.com/>، تاريخ الاطلاع: 2022/09/02م، على الساعة: 23ساو00د، مروان عطوان، النظريات النقدية"، دار البعث، قسنطينة، دط، 1989م، ص96، عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، "النقود و البنوك و الأسواق المالية"، دار الحامد، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2004م، ص235، جمال دعاس، "السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي : دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص102.

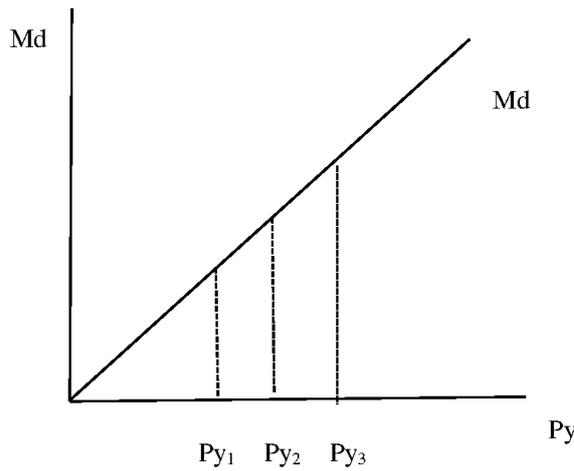
² كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص242، بتصرف

تتماشى بصورة تناسبية مع مستوى الدخل الكلي الاسمي أو النقدي (P_y) فكلما زاد الاخير زادت الكمية المطلوبة من النقود¹.

$$M_d = kP_y$$

فاذا ارتفع حجم الدخل النقدي من: 100000 دج إلى 120000 دج و كانت $k = 0.25$ فان الطلب سيرتفع من 25000 دج إلى 30000 دج . فالدالة هنا تعتبر متزايدة مع الدخل النقدي الكلي.

الشكل رقم (1.2): الطلب على النقود كدالة متزايدة مع الدخل النقدي الكلي



المصدر: كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، " مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص243

سابعاً: الدوافع الرئيسة للطلب على النقود

يميز كينز بين ثلاثة دوافع للاحتفاظ بالنقود الحاضرة، بمعنى أنهم يميزون بين ثلاثة انواع للطلب على النقود وهي و سمها بنظرية "تفضيل السيولة"² لأنه اعتبر ان الافراد يفضلون النقود لكونها كاملة السيولة و لكنها في هذه الحالة لا تدر عائدا و عليه تساءل عن سبب حيازة الافراد أو طلبهم للنقود، فافترض وجود ثلاثة دوافع³:

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، " مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص 242.

² J.m. keynes, « *théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie* », payot, paris, 1985.204-205.

³ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، " مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص 243-245، بتصرف، حسام داود وآخرون، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص 271-272، عبد المجيد قدي، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص65، " ما هو فخ السيولة؟ وهل العالم مقبل على الوقوع في براثنه"، مقال منشور بتاريخ : 2018/12/22م،

1. **دافع المعاملات (Transactions Motive):** يحتفظ الافراد بالنقود تبعاً لهذا الدافع، لتغطية الفاصل الزمني بين تسلم الإيرادات و انفاقها، حيث يستلم الافراد ورجال الاعمال دخولهم في فترات دورية قد تكون اسبوعية أو شهرية أو سنوية غير انهم ينفقونها بصورة مستمرة و بشكل يومي تقريباً و لهذا يحتفظ الافراد بقدر من دخولهم في صورة نقدية لمواجهة هذه النفقات. و يتوقف مقدار ما يحتفظ به الفرد من نقود على حجم دخله، وطول الفترة الزمنية بين تسلم الدخل و انفاقه، فكلما كان الدخل كبيراً و الفاصل الزمني طويلاً احتفظ الفرد بقدر أكبر من النقود. و استناد إلى المفهوم المعاصر لحسابات الدخل ينبغي ان يعتمد الطلب على النقود بدافع المعاملات على الانفاق الكلي بدلاً من الدخل، ذلك لان مفهوم الانفاق أكثر شمولاً من مفهوم الدخل؛ حيث يشمل الأول على شراء السلع الوسيطة و النهائية و المستعلمة و الاسهم و السندات بينما لا تدخل في حسابات الناتج الوطني و المقاييس الاخرى للدخل أو الناتج. و الطلب على النقود بدافع المعاملات هو دالة في الدخل ذات ميل موجب.

$$L_t = kY$$

حيث:

(L_t): هي الطلب على النقود بدافع المعاملات .

(k): هي النسبة التي يحتفظ بها المجتمع من الدخل.

(Y): الدخل -أرصدة نقدية-

2. **دافع الاحتياط (Precautionary Motive):** تطلب النقود لأغراض الاحتياط لمواجهة النفقات الفجائية و الاحداث الطارئة غير المتوقعة و انتهاز الفرص و الافادة من مزايا الصفقات المحتملة، وهو ما يسمى بالطلب على النقود بدافع الاحتياط. و يتوقف الطلب على النقود بدافع الاحتياط على مستوى الدخل (مثلما هي الحال تقريباً في دافع المعاملات) وتحديدًا تتناسب كمية النقود المطلوبة لأغراض الاحتياط طردياً مع الدخل. و هذا ما يعني ان دالتي الطلب على النقود من اجل المعاملات و الاحتياط تكونان متماثلتين. وفي الأجل الطويل قد يكون الطلب على النقود بدافع الاحتياط حساساً للتغيرات المالية و الترتيبات التنظيمية الاخرى فقد يؤدي تطوير و انتشار بطاقات الائتمان إلى خفض الطلب على النقود. و بما ان طلب النقود بدافع المعاملات و طلب النقود بدافع الاحتياط انما هما دالة في الدخل لذا يمكن التعبير عنهما في معادلة واحدة.

$$L_{t+p} = kY \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

(L_{t+p}): هي الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط.

(k): هي النسبة التي يحتفظ بها المجتمع من الدخل.

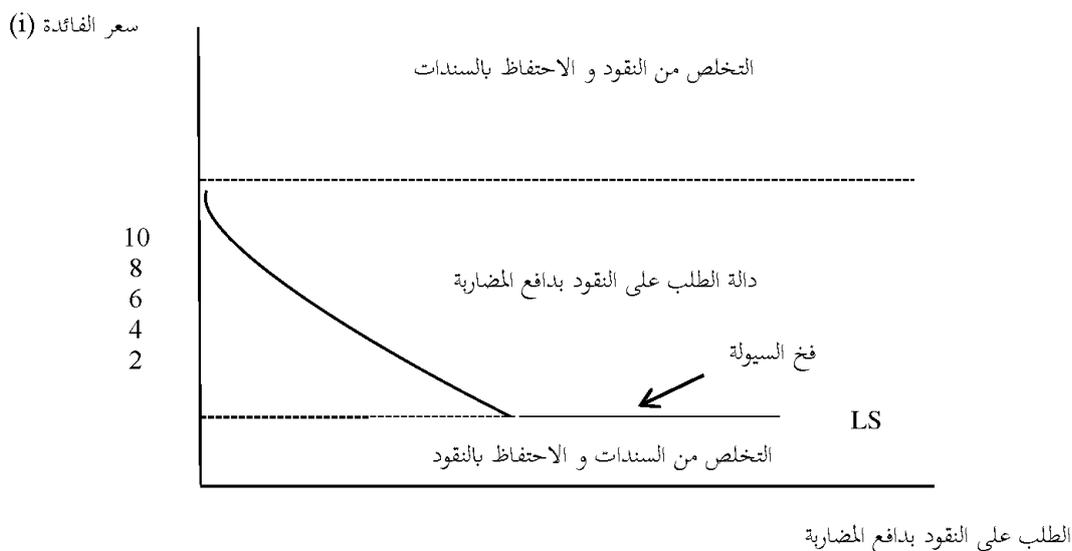
(Y): الدخل - أرصدة نقدية -

3. **دافع المضاربة (Speculative Motive):** وينطلق ذلك من كون النقود مخزناً للقيمة؛ فالأفراد يرغبون في

الاحتفاظ بالنقود للمضاربة في سوق الأوراق المالية لتحقيق المكاسب في المضاربة، فإذا اعتقد الأفراد أن قيمة الأصول غير السائلة كالأسهم والسندات عرضة للانخفاض مستقبلاً فإنهم يحتفظون بمواردهم النقدية عاطلة إلى أن يتحقق انخفاض قيمة السندات فيقوم الأفراد بشراؤها و يقل النقد السائل لديهم، أما إذا توقع الأفراد ارتفاع أسعار السندات في المستقبل فإنهم يقبلون على شراء السندات و تقل السيولة لديهم. و بذلك نرى بان الطلب على النقود بقصد المضاربة يتوقف على سعر الفائدة، فانخفاض سعر الفائدة، أي ارتفاع أسعار السندات يؤدي إلى بيع المضاربين لسنداتهم فتزداد الأرصدة النقدية لديهم ، و إذا ارتفع سعر الفائدة أي انخفاض أسعار السندات فإن الأفراد يقبلون على شراء السندات و التخلي عن الأرصدة النقدية، و بالتالي فإن الطلب على النقود أو التفضيل النقدي لأغراض المضاربة يتغير تغيراً عكسياً مع مستوى سعر الفائدة،

فكلما انخفض سعر الفائدة زادت كمية النقود التي يطلبها الأفراد والعكس صحيح. و بالتالي فإن الطلب على النقود لأغراض المضاربة هو دالة في أسعار الفائدة ذات الميل سالب. وبهذا يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة مرناً مرونة تامة عند هذا المستوى المنخفض جداً للفائدة. وهذا الجزء ذي المرونة التامة من دالة الطلب على النقود هو ما يدعوه كينز بـ: " فخ أو مصيدة السيولة" - Liquidity Trap . ومصيدة السيولة في الاقتصاد هو عندما تكون هناك نقود طائلة في النظام البنكي، ولكن تلك النقود لا تستخدم للاستثمار أو الإنفاق، وبدلاً من ذلك، يتم تخزين النقود بدون استخدامها مما ينعكس في صورة انخفاض في أسعار الفائدة (المعروض للإقراض كبير في مواجهة تدني الطلب على الاقتراض). والنتيجة أن كينز يرى عدم فعالية السياسة النقدية في هذا الوضع، أي أنه عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له يستحيل زيادة الناتج الوطني عند ذلك المستوى. لذلك طالب كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الناتج والتخلص من حالة الكساد الاقتصادي، أي عدم فعالية السياسة النقدية من مصيدة السيولة .

الشكل رقم (2.2): فح السيولة



المصدر: كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، " مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص 247

ويعتبر الطلب على النقود لأغراض المضاربة (Ls) دالة في سعر الفائدة (i)، و يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$L_s = I(i) \dots \dots \dots (2)$$

و بالتالي يتشكل مفهوم الطلب الكلي على النقود على النحو التالي :

الطلب الاجمالي على النقود = الطلب للقيام بالمعاملات + الطلب بدافع الاحتياط + الطلب بدافع المضاربة.

و رياضياً : الطلب على النقود = دالة (الدخل، سعر الفائدة).

$$L_{t+p} + L_s = kY + I(i) \dots \dots \dots (3)$$

ثامناً: العرض و الطلب على النقود و سعر فائدة التوازن

يتطلب التوازن في سوق النقود ان يكون عرض النقود مساوياً للطلب عليه، فاذا كانت (M) تمثل

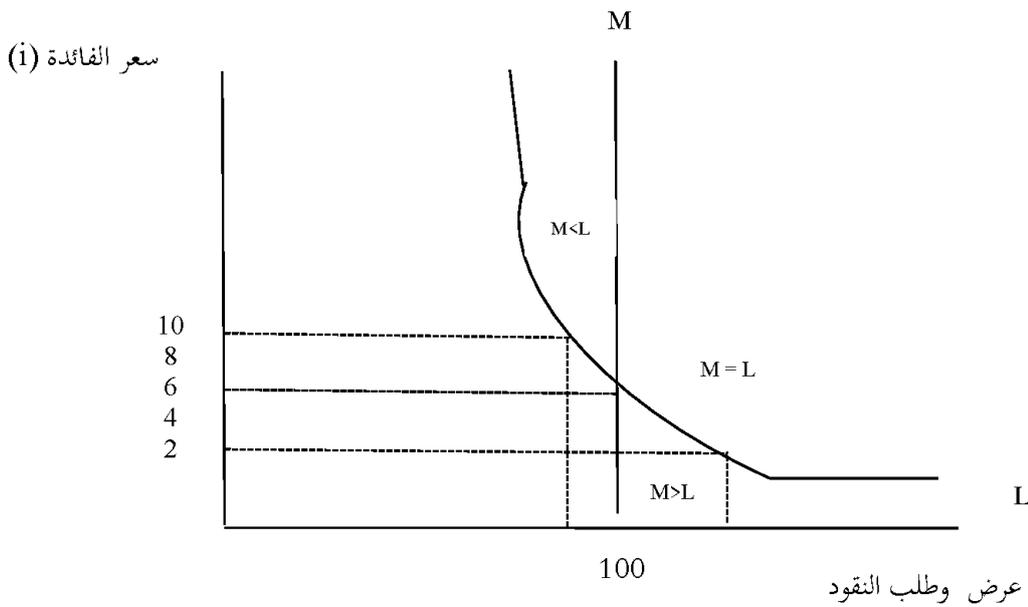
عرض النقود و (L) تمثل الطلب على النقود، فان التوازن يتطلب المساواة بينهما أي أن:

$$M = L$$

و بافتراض ثبات عرض النقود و ثبات مستوى الدخل فان سعر الفائدة التوازني يتحدد عند التساوي بين الطلب على النقود و بين العرض الفعلي للنقود.

يوضح الشكل التالي انه عندما يكون عرض النقود ثابتاً عند 100 مليار دج فانه عند سعر فائدة قدره : 4% يتحقق التعادل بين الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة للنقود. و ان اي مستوى اعلى أو ادنى إنما هو حالة اختلال بسبب فائض العرض أو الطلب، و لا يلبث وضع الاختلال ان يستمر و ذلك بسبب وجود قوى تعمل للعودة إلى وضع التوازن¹.

الشكل رقم (3.2): العرض والطلب على النقود وسعر فائدة



المصدر: كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، " مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص 247

تاسعاً: المسح أو الوضع النقدي

1. **المسح النقدي:** المسح النقدي هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك البنك المركزي، والتي لها دور فعلا في التأثير على المجمعات الاقتصادية الأخرى. و لتحقيق هذا الهدف يتم دمج جميع بيانات الميزانية العمومية لجميع البنوك التجارية مع الميزانية العمومية للسلطات النقدية و توحيدها في أصناف قليل، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديين وواضعي السياسة.

¹ كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، " مبادئ علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص 246.

تظهر حركة النقود و اشباه النقود ضمن الالتزامات، حيث ان هذه الالتزامات يمكن تقريبها إلى التزامات تجاه الخارج و تجاه الداخل من قبل الجهاز البنكي¹.

2. هدفه : يهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات البنك المركزي².

3. مكوناته: يتكون المسح النقدي من³:

أ. صافي الأصول الاجنبية: وهي مجموعة الأصول الاجنبية من العملات الصعبة و الذهب منقوصاً منها الخصوم الاجنبية للبنوك التجارية والبنك المركزي.

ب. الائتمان المحلي: وهو الائتمان الممنوح من قبل البنك المركزي و البنوك التجارية لصالح الحكومة و القطاع الاقتصادي (عام و خاص) فضلاً عن استثمارات النظام البنكي في الأوراق المالية.
إذن:

الائتمان المحلي = صافي المطالب على الحكومة (و تعبر عن الائتمان المقدم من النظام البنكي للحكومة مطروحاً منه ودائع الحكومة في النظام البنكي) + القروض المقدمة للقطاع الاقتصادي.

ج. النقد: و هو عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز البنكي مضافاً إليها الودائع تحت الطلب.
د. شبه النقد: و هي الأصول السائلة غير النقدية المتكونة من بعض ديون و التزامات المؤسسات المالية. و تضم الودائع لآجل، ودايع الادخار و سندات الدولة ذات الاجل القصير و عقود التامين، وغيرها من الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة.

هـ. حساب البنك المركزي: يسعى هذا الحساب إلى اظهار أنشطة البنك المركزي حيث يتضمن في الخصوم : العملة المتداولة خارج الجهاز البنكي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودايع الحكومة. اما في جهة الأصول فيتضمن حسابات المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة الحقوق على البنوك التجارية.

و. حسابات البنوك التجارية: و تتضمن ملخصاً لأنشطة المؤسسات التي تشكل عنصر الودائع المؤثر في تكوين عرض النقود وغي جهة الخصوم يتضمن حساب الودائع بمختلف انواعها، الالتزامات الخارجية

¹ عبد المجيد قدي، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص 66

² نفس المرجع، ص 67.

³ نفس المرجع، ص 68-69.

، و قروض البنك المركزي، أما في جهة الأصول فيتضمن الاحتياطات، المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة، القروض المقدمة للهيئات الرسمية، الحقوق على القطاع الاقتصادي الانتاجي... الخ.

جدول رقم (9.1): نموذج المسح أو الوضع النقدي

الوحدة : دج

البيانات	السنة
صافي الأصول الاجنبية:	XXXX
صافي الأصول المحلية:	XXXX
الائتمان المحلي	XXXX
صافي الائتمان للحكومة	XXXX
الائتمان للاقتصاد	XXXX
بنود أخرى صافية	XXXX
النقود وشبه النقود M2	XXXX
النقود	XXXX
شبه النقود	XXXX
الالتزامات السائلة M3	XXXX

المصدر : عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص 67،
بتصرف

عاشراً: المضاعف النقدي

انطلاقاً مما تم ذكره، يمكننا ان نعرف عملية الكتلة النقدية بدلالة متغيرين هما¹:

1. التكوين الأولى للنقود المركزية والذي ينخفض بزيادة التزامات البنك المركزي تجاه الجمهور.
2. التوسع الثاني في عرض النقود عن طريق البنوك التجارية، التي تتلقى الودائع و تعيد اقراضها مما يؤدي إلى مضاعفة هذه الودائع.
يمكننا كتابة المعادلات التالية:

$$M0=MF+D.....(1)$$

$$RM=MF+R.....(2)$$

¹ عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية : دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص 69-70

حيث تمثل $M0$ النقود على اساس مجموع النقود القانونية المتداولة خارج الجهاز البنكي (MF) و الودائع (D).
 أما المعادلة الثانية فتعرف القاعدة النقدية على اساس أنها مجموع النقود القانونية (MF) و الاحتياطات البنكية (R).

يمثل المضاعف النقدي النسبة بين النقود والنقود المركزية (القاعدة النقدية)

$$M0 = kRM \longrightarrow k = \frac{MF+D}{MF+R} \dots \dots \dots (3)$$

و يمكن تعريف المضاعف النقدي أيضا بدلالة:

$$C = \frac{MF}{D} \text{ (التداول النقدي / الودائع):}$$

$$R = \frac{R}{D} \text{ (الاحتياطات / الودائع):}$$

إذا قسمنا طرفي المعادلتين (1) و (2) بالودائع. و تعويض النتيجة في المعادلة (3) نحصل على:

$$K = 1 + \frac{C}{C+R}$$

تتضمن جهة الأصول لدى البنك المركزي:

$$\text{القاعدة النقدية (RM) = (صافي الائتمان المحلي للحكومة المركزية - NDCG) + (صافي الأصول الاجنبية - NFA) + (الحقوق على البنوك التجارية - CCB).}$$

انطلاقاً مما سبق يمكن ان نعتبر :

$$M0 = 1 + \frac{c}{c+r} \cdot (NFA + NDCG + CCB)$$

المحاضرة السابعة: مفهوم السياسة النقدية و أدواتها

الأهداف التعليمية:

بعد دراستك لهذه المحاضرة ستكون قادراً على:

7. فهم السياسة النقدية و دورها في تنظيم الاصدار النقدي
8. فهم فعالية الأدوات و مدى نجاحتها في معالجة ظاهرتي التضخم و الكساد
9. التفريق بين السياسة النقدية و السياسة المالية

تمهيد :

تعد السياسة النقدية من بين السياسات الاقتصادية التي تلجأ إليها الحكومات من أجل تحقيق الأهداف العامة للدولة من تنمية و استقرار اقتصادي و غيرها ، و باعتبار ان السياسة النقدية هي ضمن هذه السياسة العامة؛ فهي تسعى إلى العمل على استقرار النقود و تحقيق معدلات نمو و إلى القضاء على البطالة و محاربة التضخم و الكساد و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وغيرها بالتحكم في كمية النقود.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية (Monetary-Policy)

1. **تطورها و نشأتها التاريخية:** يعد مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً، فقد ظهر في القرن التاسع عشر مع ظهور الأزمات الاقتصادية و الحروب، ومع ظهور الأوراق النقدية والمشاكل المتعلقة بها و غيرها من أمور النقد و خاصة التضخم¹. فلقد لعبت السياسة النقدية في خمسينات و ستينات من القرن الماضي دوراً بارزاً في دعم النمو والتوظيف، لكن ذلك تم على حساب استقرار الأسعار. وعرفت الاقتصادات العالمية خلال السبعينات نسب تضخم عالية أدت إلى تبني سياسات نقدية تقشفية مع بداية الثمانينات، وتميزت هذه السياسات بتطبيق أسعار فائدة جد مرتفعة. وقد أصبح مطلب استقرار الأسعار هدفاً أولياً تسعى وراءه

¹ عبد المنعم سيد علي، " اقتصادات النقود والبنوك"، الأكاديمية للنشر، المرق، د.ط، 1988م، ص 372.

العديد من البنوك المركزية عبر العالم منذ ذلك الحين، وإن كان بلوغه يتم على حساب النمو ويخلف وراءه أعدادا غفيرة من العاطلين عن العمل، حتى بين الاقتصادات الغربية المتقدمة¹.

2. **تعريف السياسة النقدية:** تعرف السياسة النقدية على أنها: "مجموعة من التدابير (القرارات و الإجراءات) التي تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي (السلطة النقدية) لتنظيم الإصدار النقدي وضبطه بما يتناسب مع الهياكل الاستثمارية، والإنتاجية والاستهلاكية للاقتصاد العام للدولة². و بالتالي فهي تعتبر عملية تنظيم لكمية النقود من أجل التحكم في الدورات الاقتصادية (التضخم أو الكساد).

3. **قرارات السياسة النقدية:** تشمل السياسة النقدية على نوعين من القرارات، ففيما يخص الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها فهو قرار سياسي يتخذ في الغالب على مستوى الحكومة، و أما وسائل تحقيق تلك الأهداف فهي مقررات تتصل بالبنك المركزي بالتنسيق مع الجهات الرسمية³.

4. **الفرق بين السياسة المالية و السياسة النقدية:** يتضح الفرق بين السياسة المالية و النقدية في النقاط التالية⁴:

أ. تُعرف سياسة الحكومة التي تستخدم فيها سياسة الإيرادات والنفقات الضريبية الخاصة بما للتأثير على إجمالي العرض والطلب للمنتجات والخدمات في الاقتصاد باسم السياسة المالية. تُعرف السياسة التي يتحكم البنك المركزي من خلالها في المعروض النقدي وينظمه في الاقتصاد باسم السياسة النقدية.

ب. يتم تنفيذ السياسة المالية من قبل وزارة المالية بينما تدار السياسة النقدية من قبل البنك المركزي للبلد؛

ج. يتم وضع السياسة المالية لفترة قصيرة، عادة سنة واحدة، بينما تستمر السياسة النقدية لفترة أطول؛

د. السياسة المالية تعطي التوجيه للاقتصاد. من ناحية أخرى، تجلب السياسة النقدية استقرار الأسعار؛

هـ. تهتم السياسة المالية بالإيرادات والنفقات الحكومية، لكن السياسة النقدية معنية بالاقتراض والترتيب المالي؛

و. الأداة الرئيسية للسياسة المالية هي معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي. على العكس من ذلك، فإن معدلات الفائدة ونسب الائتمان هي أدوات السياسة النقدية؛

1 " السياسة النقدية ... التوازن الصعب"، مقال منشور بتاريخ: 2015/08/05م، أنظر الرابط: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2015/8/5/> تاريخ الاطلاع : 2022/07/29م، على الساعة : 15سا و54د، بتصرف

2 فؤاد بن حدو ، " محاضرات في مقياس تحليل السياسات النقدية"، ص : 18، لطلبة السنة الاولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة غليزان، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير، انظر الرابط: <http://elearning.univ-relizane.dz/moodle/>.

3 عبد المنعم عفر محمد، " الاقتصاد السياسي: الاقتصاد الكلي"، الجزء الرابع، دار البيان العربي، جدة، المملكة العربية السعودية، د.ط، 1979م، ص 375.

4 "ماهي السياسة النقدية! وما هي أدوات السياسة النقدية؟"، مقال منشور بتاريخ : 2021/10/14م، انظر الرابط: <https://araberg.com/ar/education/forexanalysis/>، تاريخ الاطلاع : 2022/07/29م، على الساعة : 17سا و36د، بتصرف، انظر الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/06م، على الساعة : 10سا و48.

ز. التأثير السياسي موجود في السياسة المالية. ومع ذلك، هذا ليس في حالة السياسة النقدية.

5. **السياسة النقدية و البنك المركزي:** يتطلب الأمر من البنك المركزي المسؤول عن تدبير السياسات النقدية أن يعتمد إلى تكييف الكتلة النقدية باستمرار مع حاجيات الاقتصاد، لأن كمية فائضة من النقود مقارنة بحجم السلع والخدمات المعروضة تؤدي إلى التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار)، والعكس من شأنه أن يؤدي إلى الانكماش (الركود) وإدخال الاقتصاد في حلقة مفرغة¹.

ثانياً: أنواع السياسات النقدية

للسياسة النقدية أنواع ترتبط بظروف الدولة والحالة الاقتصادية السياسة تكمن فيما يلي²:

1. **السياسة النقدية الانكماشية (التقليصية):** لما تكون كتلة النقود المتداولة أو المعروضة أكبر من الناتج المحلي الخام (PIB) وتهدف هذه السياسة إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي و بالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات لكن قد تؤدي هذه السياسة إلى معدلات بطالة متزايدة وإلى كساد سوق الاقتراض والاستهلاك عند المستهلكين والمنتجين، وهو ما يؤدي عادة إلى ركود اقتصادي إذا طُبّق بصرامة.
2. **السياسة النقدية التوسعية:** لما يكون الناتج المحلي الخام (PIB) أكبر من كتلة النقدية المتداولة أو المعروض منها تهدف هذه السياسة إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي من خلال زيادة في الأجور وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات.

ثالثاً: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة و التي تنقسم إلى أهداف أولية و أهداف وسيطية و أهداف نهائية.

¹ " السياسة النقدية ... التوازن الصعب"، مقال منشور بتاريخ: 2015/08/05م، أنظر الرابط: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy>، تاريخ الاطلاع : 2022/07/29م، على الساعة : 15 سا و54د، بتصرف

² علي محي الدين القره داغي، "المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي: دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي"، الجزء الثاني، دار البشائر الاسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1431هـ/2010م، الطبعة الثانية، ص505.

1. **الأهداف الأولية** : تعتبر الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي بها التأثير على الأهداف الوسيطة والتي تتمثل فيما يلي:

أ. **الجمعات الاحتياطية النقدية**: تعرف القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات¹، و تتكون القاعدة النقدية من زاوية استخدامها من العملة في التداول و الاحتياطي الاجباري للبنوك التجارية².

ب. **ظروف سوق النقد**: ويقصد به مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان ، و يعني ذلك قدرة المقترضين و موافقتهم السريعة والبطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة و شروط الاقراض الأخرى و سعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة تتراوح من يوم إلى يومين ما بين البنوك³.

2. **الأهداف الوسيطة**: الهدف الوسيطي عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر و سريع بواسطة أدواتها الخاصة. ويشترط ان تكون هذه الأهداف قابلة للقياس و القدرة في التحكم والسيطرة في الهدف الوسيط، و إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي⁴. و تتمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات التالية:

أ. **العرض النقدي**: يشترط في استخدام العرض النقدي (M1) و (M2) كهدف و بسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائياً⁵. لكن المسألة أصبحت صعبة بظهور المشتقات المالية (M3) وبالتالي تغير سرعة دوران النقد.

ب. **سعر الفائدة** : تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الاموال القابلة للإقراض. و يرجع تبني البنوك المركزية لأسعار الفائدة كهدف و بسيط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . و تحديد سعر الفائدة غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية ؛ لذا يتوجب على السلطات النقدية ان تراقب مستويات أسعار الفائدة و ان تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبياً و حول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق .

ج. **سعر الصرف**: يعتبر سعر الصرف مؤشراً نموذجياً لمعرفة الأوضاع الاقتصادية للبلد، و ذلك بالحفاظ على استقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرة الشرائية. و تدخل الدولة لرفع سعر الصرف غرضه

¹ فليب كرم ، " التحليل النقدي و التنبؤ"، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1998م، ص 07.

² محمد بلواقي، "السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية"، العدد : 02، جوان 2012م، المركز الجامعي تمنغراست، الجزائر، ص 464.

³ احمد أبو الفتوح الناقة ، " نظرية النقود و البنوك والأسواق المالية"، مؤسسة شباب الجامعي، الإسكندرية، مصر، د.ط، 1998م، ص 134

⁴ محمد بلواقي، "السياسة النقدية في الجزائر"، مرجع سابق، ص 465-466.

⁵ Gerard duthul, wiliam marios, **politique economique**, paris, 2000, p121.

هو التخفيض من معدل من التضخم، رفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض أسعار الاستيراد و يرفع القدرة الشرائية للعملة¹.

3. الأهداف النهائية (العامة) : تعتبر الأهداف الأولية و الوسيطة في الاستراتيجية الحديثة النقدية أدوات

مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية و التي يطلق عليها بالمرجع السحري. وهي كالآتي :
أ. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (استقرار قيمة القود): من خلال سعي السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستقرار في الأسعار. فقد اجمع الاقتصاديون في الوقت الحاضر على ان الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ينبغي أن يكون هو الحفاظ على استقرار الأسعار و على القدرة الشرائية للعملة المحلية². و أن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسة تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.

ب. تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الوطني: يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم راس المال و التقدم التكنولوجي ، و يعتمد تراكم راس المال على حجم الاستثمارات من الدخل الوطني، كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الانتاج³. و تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب تظافر جهود الدولة و الافراد نحو تقدم الفن الانتاجي و تحسين استخدام المواد الطبيعية و زيادة انتاجية العمل، و هذا لتسحين مستوى المعيشة مما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي و السياسي⁴. و تحقيق السياسة النقدية هذا الهدف يكون من خلال تعبئة المدخرات و استغلالها استغلالاً أمثل؛ بزيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني، مما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل و الناتج الوطني و توجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تخدم النظام الاقتصادي بزيادة معدلات نموها⁵.

ج. تحقيق هدف التوظيف الكامل: يعتبر التوظيف هدفا أساسيا لكل سياسة اقتصادية، و كل الآراء تدعم هذه السياسة ، و يعرف الاقتصاديون التوظيف الكامل الذي يتحقق من استخدام الكفاء لقوة العاملة المدنية مع السماح لمعدل منخفض من البطالة ينتج أساساً ديناميكية و الظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي. فباستطاعة السياسة النقدية باشارك السياسة المالية ان تساعد على تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة عرض النقود في حالة البطالة و الكساد فتنخفض أسعار الفائدة لتزيد من الطلب الفعال فيزيد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق التوظيف معدل نمو مرتفع⁶.

¹ لخلو موسى بخاري، "سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010م، ص 65.

² محمد بلواي، "السياسة النقدية في الجزائر"، مرجع سابق، ص 468.

³ ماجد قنديل، "حسابات ميزان المدفوعات"، معهد الصندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005م، ص 2-6.

⁴ ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف و النظرية النقدية"، مرجع سابق، ص 430.

⁵ محمد عمر شابر، "نحو نظام نقدي عادل"، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، 1992م، ص 54

⁶ محمد بلواي، "السياسة النقدية في الجزائر"، مرجع سابق، ص 469.

د. تحقيق توازن في ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات هو سجل منتظم بجميع معاملاتهما الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة¹. ويمكن التعرف بواسطته على درجة التقدم الاقتصادي و تحديد مركز الدولة المالي بالنسبة للخارج و تستخدم السياسة المالية لتصحيح الاختلالات الداخلي (الموازنة العامة) بينما تستخدم السياسة النقدية لتصحيح الاختلال الخارجي (ميزان المدفوعات). وفي الغالب لا يتساوى طرفا ميزان المدفوعات، فقد يتحقق فائض أو يحدث عجز تسعى الدولة لتلافيه باستخدام وسائل عديدة منها تشجيع الصادرات و تقييد الواردات.

فالعجز يتطلب سياسة نقدية تتفادى الضغوط التضخمية التي ترفع أسعار السلع المحلية، مما يؤدي إلى ضعف قوتها التنافسية أمام السلع الاجنبية، فتحجم الدول الاخرى عن استيرادها، بينما يسعى المستوردون في الداخل إلى جلب السلع الاجنبية لبيعها بأسعار باقل من أسعار السلع المحلية، فيزداد عجز ميزان المدفوعات، و السياسة النقدية هنا هي اتباع سياسة انكماشية للحد من ارتفاع الأسعار و ذلك عن طريق سحب جزء من المعروض النقدي باستخدام ادوات السياسة النقدية².

كما ان سعر الصرف في الواقع مرتبط بمهدف استقرار الأسعار في الاقتصاد الوطني، و يمكن ادراك هذا ارتباط ، فالانخفاض الأسعار سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي زيادة الصادرات ، هذه الزيادة تعني زيادة الطلب على عملة هذا البلد الذي انخفضت فيه الأسعار فيرتفع سعر صرفها مقابل العملات الاخرى³.

بالإضافة إلى⁴:

أ. المساهمة في تطوير المؤسسات البنكية و المالية لغرض التحكم في حجم الكتلة النقدية و نشاطات البنوك التجارية الربوية بما يخدم الاقتصاد الوطني؛

ب. تحسين قيمة العملة؛

ج. مكافحة التقلبات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني من تضخم و انكماش و التخفيف من حدتها حتى لا يتعرض الاقتصاد الوطني لهزات عنيفة تنعكس سلبا على مستوى التوازن الاقتصادي العام؛

¹ دومنيك سلفادور، "الاقتصاد الدولي"، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 1998م، ص 123

² جمال بن دعاس، "السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي : دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 94.

³ عبد المجيد قدي، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص 59.

⁴ محمود عبد الكريم إرشيد، "المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي"، مرجع سابق، ص 161، ناظم محمد نوري الشمري، "النقود و البنوك والنظرية

النقدية"، مرجع سابق، ص 430، "ماهي السياسة النقدية! وما هي أدوات السياسة النقدية؟"، مقال منشور بتاريخ : 2021/10/14م، انظر

الرابط: <https://arabberg.com/ar/education/forexanalysis/>، تاريخ الاطلاع : 2022/07/29م، على الساعة : 17سا

و36د، بتصرف.

د. تنظيم أسعار صرف العملات باستخدام سلطته المالية، يمكن للبنك المركزي تنظيم أسعار الصرف بين العملات المحلية والأجنبية. على سبيل المثال: قد يزيد البنك المركزي المعروض النقدي عن طريق إصدار المزيد من العملات؛ في مثل هذه الحالة، تصبح العملة المحلية أرخص مقارنة بنظيراتها الأجنبية.

4. الأهداف الخاصة : الهدف العام للسياسة النقدية مثل السياسة الاقتصادية وهو تحقيق نمو حقيقي دون تضخم مع توازن في ميزان المدفوعات و مع توزيع أمثل لموارد المجتمع. أما الأهداف الوسيطة أو العملية للسياسة النقدية هي واضحة نسبياً في نقاط تطبيقية لهذا الهدف العام و تميز ثلاثة نقاط¹:

أ. **تنظيم النمو النقدي:** قليل من خلق النقود يؤدي إلى تعطيل التبادل ، و كثير منها يولد التضخم.

ب. **جعل من أسعار الفائدة مرآة للتوظيف الفعال للموارد المالية للامة:** ان أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي إلى جمع الموارد الادخارية اللازمة و لا إلى الاختيار الناجح للاستثمار. أيضا أسعار الفائدة مرتفع جداً تعطل جدياً الاستهلاك و الاستثمار.

ج. **تحقيق مستوى حسن لاحتياجات الصرف:** يجب على أي دولة أن تحتفظ بمستوى معين من احتياجات الصرف لتحقيق الاستقلالية تجاه عجز في ميزان المدفوعات لوقت و قدر محدودين. علاوة على ذلك يشكل سعر الصرف عاملاً تنافسياً للمنتوج الوطني في مجال التصدير و هو عامل تكلفة للسلع المستوردة.

رابعاً: أدوات السياسة النقدية

يقصد بأدوات السياسة النقدية الوسائل والآليات التي تتخذها السلطات النقدية للتحكم في النقود وخلق الائتمان والرقابة على إدارتها. وتتمثل هذه الادوات في:

1. **الأدوات الكمية (غير المباشرة):** و هي الأدوات التي تمكن البنك المركزي من التأثير في الحجم الكلي للمعروض النقدي . و تسمى أيضاً بالوسائل التقليدية لأنها استعملت منذ عهد الكلاسيك، و لا تزال تستخدم من قبل الدول المتقدمة إلى يومنا هذا². و هي:
 - أ. **سياسة سعر إعادة الخصم (سعر الفائدة):**
 - **مفهومها:** هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية . فالبنوك التجارية تلجأ إلى البنك المركزي كلما احتاجت إلى موارد نقدية لتمويل عملياتها البنكية،

¹ بخراز يعادل فريدة، " تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"، مرجع سابق، ص150-151.

² جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 172.

باعتباره بنكاً للبنوك و المقرض الأخير للجهاز البنكي، سواء بالافتراض المباشر أو بمقابل إعادة خصم أذونات الخزينة و الأوراق التجارية¹.

ففي حالة التضخم: يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان.

أما في حالة الركود (الكساد أو الانكماش): فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتسنى للبنوك خصم ما لديها من أوراق تجارية أو الافتراض منه للتوسع في عملية منح الائتمان.

- **فعاليتها:** تتوقف فعالية هذه السياسة على تحقيق عدة شروط أهمها²:

أن تقوم البنوك التجارية بتغيير أسعار فائدها مع تغير سعر الخصم و في نفس الاتجاه: وهذا الشرط لا يتحقق في كل الأحوال والواقع أن فعالية هذه السياسة تستدعي ألا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية ذاتها أو في الأسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي من شأنها أن تقلل من أهمية قروض الأخير وتكلفة هذا الأخير كان لدى المشروعات المختلفة الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة للتمويل الذاتي ، أو وردت للاقتصاد الوطني رؤوس أموال أجنبية بغرض التوظيف، فإن رفع سعر الخصم لا يؤثر.

أن يكون الطلب على القروض حساس للتغير في سعر الفائدة : بمعنى أنه يزيد إذا انخفض وينقص إذا ارتفع- لكن هذه الحساسية ليست كبيرة في جميع الأوقات. فمجرد رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي ليس كافياً لأن يجعل البنوك التجارية تحجم عن تقديم الائتمان ومع ذلك فإن لسياسة سعر إعادة الخصم تأثيراً نفسياً، إذ ترى البنوك في تغييره إيعازاً لها من البنك المركزي باتخاذ سياسة معينة، وتهديدا باتخاذ إجراءات فعالة أخرى إذا لم تفلح هذه السياسة.

ب. سياسة الاحتياطي النقدي القانوني (الإجباري):

- **مفهومها:** هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها إجبارياً لدى البنك المركزي من حجم الودائع. و تتغير هذه النسبة تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة في الدولة. و قد استخدمت هذه الوسيلة في البداية حماية للمودعين ضد إخطار البنوك في كيفية استخدامها

¹ عبد المنعم عفر محمد، " الاقتصاد السياسي: الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص 350، ضياء مجيد الموسوي، " الاقتصاد النقدي"، مرجع سابق، ص 260.

² عبد الكريم قندوز، " السياسة النقدية"، أنظر الرابط: <https://sites.google.com/site/drguendouz/siyassanakdiyah> تاريخ الاطلاع : 2022/07/30م، على الساعة : 20 سا و 48د.

لأموالهم . و تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام هذه الوسيلة كأداة للتحكم في قدرة البنوك التجارية على منح القروض إلى زبائنهم¹.

ففي حالة التضخم: يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فتقل سيولة البنوك التجاري، وبالتالي تنخفض قدرته على الإقراض فتتخفف حجم الكتلة النقدية المتداولة، و من ثم حجم المبادلات و بالتالي الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار و التقليل من حدة التضخم.

أما في حالة الركود: يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة أي الإفراج عن جزء كبير من سيولة البنك التجاري وبالتالي تزيد قدرة هذا الأخير على الإقراض و بالتالي زيادة حجم المعروض النقدي للتداول لتحريك النشاط الاقتصادي².

- **فعاليتها:** وتتوقف فعالية السياسة الاحتياطي القانوني على³:

- وعاء الاحتياطي الاجباري شاملاً لجميع أنواع الودائع؛
- عدم وجود تسرب نقدي؛
- عدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج إطار البنك المركزي؛
- و مدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من طرف السلطات النقدية.

ج. **الانتقادات الموجهة إلى هذه الأداة :** ولكن رغم فعالية هذه الأداة إلا أنه هناك بعض القيود والانتقادات نذكر منها ما يلي⁴:

- تغير نسبة الاحتياطي الإلزامي قد لا تؤدي إلى التأثير على حجم الائتمان، وخصوصاً إذا كانت لدى البنوك التجارية احتياطيات نقدية كبيرة؛
- قد تؤثر أداة الاحتياطي الإلزامي على أسعار الأوراق المالية وخصوصاً السندات الحكومية، خاصة في حالة تقرير البنك المركزي رفع النسبة لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض الاحتياطيات النقدية لدى

¹ ضياء مجيد الموسوي، " الاقتصاد النقدي"، مرجع سابق، ص 269، جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 174.

² ضياء مجيد الموسوي، " الاقتصاد النقدي"، مرجع سابق، ص 270، جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 175.

³ عبد الكريم قندوز، " السياسة النقدية"، أنظر الرابط: <https://sites.google.com/site/drguendouz/siyassanakdiyah> تاريخ الاطلاع : 2022/07/30م، على الساعة : 20سا و 48د.

⁴ زكريا الدوري، يسرى السامرائي، " البنوك المركزية و السياسات النقدية "، دار اليازوري، عمان ، الأردن، 2013م، ص 213-214

البنوك، وقد ترغب في تعويض هذا الانخفاض من خلال بيعها للسندات مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها؛

- تنتقد هذه السياسة أيضا لكونها تعامل جميع البنوك بمعنى أنها تعجز عن التمييز بين البنوك ذات العجز والبنوك ذات الفائض في احتياطاتها النقدية؛
- لا تؤثر هذه الأداة في أوقات الكساد، فتخفيض هذه النسبة الذي يحسن من سيولة البنوك التجارية، قد لا يزيد من طلب الوحدات الاقتصادية على الائتمان المصرفي نظراً للتوقعات المتشائمة حول الأرباح.

- د. سياسة السوق المفتوحة (سياسة التدخل في الأسواق النقدية): يتم التعامل فيها خارج البنك المركزي أي في السوق. فيقوم البنك المركزي ببيع وشراء الأسهم و السندات في السوق المالية، و أذونات الخزينة و الأوراق التجارية في السوق النقدية. و قد استعملت هذه الاداة بقوة بعد الحرب الكورية لمواجهة الضغوط التضخمية القوية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الدين العام الكبير الذي خلفته الحرب¹.
- في حالة التضخم: يتدخل البنك المركزي بصفته بائعا للأوراق المالية التي بحوزته الأمر الذي من شأنه أن يمتص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبداية للنقود فيتقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.
 - في حالة الركود (الكساد): يتدخل البنك المركزي بصفته مشتريا للأوراق المالية التي بحوزته الأمر الذي - من شأنه أن يزيد من السيولة البنكية لدى البنوك وبالتالي زيادة قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.

وتتوقف فعالية السوق المفتوحة على ما يلي: وجود أسواق مالية متطورة، توفر الأوراق المالية لدى البنك المركزي ل طرحها في السوق و عدم عرقلة البنوك التجارية لهدف البنك المركزي من هذه السياسة وذلك بإقدامها على خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي.

- هـ. الفائدة على الاحتياطي النقدي: و هي النسبة التي يعطيها البنك المركزي على شكل فائدة للبنوك التجارية نتيجة إيداعاتها للفوائض النقدية.
- في حالة التضخم: يرفع البنك المركزي سعر الفائدة على الاحتياطي النقدي، مما ينعكس على سعر الفائدة الذي تُلزمه البنوك التجارية للمستثمرين.

¹ عبد المنعم السيد علي، "اقتصادات النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 379، انظر الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/06م، على الساعة: 10 سا و 48.

أما في حالة الركود: تُخفّض البنوك المركزيّة نسبة الفائدة، لتُشجّع البنوك التجارية على إقراض الفائض من أموالها (الاحتياطي) في البنوك المركزيّة¹.

2. أدوات الكيفية (النوعية):

أ. التمييز في الأدوات الكمية: في إطار استعمال الأدوات الكيفية، لا يوجه البنك المركزي الأساليب الكمية إلى جميع القطاعات، ولكن يميز بينها حسب حاجاتها للموارد المالية و أهميتها في الاقتصاد². و يمكن هذا التمييز في الأدوات فيما يلي:

- التمييز في سعر إعادة الخصم: تقتضي ظروف النشاط الاقتصادي رفع أسعار الفائدة بالنسبة لأنواع معينة من الأصول المقبولة الخصم لدى البنك المركزي، بغرض توجيه الائتمان إلى القطاعات الأخرى التي تعاني من نقصاً في الموارد المالية، بسبب عدم إقبال البنوك التجارية على خصم الأوراق المالية التي رفع البنك المركزي سعر إعادة خصمها، ويعمل البنك المركزي عموماً على توجيه الائتمان إلى القطاعات ذات الربح الأقل و الأهمية الأكبر للاقتصاد الوطني كالزراعة والصناعة، وتضييق الائتمان على القروض التجارية وهي القطاعات ذات الربحية الأكبر و الأهمية الأقل في الدولة³.

- التمييز في الاحتياطي القانوني : ويتعلق التمييز هنا بنوع وتركيبه ونسبة الاحتياطيات النقدية التي يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه، مما يسمح للبنك المركزي بالتحكم في حجم الائتمان لتحقيق أهداف السياسة النقدية فيقوم بتخفيض نسبة مكونات أنواع الائتمان المطلوب توسيعها ضمن الاحتياطي القانوني، و العكس. كما يمكن إعطاء إمكانية تحويل نسبة من هذا الاحتياطي إلى أنواع معينة من القروض و الاستثمارات، و لما كان الهدف من هذا الاداة أصلاً هو التحكم في حجم الائتمان فيمكن توجيه الائتمان المتولد من نقود الودائع إلى قطاعات معينة ذات الأهمية الأكبر في النشاط الاقتصادي⁴.

- التمييز في السوق المفتوحة : من أجل التأثير في قطاعات اقتصادية دون أخرى، يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الخاصة بالقطاعات المرغوب تدعيمها لزيادة الموارد المالية المخصصة لهذه القطاعات، و زيادة إقبال المستثمرين عليها في حدود الكمية التي يرغب إضافتها إلى الاقتصاد من

¹ إحسان العقلة، "تعريف السياسة النقدية"، تاريخ نشر المقال: 2018/10/18م، انظر الرابط: <https://mawdoo3.com> ، تاريخ الاطلاع : 2022/07/31م، على الساعة: 18سا و 08د. بتصرف.

² جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 181.

³ صالح صالح، " السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة"، دار الوفاء، مصر، 2001م، ص 45، غازي عناية، "التمضمخ المالي"، مرجع سابق، ص 144.

⁴ صالح صالح، " السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة"، دار الوفاء، ص 45، جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 182.

المعروض النقدي، وفي المقابل لا يشترى الأوراق المالية للقطاعات التي لا يرغب في زيادة تمويلها، أو حتى بيع جزء من الأوراق المالية الموجودة لديه والخاصة بهذه القطاعات¹.

ب. **الأدوات النوعية التكميلية:** إضافة إلى الأساليب الكيفية السابقة يمكن للبنك المركزي أن يتدخل لتحديد حجم الائتمان ووجهته عن طريق وضع شروط أصعب للحصول على الائتمان بالتدخل في ظروف طلب الائتمان مع ثبات حجم عرضه².

- **هامش الضمان المطلوب:** وهو النسبة التي يجب أن يدفعها المضاربون في سوق الأوراق المالية من أموالهم الخاصة لتمويل مشترياتهم من هذه الأوراق، على أن يسدد البنك النسبة المتبقية، ويقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة ففيما يتعلق بالأوراق المالية للقطاعات المرغوبة، مما يدفع المضاربين للإقبال على شراء الأصول، و رفع هذه النسبة فيما يتعلق بالأوراق المالية للقطاعات غير المرغوبة أو التي تعرض تضخماً فيقل الإقبال على شرائها³.

- **شروط بيع التقييط:** وهي عملية تنظيم ومراقبة القروض الاستهلاكية، فتسهيل شروط البيع بالتقييط يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، حيث يمكن الأفراد من الحصول على سلع معينة، حتى وإن لم يتوفر لديهم قيمتها الكاملة حال الشراء، وقد طبق هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية اثناء الحرب العلمية الثانية، و خلال فترة الثمانينات كأداة لمعالجة التضخم، و تعتمد هذه الأداة على جانبين⁴:

■ التحكم في المبلغ الواجب دفعه مقدماً، ورفعته يعني الحد من الإقبال على هذه السلع وبالتالي على حجم الائتمان؛

■ التحكم في مدة سداد الدين، فكلما قام البنك المركزي بتقصير المدة كلما زادت قيمة الاقساط الشهرية الواجب دفعها، مما يحد من الطلب على الائتمان لهذا الغرض عزوف المستهلكين عن الشراء.

كما يمكن أن يشترط البنك المركزي عدم تجاوز هذه القروض نسبة معينة من موجودات البنوك التجارية، فيقوم بخفض و رفع هذه النسبة تبعاً لحالة النشاط الاقتصادي في كل قطاع⁵.

¹ جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 182.

² صبحي تادرس قريضة، " النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 168.

³ ضياء مجيد الموسوي، " الاقتصاد النقدي"، مرجع سابق، ص 272.

⁴ يسرى مهدي السامرائي، زكرياء مطلق الدوري، " الصيرفة المركزية والسياسة النقدية"، مطابع إيديتار، إيطاليا، دت، ص 252.

⁵ ضياء مجيد الموسوي، " الاقتصاد النقدي"، مرجع سابق، ص 272.

- **الائتمان العقاري:** يمكن للبنك المركزي أن يثبت حداً على المبلغ المقترض المخصص لبناء المساكن، وتحديد فترة استرداد المبلغ المقترض. و قد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة هذا الأسلوب خلال الحرب العالمية الثانية للحد من الضغوط التضخمية كما يمكن أن يستخدم كوسيلة لسياسة السكن، للتخفيف من حدة مشكلة الإسكان عن طريق تخفيض المقدم وفترة الرهن وسعر الفائدة وفترة تسديد القرض وغيرها¹.

3. **الأدوات المباشرة:** هي مجموعة التدابير و الإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية و البنكية عند عجز الأدوات الكمية و الأدوات الكيفية عن تحقيق أهداف السياسة النقدية². و تتمثل هذه الأدوات في:

أ. **الإقناع الأدي:** يعني قيام البنك المركزي بإقناع البنوك و إبداء النصيحة لها فيما يخص توجيهاتها الائتمانية عموماً. و ذلك لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها، و خاصة فيما يتعلق بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها النقدية، و تقليل القروض الممنوحة للأفراد في أوقات الكساد، أو تضيق الائتمان في حالة التضخم. و تستجيب البنوك التجارية عادة لتوصيات البنك المركزي، حفاظاً على علاقتها الطيبة معه³.

ب. **التوجيهات والأوامر:** يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة، من خلال حجم الائتمان و نوعه، كأن يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك في الشراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشروعات الاستثمارية الطويلة الأجل، أو بعدم استخدامها في تمويل الصناعات الاستهلاكية أو التبذيرية، وقد اعتمدت بريطانيا هذه الوسيلة سنة 1953م، عندما اصدرت تعليماتها للبنوك التجارية بعدم اقراض الشركات التي تفوق بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط و أن تخفض الأنواع الأخرى من القروض⁴.

كما يمكن تحديد النسبة التي يتعين على البنوك مراعاتها بين راس المال و الاحتياطي و جملها أصولها، أو فرض حد أقصى لجملة قروض البنوك و استثماراتها، أو وضع حد أقصى لمعدل الزيادة في قروض و استثمارات البنوك خلال فترة مستقبلية، و كذلك سلطة البنك المركزي في تحديد الوجوه التي يمتنع على البنوك التجارية استثمار أموالها فيها، و تعيين الحد الأقصى لقروض البنوك و استثماراتها بالنسبة لأنواع معينة من القروض و الاستثمارات⁵.

¹ ناظم محمد نوري الشمري، " النقود والبنوك والنظرية النقدية"، مرجع سابق، ص 433.

² جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 184.

³ ناظم محمد نوري الشمري، " النقود والبنوك والنظرية النقدية"، مرجع سابق، ص 433، عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، " النقود و البنوك و الأسواق المالية"، مرجع سابق، ص 372.

⁴ غازي عناية، "التضخم المالي"، مرجع سابق، ص 155.

⁵ محمد زكي الشافعي، " مقدمة في النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 315.

ج. الإعلام: يمكن للبنك المركزي أن يستعمل وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية و تحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية. فتتظافر الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات: الافراد، المشروعات والحكومة، وكان "Deutsche Bundesbank" البنك المركزي الالماني ، و "Sveriges Riksbank" بنك المركزي السويدي ؛ يقومان بتقديم بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الائتمان، وكان محافظ بنك إنجلترا يصدر نشرات رسمية دورية عن السياسات الائتمانية الموضوعه من قبله¹.

د. الإجراءات العقابية: إذا لم تنتهج البنوك التجارية السياسة الملائمة كما حددتها السلطة النقدية، يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات عليها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة خصم هذه البنوك، ورفض إمدادها بالاحتياطيات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا لمقرر للإقراض².

خامساً: تأثير السياسة النقدية على سوق تداول العملات (Forex)

يجذب سعر الصرف في سوق تداول العملات قدراً كبيراً من الاهتمام في السياسة النقدية، تعتبر التغييرات في سعر الصرف أمراً حيوياً بالنسبة للبلدان التي تعمل على تثبيت سعر صرف العملة للاستهداف أو عملة بلد آخر.

1. قنوات تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف: يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على سعر الصرف في سوق من خلال ثلاث قنوات رئيسية:

أ. تأثير السياسة النقدية حسب نوع نظام الصرف: للسياسة النقدية تأثيرات مختلفة على أسعار الصرف اعتماداً على نوع نظام العملة في البلد. إذا طبق البنك المركزي السياسة التوسعية، فإن الزيادة في المعروض النقدي لبلد ما ستؤدي إلى خفض أسعار الفائدة. إذا ظلت جميع الشروط الأخرى ثابتة، يحدث تدفق رأس المال الخارج. يرفع سعر الصرف في سوق العملات ويقلل المعروض من العملات، إذا كان النظام يعمل على نظام ثابت، فستدخل البنك المركزي في سوق العملات ولا يسمح بزيادة سعر الصرف. ومن ثم سيأتي عدد قليل من احتياطياتها إلى السوق مع النظام العائم ترتفع أسعار الصرف ولن يتدخل البنك المركزي، منذ ارتفاع سعر الصرف تنخفض الواردات وتزداد الصادرات.

ب. تأثير السياسة النقدية على أساس مستويات الأسعار: إذا طبق البنك المركزي سياسة توسعية فإن زيادة المعروض من النقود ستزيد أيضاً من مستويات الأسعار، سيؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى جعل جميع السلع المحلية أكثر تكلفة مقارنة بالسلع الأجنبية. ومن ثم تنخفض القدرة التنافسية للتصدير في السوق

¹ غازي عناية، "التضخم المالي"، مرجع سابق، ص 157.

² يسرى مهدي السامرائي، زكريا مطلق الدوري، "الصيرفة المركزية والسياسة النقدية"، مرجع سابق، ص 254.

العالمية، يؤدي انخفاض القدرة التنافسية إلى زيادة الواردات وتقليل الصادرات. لذلك يزداد الطلب على العملات الأجنبية من قبل المستوردين ويقل المعروض من العملات. وهو بدوره يرفع أسعار الصرف في سوق العملات من قناتين.

ج. أثر السياسة النقدية على الحفظة الاستثمارية: عندما يطبق البنك المركزي سياسة توسعية فإن زيادة المعروض النقدي تقلل من أسعار الفائدة، تخفيض سعر الفائدة لا يجذب الناس لإيداع رأس المال في البنوك. لذلك يسحب الناس أموالهم عموماً ويستثمرون في أسواق أخرى مثل العملات باستخدام منصات وسيط فوركس. إذا كان معدل الفائدة منخفضاً وكانت الظروف الأخرى مستقرة تزداد عوائد العملات، كما يرتفع الطلب عليها، هذا الطلب المتزايد يحصل على دفعة للعملة في سوق العملات.

2. تدخل البنك المركزي في سوق الصرف: يمكن للبنك المركزي ان يتدخل في سوق الصرف بواسطة طريقتين¹:

أ. تحريك أسعار الفائدة : علما ان سعر الفائدة هو الدافع لكل حركة رؤوس الاموال:

- سعر الفائدة مرتفع يشجع على الاحتفاظ بالعملة الوطنية، و ايضا على دخول رؤوس الاموال؛
- والعكس صحيح.

من حدود هذه السياسة ان تأثير سعر الفائدة يبطل في حالات المضاربة الناجمة عن توقعات تغيرات أسعار الصرف. يبقى ان السلطات النقدية قد تفضل عدم تغيير أسعار الفائدة في السوق النقدي لعدم بث الاختلال في التوازنات النقدية الداخلية، و من هنا تسجل تضارب الأهداف الداخلية و الخارجية للسياسة النقدية.

ب. استخدام الاحتياط من الصرف: لتجنب تخفيض في قيمة العملة أو لارتفاع في قيمتها يشتري البنك المركزي أو يبيع عملته في السوق مقابل عملات اجنبية معدلاً بذلك توازن السوق.

سادساً: شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها²:

1. تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة وهذا نظراً لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة؛
2. لا بد من ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين؛
3. لا بد من توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة؛
4. العمل على محاربة ظاهرة الاقتصاد الغير الرسمي؛
5. العمل على استقلالية البنك المركزي عن الحكومة؛

¹ بخراز يعدل فريدة، " تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"، مرجع سابق، ص158-159.

² أنظر الرابط السابق: <https://sites.google.com/site/drguendouz/siyassanakdiyah>

6. لابد من إعادة تأهيل البنوك التجارية من خلال التفتح على الشراكة بمختلف أساليبها؛
7. تكثيف البيئة البنكية، بمضاعفة عدد البنوك الخاصة والعمومية المحلية والأجنبية لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة والتنافسية؛
8. يجب إعادة الاعتبار لدور البنوك، بإعادة النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بالدولة، وذلك في حدود ما للدولة من حقوق وما عليها من واجبات كباقي المساهمين (احترام الدولة لقواعد السوق كأساس لهذه العلاقة)؛
9. تحسين وتنويع الخدمات المقدمة للمدخرين وإتباع سياسة أكثر ديناميكية فيما يتعلق بجمع الموارد، مع تكوير وسائل الدفع وتعميم استعمالها.

المحاضرة الثامنة: تأثير السياسة النقدية بالنظريات النقدية

الأهداف التعليمية:

بعد دراستك لهذه المحاضرة ستكون قادراً على:

4. معرفة وجهات نظر و آراء الاقتصاديين حول علاقة النقود بالمستوى العام للأسعار
5. تأثير السياسة النقدية بالنظريات النقدية من أجل معالجة ظاهرة التضخم
6. أن محاولة معرفة واعطاء تفسيرات دقيقة لظاهرة التضخم لم يتم ضبطه بعد.

تمهيد :

تعد النظريات النقدية (*Monetary Theories*) الجانب العلمي و السياسة النقدية الجانب التطبيقي للنقود، ذلك ان النظرية النقدية تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة، وفي ظروف معينة، فتوصى بما ينبغي ان يكون عليه النظام الاقتصادي، اما السياسة النقدية فهي تبحث فيما يجب ان يتخذ من اجراءات و تدابير بهدف حل المشكلة القائمة بكل ظروفها و ملاساتها، و يجب على الحكومة التوفيق في حدود الامكانيات المتاحة، بين ام ينبغي ان يكون و ما يجب ان يعمل، أي التوفيق بين ما يوصي به النظرية النقدية و ما تنفذه السياسة النقدية¹.

أولاً: النظرية الكمية للنقود (*Money Of Theory Quantity*)

1. **السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي:** يرتبط موقف الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرته الى النقود وظائفها، اذا جاءت النظرية الكلاسيك للنقود على انها مجرد وسيط في عميلة التبادل هي بمنزلة ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد الوطني، و اسقطوا تماماً من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للادخار ، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق².
2. **ماهية النظرية الكمية:** تعد النظرية الكمية للنقود من أقدم النظريات الاقتصادية، حيث ظهرت أسسها مع المدرسة الكلاسيكية التي ينسب إليها ظهور علم الاقتصاد، وذلك من خلال بعض الدراسات التي تطرقت

¹ سمير حسون ، " الاقتصاد السياسي في النقود و البنوك"، مرجع سابق، ص 112.

² محمد بلواقي، "السياسة النقدية في الجزائر"، مرجع سابق، ص 471.

مشكلة ارتفاع أسعار المنتجات، وفسرتها بزيادة الكتلة النقدية المتداولة بالبلد، ويعد دافيد ريكاردو البريطاني (ت1823م)، وجان بودان الفرنسي (ت1596م) سباقين في هذا المجال. وقد تم تطوير هذه النظرية فيما بعد من طرف عديد الباحثين، الأمر الذي أدى إلى ظهور صيغتين شهيرتين لهذه النظرية، هما: صيغة فيشر وصيغة كامبردج (الأرصدة النقدية الحاضرة).

يقوم مضمون هذه النظرية على أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير مستوى الأسعار بنفس النسبة و الاتجاه، و قد قام بوضع هذه النظرية و تطويرها عدد من الاقتصاديين الانجليز منهم: جاك لوك(ت1704م)، و دفيد هيوم (ت1776م)، ثم جون ستيوارت ميل (ت1836م) و الفرنسي مونتيسكيو (ت1755م)¹، ثم قام بصياغتها فيشر(ت1947م) من خلال معادلة التبادل و مارشال(ت1924م) من خلال نظرية الأرصدة النقدية الحاضرة².

أكد الكلاسيكيون ان تغيرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغييرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج و الدخل و سعر الفائدة ، و هذا يعني ان زيادة الكمية المعروضة من النقود ب: 05 % على سبيل المثال تسبب في ارتفاع الاسعار المحلية بنفس النسبة من العرض النقدي مما يؤدي الى تغيير القيمة الاسمية و ليست الحقيقة للناتج الوطني الاسمي. و اذا كان هذا المسار مقبولاً حول العلاقة ما بين عرض النقود و المستوى العام للأسعار فانه يمكن القول انه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز او تغيير مسار الاقتصاد؛ لان ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هو نتاج التغيرات في المستوى العام للأسعار و ليس في مستوى الانتاج و هذا ما خلصت اليه النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك³.

3. معادلة فيشر (Fisher equation): وضع الاقتصادي الأمريكي آرفينغ فيشر (ت1947م) معادلة التبادل، و ملخصها انه اذا افترضنا ثبات كل من سرعة دوران النقود و حجم المبادلات الحقيقية، فان التغيير في كمية النقود المتداولة يقابله تغير في نفس الاتجاه و نفس النسبة في المستوى العام للأسعار، و عليه تعد هذه المعادلة تعبيراً رياضياً للنظرية الكمية للنقود، و انما تقوم على الافتراضات نفسها التي قامت عليها⁴. بل ليست سوى بديهية لا ترقى لتفسير السبب و النتيجة لأنها تقرير للواقع و ليست محاولة لتفسيره، و تأخذ المعادلة الصورة التالية⁵:

¹ مروان عطوان ، " النظريات النقدية"، مرجع سابق، ص93.

² جمال دعاس ، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي"، مرجع سابق، ص 102.

³ عباس كاظم الدعيمي، " السياسات النقدية و المالية"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010م، ص 27.

⁴ مروان عطوان ، " النظريات النقدية"، مرجع سابق، ص96.

⁵ عبد المنعم السيد علي، نزار سعدي الدين العيسى ، " النقود و البنوك و الأسواق المالية"، مرجع سابق، ص235.

$$M.V = P.T$$

حيث:

M: كمية النقود المتداولة.

V: سرعة دوران النقود.

P: المستوى العام للأسعار

T: كمية المبادلات من السلع والخدمات.

و تمثل:

M.V : مجموع الانفاق على السلع والخدمات النهائية في فترة زمنية محددة.

P.T : القيمة الاسمية للناتج الوطني أو هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة.

4. معادلة كامبريدج (*The Cambridge Equation*): في الوقت الذي طور فيه فيشر النظرية الكمية، كان

مجموعة من الاقتصاديين في جامعة كامبردج بإنجلترا يقودهم الفريد مارشال و بيجو و روتسون و هايك و

هوتري، يبحثون الموضوع نفسه و توصلوا إلى صيغة الارصدة النقدية الحاضرة. و الفرق بين الصيغتين ان

فيشر ركز على دور النقود كوسيط للتبادل، بينما ركزت مدرسة كامبردج على دور النقود كمستودع للقيمة، مما

يعطل مؤقتا و جزءا من القوة الشرائية لأفراد خلال الفترة الواقعة بين بيع السلع و شرائها. و بالتالي فقد ركز

الطلب على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، و هناك مجموعة عوامل تؤثر في تغير حجم

مختلف الأسعار، الا انهم اعتقدوا ان التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الاجل القصير، أي بنفس

نسبة التغير في دخول الافراد¹. وبالتالي ظهرت صيغة جديدة للنظرية الكمية للنقود أخذت الشكل التالي:

$$M=K.P.Y$$

حيث:

M: كمية النقود المتداولة، وهي تساوي الطلب على النقود.

K: النسبة التي يفضل الافراد الاحتفاظ بها كأرصدة نقدية ، أي نسبة مؤية من الدخل.

Y: الدخل الحقيقي

P: المستوى العام للأسعار

و نلاحظ ان هذه الصيغة تختلف عن معادلة التبادل في مفهوم الرمز (K)؛ بحيث انطلاقا من معادلة

فيشر :

¹ ضياء مجيد الموسوي ، " الاقتصاد النقدي" ، مرجع سابق، ص 86.

$$P.T = M.V$$

$$V = (P.T)/M$$

و من معادلة كامبردج نصل إلى أن:

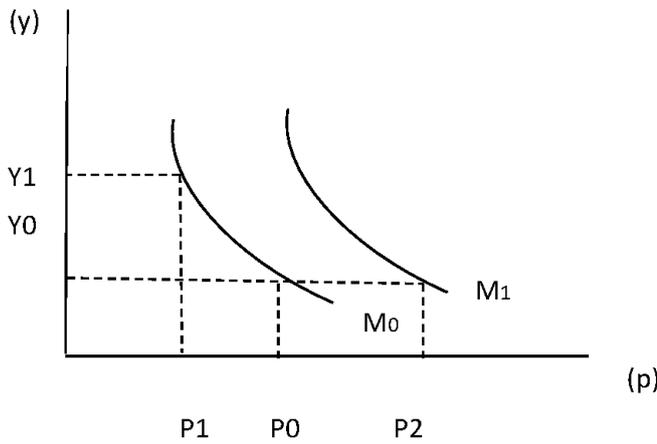
$$K = M / (P.T)$$

يعني أن:

$$K = (1/V)$$

و لكن الاختلاف الحقيقي بين الصيغتين يمكن في النظرة إلى هذه المعادلة حيث يعتمد (K) على رغبة المجتمع في الاحتفاظ بالنقود لتغطية مشترياته و هي إشارة واضحة للطلب على النقود.

الشكل رقم (4.2): المنحى البياني للنظرية الكمية للنقود حسب صيغة كامبردج



يوضح الشكل أن الدخل الحقيقي (Y) يتناسب عكسًا مع المستوى العام للأسعار (P)، فمثلاً: إذا كان عرض النقود ثابت عند المستوى (M0)، فإن زيادة الدخل الحقيقي وانتقاله من (Y0) إلى (Y1)، سيؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار من (P0) إلى (P1). بينما في حالة ثبات الدخل الحقيقي عند (M0)، فإن زيادة الكتلة النقدية المتداولة، أي انتقال عرض النقود من (M0) إلى (M1)، سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار من (P0) إلى (P2).

و يلاحظ من صيغة كامبردج ما يلي¹:

أ. انطلقت هذه المعادلة من فرضية ثبات حجم الانتاج انطلاقاً من كون الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل، وفي حالة قيام الافراد بزيادة الارصدة النقدية ينخفض الطلب على السلع فتتخفف الأسعار،

¹ مروان عطوان، " النظريات النقدية"، مرجع سابق، ص 106-108.

فتظهر طاقات معطلة يمكن ان يزيد بها الانتاج اذا تحسنت الظروف و بذلك فان التغيرات النقدية تؤثر على حجم الانتاج لو بشكل محدود.

ب. لم تتطرق هذه المعادلة إلى الأسباب التي تدعو الافراد إلى اجراء تغيير في ارصدهم النقدية، و هي في الحقيقة خاضعة للظروف الاقتصادية و توقعات الافراد.

ج. اعتبرت ان التغير في المستوى العام للأسعار نتيجة للتغيرات النقدية و في الحقيقة قد يحدث العكس.

5. أوجه الاختلاف بين معادلة كامبردج و معادلة فيشر :

بالرغم من وجود تشابه بين النظريتين وذلك من خلال تركيزهما على التغيرات النقدية وتأثيرها على مستوى الأسعار والذي كان مباشراً في ظل نظرية كمية النقود وغير مباشر من خلال مستوى الدخل النقدي الذي يؤثر على مستوى الأسعار في نظرية الأرصدة، إلا أن هناك مجموعة من نقاط الاختلاف وهي كما يلي:

أ. افترضت معادلة فيشر ثبات حجم الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل وبالتالي فإن التغيرات تنعكس على المستوى العام للأسعار، في حين تركز معادلة كامبردج على تحليل أثر التغيرات النقدية على حجم الانتاج والمستوى العام للأسعار.

ب. لقد استعرض فيشر من وجهة نظر انفاق النقود بينما عرضت معادلة كامبردج من وجهة نظر الاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة نقدية، ورغم هذا الاختلاف إلا أن الواقع أظهر أنهما يؤديان نفس الغرض لأن النقود التي يحتفظ بها الأفراد ستنفق في النهاية.

ج. أكدت معادلة كامبردج، أن التفضيل النقدي هو العامل المؤثر والمحدد لمستوى الدخل النقدي وأن التغير في نسبهه ينعكس على مستويات الإنتاج و الأسعار حتى لو بقيت كمية النقود المعروضة ثابتة، أما معادلة فيشر فإنها تستبعد إمكان تغيير مستويات الأسعار إذا ظل عرض النقد ثابتاً دون تغيير.

6. الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية:

أ. **للجاناب الافتراضي:** و جهت انتقادات شديدة للافتراضات التي قامت عليها النظرية الكمية للنقود و لمعادلة التبادل¹:

- فبالنسبة للافتراضات التي قامت عليها النظرية الكمية للنقود، فإنها افترضت ثبات حجم الإنتاج و استقلاله عن التغير في التداول النقدي، ولكن زيادة التداول النقدي يمكن ان يؤدي إلى زيادة كمية الانتاج عندما تكون هناك طاقات معطلة، و في هذه الحالة فان نسبة من زيادة كمية النقود تستخدم لزيادة كمية الانتاج، و لذا فان ارتفاع مستوى الأسعار لا يكون بنفس نسبة زيادة كمية النقود.

- كما تفترض هذه النظرية ان مستوى الأسعار انما هو نتيجة و ليس سبباً للتغير في العوامل الاخرى، ولكن قد يحدث العكس فقد تتغير الأسعار نتيجة حدوث تغيرات في اسلوب توزيع الأرصدة النقدية

¹ مروان عطوان ، " النظريات النقدية" ، مرجع سابق ، ص 96-98.

بين مختلف الاستعمالات، كما قد تتغير نفقات الإنتاج نتيجة لتغير حجم الإنتاج أو اساليبه، فاذا تغيرت الأسعار تطلب الامر تغير كمية النقود المطلوبة.

- اما معادلة التبادل فقد انتقدت على اساس انها لا تصلح للاختبار، كما ان كمية المبادلات فيها تشمل على مجموعة كبيرة من السلع غير المتجانسة (أصول حقيقية ، انتاج، أوراق مالية) و بالتالي فهي كمية غير قابلة للقياس، ثم ان متوسط الأسعار لا يصلح ان يتخذ أداة لتحليل النشاط الاقتصادي.

- كما انتقد معادلة كامبردج لعدم صحة الفروض التي تقوم عليها، ففي ما يتعلق بثبات الناتج الوطني الحقيقي، فان هذا الناتج اذا كان يتغير في المدة الطويلة بتغير حجم القوة العاملة وراس المال الثابت بغض النظر عن التغير في كمية النقود أو مستوى الأسعار، فانه يتغير ايضا في المدة القصيرة بسبب تغير كمية النقود و تغير مماثل في مستوى الأسعار، حيث تفترض نظرية الارصدة النقدية حالة التشغيل الكامل، و لكن قد تكوم هناك طاقات معطلة مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود ممثلة في زيادة القوة الشرائية، إلى زيادة الإنتاج للاستفادة الحاصلة في الطلب، مما يعني زيادة الناتج الحقيقي و ليس ارتفاع مستوى الأسعار¹.

ب. **للجاناب الواقعي:** في التجارب الواقعية لم تصلح هذه النظرية أساساً لحل المشاكل الاقتصادية الكبرى في العالم²:

- ففي تجربة الكساد العظيم في الولايات المتحدة الامريكية (1929-1933) ثبت ان سرعة دوران النقود لم تبق ثابتة، بل انخفضت مما يعني ان النقود لا تطلب فقط لغرض المعاملات و انما كأصل كامل للسيولة، و هذا الطلب زاد في فترة الكساد و لذلك لم ترتفع الأسعار بزيادة كمية النقود، بل انخفضت لزيادة التفضيل النقدي و بالتالي انخفاض حجم الانفاق الوطني؛

- اثناء التضخم لحاد في الصين (1937-1947) ارتفعت الأسعار بنسبة تزيد عن كمية النقود مما يعني زيادة سرعة دوران النقود؛

- التضخم النقدي في مصر خلال الحرب العالمية الثانية، و تقلبات قيمة النقود في إنجلترا خلال فترات من: 1820 إلى 1914م، فقد كان معدل التغير في المستوى العام للأسعار فقرياً من معدل التغير في كمية النقود، و انطبق هذه النظرية في هذه الحالة، يتفق مع منطقتها حيث لا يفترض ثبات سرعة دوران النقود و حجم المبادلات في الفترة الطويلة.

¹ السيد عبد المولى، " اقتصاديات النقود و البنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د.ط، دت، ص 214-215.

² صبحي تادرس قريصة، " النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 180-186

و من هنا يتضح ان السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات . أي ان حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها ، و هذا ما استطاعوا الوصول اليه لان النقود لحد الآن لا تزال تعد وسيلة لتسهيل الحياة الاقتصادية و تتمتع بالحيادية. و بالتالي حيادية السياسة النقدية خلال مدة الكلاسيك و النيو كلاسيك، فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للأسعار لا غيرها¹.

ثانياً: نظرية تفضيل السيولة لكينز

1. السياسة النقدية في التحليل الكينزي: بدأ جون ماينارد كينز (ت1946م) تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة و نظرية النقود و الاسعار التي اشار اليها الكلاسيك ، فقلد كان ظهور كتاب: " النظرية العامة في التشغيل والفائدة و النقود" سنة 1936م و المشهور باسم النظرية العامة حدثاً بارزاً في تاريخ الاقتصاد، خاصة بعد ان مر النظام الاقتصادي العالمي بأعنف ازمة اقتصادية عرفت تاريخياً بالأزمة الكبرى، و عجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه الازمة ، لتعد النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي و الاقتصادي، ففي الوقت الذي تؤمن به النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود تقوم النظرية الكينزية على اساس اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد الكلي، بمعنى ان تغيير كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة و الانتاج و الاستهلاك و الادخار و الاستثمار و بالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي الكلي. و بهذا فان وجهة النظر النقدية عند كينز قد قامت على فرضيات تخالف فرضيات كمية النقود عند الكلاسيك².

2. ماهية نظرية تفضيل السيولة: بدأ كينز من حيث انتهى أستاذه ألفريد مارشال، مركزاً على أهمية الطلب على النقود كجزء من الثروة، و ركز كذلك على العائد الذي يمكن ان يحققه على الأصول الاخرى البديلة، و اعتبر ان سعر الفائدة على السندات هو المؤثر على هذا العائد و بالتالي ركز على أهمية سعر الفائدة في التأثير على الطلب على النقود³. و سمى كينز نظريته ب: " تفضيل السيولة". و لقد عرفها بانها: " الرغبة أو التفضيل بالاحتفاظ بالنقود على شكل نقد سائل أو نقد جاهز؛ أي انها تمثل الميل للاحتفاظ بالنقود و عدم انفاقها على الاستهلاك وكذلك عدم استخدام المدخرات الشخصية للإنفاق الاستثماري"⁴. و لقد وضع

¹ محمد بلواني، "السياسة النقدية في الجزائر"، مرجع سابق، ص 474.

² زينب حسين عوض الله ، أسامة الفولي، "أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003م، ص 228-232.

³ جمال دعاس ، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي"، مرجع سابق، ص 109-110.

⁴ محمد عمر أبوعبده ، عبد الحميد محمد شعبان، " تاريخ الفكر الاقتصادي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2008م ص 480-418.

كينز معادلة عرفت بمعادلة كمية الأرصدة الحقيقية و الذي عاجل فيها الطلب على النقود من خلال الدوافع المسببة للطلب.

3. **دوافع الاحتفاظ بالسيولة:** حسب كينز فأن هناك ثلاثة دوافع تدفع الافراد للاحتفاظ بالسيولة وهي¹:

أ. **دافع المعاملات (Transactions Motive):** فالنقود تستخدم في المعاملات اليومية، فالطلب عليها يكون بحسب هذه المعاملات وهي تتناسب طرذاً مع الدخل النقدي.

ب. **دافع الاحتياط (Precautionary Motive) - الحيلة و الحذر:-** افترض كينز حيازة النقود بغرض الحذر و الاحتراس ضد الحاجة غير المتوقعة، و تحدد الكمية المطلوبة لذلك بمستوى المعاملات التي يتوقعها الافراد مستقبلاً، وهي تتناسب طرذاً مع الدخل النقدي ايضا.

ج. **دافع المضاربة (Speculative Motive):** يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على الربح، الذي يمثل الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية و ثمن بيعها، حيث يعتمد مقدار الربح على مقدرة المضارب على التنبؤ بأحوال السوق. بحث كينز في العوامل التي تؤثر في القرارات الخاصة كمية النقود التي تتم حيازتها كمخزن للقيمة، و اعتقد ان سعر الفائدة هو الذي يلعب هذا الدور.

4. **أهم الافكار التي انطلق منها كينز:**

أ. انطلق كينز من دافع المضاربة ليقسم الأصول التي يمكن ان تكون مخزناً للثروة إلى نقود و سندات، والعائد المادي للنقود يساوي الصفر، اما العائد على السندات فهو الفائدة النقدية على السند مضافا اليه المكسب الرأسمالي في إلى ارتفاع قيمة السند السوقية عن قيمته الاسمية، فوصل إلى ان الطلب على النقود يرتبط عكسياً مع سعر الفائدة مع ثبات العوامل الاخرى.

ب. انطلق كذلك من عدم صحة قانون "ساي" للأسواق، حيث اعتبر ان الطلب هو الذي يخلق العرض و ليس العكس. فجعل من الطلب الفعلي المتغير الاساسي المستقبل، و جعل الانتاج و التشغيل والدخل متغير تابع، و يتكون الطلب الفعلي من الطلب على اموال الاستهلاك التي تتحدد بعاملين هما: حجم الدخل (Y) و الميل المتوسط للاستهلاك (APC)، والذي تمثله مجموعة العوامل الموضعية و النفسية للمستهلك، ثم الطلب على اموال الاستثمار و التي تتحد بعاملين هما: سعر الفائدة الحقيقي و هو الذي يدفعه المنظم للحصول على القروض من السوق النقدي، و الذي يتحدد من جهة أخرى بعرض النقود (البنكنوت، النقود المساعدة، النقود الكتابية و الطلب على النقود) و تفضيل السيولة السالفة

¹ أحمد أبو الفتوح الناقه، " نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية"، مرجع سابق، ص 247.

الذكر، اما العمل الثاني فهو الكفاية الحدية لراس المال ليصل في النهاية إلى ان تقلبات التشغيل و الانتاج و الدخل تتوقف على الاستثمار في ظل ثبات ميل الاستهلاك¹.

وحسب كينز فان زيادة في كمية النقود من طرف السلطات النقدية يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة نتيجة لزيادة المعروض النقدي، مما يشجع على الاستثمار لانخفاض سعر الفائدة عن الكفاية الحدية لراس المال، مما يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال مضاعفة الاستثمار، فترتفع الأسعار بسبب الجزء الذي لم يخصص للإنتاج، و بسبب ارتفاع الأسعار يرتفع الطلب على النقود لغرض المعاملات، هذه الزيادة يمكن تغطيتها بزيادة كميات اخرى من النقود حتى ينتهي مضاعف الاستثمار، أو يسحب من النقود المخصصة للمضاربة، و لا يكون ذلك الا برفع سعر الفائدة لدفع الافراد إلى التخلي عن جزء من ارصدهم النقدية التي يحتفظون بها لغرض المضاربة، و عليه فان النتائج النهائية لزيادة كمية النقود تتوقف على عدة عوامل اهمها: مقدار التغير في سعر الفائدة و مدة مرونة السياسات النقدية لإمداد الاقتصاد بما يحتاجه من النقود، اما قيام السلطات النقدية بتخفيض كمية النقود فانه يؤدي إلى عكس النتائج السابقة و فق المنطق نفسه².

ثالثاً: مقارنة النموذجين الكلاسيكي و الكينزي

يختلف النموذج الكينزي عن النموذج الكلاسيكي في عدة جوانب³:

1. رفض سيادة المنافسة الكاملة في سوق العمل و الاعتراف بوجود عناصر احتكارية على تخفيض درجة مرونة الاجور النقدية و الأسعار خاصة في الاتجاه النزولي.
2. رفض قانون (ساي) للأسواق، و بالتالي رفض سياسة التوازن الدائم عند مستوى العمالة الكاملة، و رفض تعادل الادخار و الاستثمار باستمرار، فمادامت فئة المدخرين تختلف عن فئة المستثمرين فقلما يحدث ذلك.
3. رفض كون الادخار (S) و من ثم الاستهلاك (C) يتحدد بسعر الفائدة (I)، لان عندهم يتحدد الاستهلاك و من ثم الادخار بالدخل، اما سعر الفائدة فلا يتحدد بتقاطع دالتي الادخار والاستثمار، و انما عن طريق توزيع تلك المدخرات بين حيازة الارصدة النقدية من جانب و حيازة الارصدة القابلة لإقراض المقابلة من جانب آخر، أي يتحدد سعر الفائدة بتفضيل السيولة.
4. ان الاعتراف يجمود الاتجاه النزولي للأجور و تفضيل دالة السيولة يمكن من خلاله اثبات ما يلي:

¹ السيد عبد المولى، " اقتصاديات النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 214-215.

² مروان عطوان، " النظريات النقدية"، مرجع سابق، ص 169.

³ أحمد أبو الفتوح الناقا، " نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية"، مرجع سابق، ص 328.

- أ. ان العلاقة السببية بين الانفاق و الانتاج تبدأ من الأول إلى الثاني و ليس العكس؛
- ب. يمكن ان يكون الانفاق الكلي مساوياً أو يزيد أو يقل عن الانتاج الكلي في الاجل القصير، مما يجعل الانتاج الكلي يزيد أو ينقص أو يبقى ثابتاً؛
- ج. لا يوجد سبب يجعل مستوى الانتاج الكلي الذي يتحدد بمنحى الطلب الكلي الفعال يكون في مستوى العمالة الكاملة.

و لكن من خلال العودة إلى النيوكلاسيك نلاحظ انهم تراجعوا عن معظم هذه الملاحظات فاستبعدوا العلاقة التناسبية بين كمية النقود و مستوى الأسعار ، و اكتفوا بالعلاقة السببية بينهما، كما اعترفوا بتغير سرعة التداول رغم انهم لم يعطوها أهمية كبيرة، و عارضوا ثبات حجم الانتاج و اعطوا أهمية بالغة للتغيرات النقدية في شرح و تفسير تقلبات العملية الانتاجية و تفسيرها، و لكنهم اصرروا على كون النقود المصدرة (القانونية و البنكية) سبب اساسي في رفع مستوى الأسعار لان الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات أما عرض النقود فيتغير باستمرار¹.

كما انهم يوجهون للنموذج الكينزي الملاحظات التالية²:

1. اعتمادهم بشكل كبير على السياسات المالية (التمويل بالعجز و السياسة الضريبية) مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم؛
2. رفض فكرة كينز حول التوظيف الكامل لانهم اعتقدوا ان البطالة بنسبة صغيرة و انخفاض الانتاج بمعدلات معقولة مفيدان للحد من تأثيرات النقابات العمالية.
3. لا يعدون استخدام سياسة البنك المركزي في تخفيض سعر الفائدة مفيداً لرفع مستوى النشاط الاقتصادي و تحقيق التوظيف الكمال كما يرى كينز،
4. و يرون بدلاً من ذلك استخدام سياسة ائتمانية بشكل عام عن طريق التأثير على سعر الفائدة ارتفاعاً و انخفاضاً حسب الظروف.

فأفكار المدرسة النقدية كانت أكثر واقعية و يمكن لها ان تحقق اهداف السياسة النقدية، و لهذا انتشرت افكارهم لمعالجة المشاكل الاقتصادية و ادارة النشاط الاقتصادي عموماً.

¹ جمال دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي"، مرجع سابق، ص 118.

² مروان عطوان، " النظريات النقدية"، مرجع سابق، ص 114.

رابعاً: النظرية الكمية الحديثة (Modern Quantity Theory Of Money)

1. **السياسة النقدية في التحليل النقدي:** مثلما بدأ كينز افكاره كلاسيكياً لينتهي معارضاً و بشدة للفروض و المبادئ الاساسية للتحليل الكلاسيكي ، فان الافكار و المبادئ الاساسية للتحليل الكينزي قد تعرضت هي الاخرى للانتقادات عدة من اصحاب مدرسة شيكاغو او المسماة بالمدرسة النقدية . و بين اصحاب هذه المدرسة افكاره بالإشارة الى مدرسة اخرى يطلق عليها "مدرسة المنفعة" والتي تفترض ان النقود تعطي منفعة لحائزها مثلها في ذلك مثل السلع و بالتالي فان ادخال الناتج الاجمالي في الطلب على النقود يرجع الى الناتج الاجمالي يمثل قيماً للإنفاق (أي حد اعلى للإنفاق) فهو بمنزلة مقياس للحجم يقابل الدخل في دالة الاستهلاك و يستخدم اصحاب هذه المدرسة تعريف عريضاً للنقود¹.

2. **ماهية النظرية الكمية الحديثة:** ظهر التحليل النيوكلاسيكي بعد عشرون عاماً من ظهور النظرية العامة لكينز في مدرسة شيكاغو النقدية، و لذلك سمي انصارها بالنقديين، حيث قام ميلتون فريدمان (ت 2006م) و زملاؤه عام 1956 بدارسة حول العلاقة بين كمية النقود و مستوى الأسعار، و لكن ميزوا بدقة بين الأسعار المطلقة و الأسعار النسبية ، كما جمعوا بين التحليل الكلي ليفشر و التحليل الجزئي لمدرسة كامبردج، و ركزوا اهتمامهم على الجزء من النقود الذي يحتفظ به الافراد و المؤسسات أي الارصدة النقدية، و بالتالي الاعتراف بان الطلب على النقود اصل كمال السيولة. كما وجدوا ان مستويات التوازن مختلفة، ويتم الانتقال من مستوى إلى آخر حتى الوصول إلى التوازن، كما ان كمية النقود التي تؤثر في المستوى العام للأسعار ليست فقط النقود القانونية (M) و انما ايضا الودائع الجارية لأجل في البنوك التجارية (D)².

فالطلب على النقود عند فريدمان تعتمد على المقدار الاجمالي للثروة المحتفظ بها على اشكال مختلفة و تكلفة الاشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة و عائداتها و الازواق و تفضيلات مالكي الثروة، و يعتمد المقدار الحقيقي للثروة و بشكل محدد على سعر الفائدة و المعدل المتوقع للتضخم ، و الثروة بوصفها تتضمن الثروة البشرية و غير البشرية ، و أية متغيرات أخرى يمكن ان يكون لها تأثير في الازواق و التفضيلات. و بالتالي فان صياغة دالة الطلب على النقود وفقاً لتحليل فريدمان بالشكل التالي³:

$$MD = F(P, RB, RE, (\Delta/P \times 1/P), YP/P, W, U)$$

حيث أن:

MD: دالة الطلب على النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

¹ عباس كاظم جاسم، "تقييم السياسة النقدية في بلدان عربية"، رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2005م، ص38-39.

² جمال دعاس، "السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي"، مرجع سابق، ص 107.

³ عوض فاضل اسماعيل الدليمي، "النقود والبنوك"، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990م، ص 567.

RB: عائد السندات و يتمثل في سعر الفائدة السوقية.

RE: عائد الاسهم و يتمثل في الارباح السنوية.

($\Delta / P \times 1/P$) : معدل التضخم المتوقع

YP/P: يمثل الثروة و يصفها برصيد مرتبط بالداخل الدائم عن طريق سعر الفائدة.

W: يمثل الرأس المال البشري الذي يمثل العلاقة بين الرأس المال البشري ورأس المال غير البشري.

U: يمثل الأذواق و ترتيب الافضلية.

3. هدف هذه النظرية : تهدف هذه النظرية أساسًا إلى وضع الحلول الكفيلة للتخفيف من حدة التضخم بعدما

فشلت نظرية "كينز" في علاج هذه الظاهرة.

4. التغيرات التي تم ادخالها على نظرية الكمية: أدخل النقديون المعاصرون تغيرات اساسية على مضمون

النظرية الكمية- التي يعدون امتداد لها-منها¹:

أ. العلاقة بين تغير كمية النقود و مستوى الأسعار نسبية فقط وليست تناسبية؛

ب. الاعتراف بتغير سرعة التداول الا ان اهم لم يلوها كبير الاهتمام؛

ج. اعتبار ان الفرضية المتعلقة بثبات حجم الانتاج خاطئة؛

د. اهتماموا بالعلاقة بين النظرية النقدية و عملية اعادة الانتاج، مما يعني اعتبار السياسة النقدية و الائتمانية

من اهم وسائل الرقابة وادارة النشاط الاقتصادي.

استند النقديون الجدد على معادلة التبادل و طبقوا قانون العرض و الطلب على النقود ، حيث يشمل عرض

النقود في كمية النقود المصدرة سواء من قبل الدولة أو الجهاز البنكي و انه يتغير باستمرار، و بينما يتمتع الطلب

على النقود بقدر كبير من الثبات، فإن العرض النقدي يتغير باستمرار، فاذا زاد عن الطلب النقود فيتخلص الافراد

من هذه الزيادة فترتفع الأسعار، و من المحتمل ان تؤدي إلى زيادة الانتاج (زيادة الدخل الوطني الحقيقي)، و

هكذا أكد النقديون ان النظرية الكمية ليست نظرية للإنتاج و لا نظرية للدخل و الأسعار، و انما هي نظرية

للطلب على النقود².

5. افكار المدرسة النقدية : تتمثل اهم افكار النقديين فيما يلي³:

أ. اهتماموا بالطلب على النقود انطلاقًا من مكونات الثروة لدى الافراد حسب انواع الأصول؛

ب. ان اجمالي الثروة الافراد هو العامل المحدد للطلب على النقود، من خلال التغير في اجمالي الثروة و كيفية

توزيعها على عناصرها المختلفة: نقود ، سندات، واسهم، أصول حقيقية، عنصر بشري؛

¹ محمود سحنون ، " دروس في الاقتصاد النقدي و المصرفي" ، مرجع سابق، ص 71

² عبد المنعم السيد علي، نزار سعدي الدين العيسى " النقود و البنوك و الأسواق المالية" ، مرجع سابق، 238.

³ مروان عطوان ، " النظريات النقدية" ، مرجع سابق، ص118.

ج. يزداد الطلب على النقود كلما انخفضت تكلفة الاحتفاظ بها، وهي مقدار العائد الذي يتنازل عنه الفرد عند تخليه عن الأصول الأخرى، فإذا احتفظ بما فقد ضحي بالعائد الذي كان سيحصل عليه لو استعملها في أصول أخرى و العكس، ففي فترات التضخم مثلاً تزيد تكلفة الاحتفاظ بالنقود نظراً لارتفاع العائد الذي تدره الأصول الأخرى، بسبب ارفع الأسعار و معدلات الفائدة فينخفض الطلب على النقود؛

6. الانتقادات الموجهة للمدرسة النقدية : ورغم ذلك فيمكن تسجيل الملاحظات التالية على التحليل النقدي¹:

7. كغيرها من معادلات الكلاسيك تبدأ كمية النقود كمؤثر في مستوى الأسعار، و تجاهل العملية العكسية لأنها تغض النظر عن امكانية الاحتكارات في فرض الأسعار؛

8. تغالي هذه المدرسة في دور النقود كمؤثر في النشاط الاقتصادي، فرغم أهمية هذا العامل، الا ان هناك عوامل أخرى كإنتاجية العمل و عدد العمال؛

9. اعترفت (على خلاف سابقاتها) بعدم وقوع الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل من خلال امكانية تأثير التغيرات النقدية على الدخل الوطني الحقيقي.

خامساً: السياسة النقدية في النموذج الكينزي

يرى الكينزيون أن السياسة النقدية التوسعية تكون كما يلي²:

زيادة العرض النقدي (مع ثبات الأسعار) يؤدي إلى زيادة العرض النقدي الحقيقي، (و يتفاعل سوق النقد والسندات) ينخفض سعر الفائدة فيزيد الانفاق الاستثماري فيزيد الانتاج الكلي المطلوب (و عند مستوى الأسعار نفسه) يخلق طلب زائد على السلع مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار من قناتين:

1. يؤدي ارتفاع الأسعار (مع ثبات العرض النقدي الاسمي) إلى انخفاض العرض النقدي الحقيقي فترتفع أسعار الفائدة و ينخفض الاستثمار و ينخفض الانتاج الكلي المطلوبة فهو نتيجة لارتفاع الأسعار.

2. يؤدي ارتفاع الأسعار (مع ثبات الاجر النقدي) إلى انخفاض الأجر الحقيقي فيزداد استخدام العمل من قبل رجال الاعمال و يزيد الانتاج الكلي.

من خلال (1 و 2) فان التوازن يستقر حيث يصبح مستوى الانتاج الكلي والمستوى العام للأسعار في مستوى توازن جديد، من خلاله يمكن معرفة العمالة اللازمة لهذا المستوى من الانتاج.

¹ جمال دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي"، مرجع سابق، ص 109.

² أحمد أبو الفتوح الناقه، " نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية"، مرجع سابق، ص 332.

و عليه يلاحظ ان التغير في العرض النقدي يترتب عنه تغير في قيم المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد الوطني: العرض النقدي الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، الاستثمار الحقيقي، الانتاج الكلي ، حجم العمالة، الاجر الحقيقي، وعليه فان النقود غير حيادية في التأثير في النشاط الاقتصادي.

ركز كينز على استخدام السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية بهدف معالجة المشاكل لا الاقتصادية ، و انصب اهتمامه في معالجة ازمة البطالة على زيادة الطلب الكلي الفعال، و من اهم السياسات التي اقترحها:

1. زيادة كمية النقود (التمويل بالعجز) لزيادة الاستثمار العام مما يوفر فرص عمل جديدة و تحقق دخول جديدة فيزيد الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية، فيزيد انتاجها، مما يؤدي إلى زيادة عمالة جديدة و هكذا حتى تصل إلى مستوى التوظيف الكامل، و كلما كانت الفجوة كبيرة قبل هذا المستوى امكن تحقيق نتائج ملموسة، و لكن هذا الحل يصطدم بمرونة الجهاز الانتاجي لنظامين استجابة هذا العرض للزيادة في الطلب الكلي الفعال.

2. استخدام سياسة ضريبية من شأنها ان تحقق نوعاً من إعادة توزيع الدخل الوطني في صالح الطبقات ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك فيزيد الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية فيزيد الانتاج و من ثم زيادة عمالة جديدة.

سادساً: السياسة النقدية في النموذج الكلاسيكي

حاول الكلاسيكيون جعل نظرياتهم اكثر قدرة على التأثير في النشاط الاقتصادي بعد ان كانت تهم فقط بعلاقة النقود بمستوى الأسعار فيقولون¹:

1. ان زيادة كمية النقود تؤثر في الانتاج (خلال 06 إلى 08 اشهر) وفي خلال مدة مماثلة يبدأ ارتفاع أسعار للحد من التقلبات الاقتصادية على الانتاج و الأسعار يقترحون رقابة دقيقة على زيادة كمية النقود.
2. في دراسة تجريبية على تطور الكتلة النقدية في الولايات المتحدة الامريكية خلال 100 سنة وجد ان المعدل السنوي لزيادتها يتراوح بين: (03 % و 5 %) بما في ذلك التقلبات الحادة في بعض السنوات و رأوا ان سبب ذلك هو تقلبات الانتاج و الأسعار، و توصلوا إلى ضرورة تطبيق رقابة دقيقة و فعالة على زيادة كمية النقود لجعلها في حدود: (03 % و 5 %) سنوياً، وهذا يؤدي إلى استبعاد الدروات الاقتصادية و الازمات الاخرى والتضخم علنا النشاط الاقتصادي بشكل عام الانتاجي بشكل خاص.

¹ جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي: دراسة مقارنة"، مرجع سابق، 122.

ان الوقائع النقدية اظهرت ان هذه النظريات قاصرة تمام على معالجة هذه الازمات و بشكل خاص التضخم و تحقيق التوظيف الكامل، فقط طبقت السياسات المقترحة خلال النصف الأول من السبعينات و مع ذلك استمرت نسبة البطالة في الارتفاع و كذلك معدلات التضخم، و بسبب ذلك المغالاة في دور النقود و السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي و تجاهل الاحتكارات في التأثير على هذا للنشاط و كذلك لإغفال الدور الأساسي لطبيعة النظام الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية في حدوث هذه الازمات، بحيث يجب البحث في أسبابها وعلاجها ليس فقط في النقود والسياسة النقدية، و انما على العوامل الحقيقية غير النقدية ايضا¹.

¹ محمود سحنون، "دروس في الاقتصاد النقدي و المصرفي"، مرجع سابق، ص 74.

قائمة المصادر و المراجع:

أولاً: مؤلفات

لغة عربية:

1. إبراهيم بن صالح العمر، " النقود الائتمانية دورها وآثارها في اقتصاد إسلامي"، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، 1414هـ.
2. أحمد أبو الفتوح الناقة، " نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية"، مؤسسة شباب الجامعي، الإسكندرية، مصر، د.ط، 1998م.
3. أحمد حسن، " الأوراق النقدية في الاقتصاد الاسلامي: قيمتها وأحكامها"، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية، 1422هـ/2002م.
4. أحمد حسن احمد الحسني، " تطور النقود في ظل الشريعة الاسلامية"، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، د.ط، د.ت.
5. أحمد نبيل نمري، "مبادئ في العلوم المصرفية"، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 1981م.
6. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2005م.
7. إسماعيل محمد هاشم، " مذكرات في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.
8. باري سيجل، " النقود والبنوك والاقتصاد : وجهة نظر النقدين"، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد الفتاح عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987م.
9. بخراز يعدل فريدة، " تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008م.
10. ج.غ ما يتوخين، " مشكلات النقود والأنظمة النقدية"، ترجمة: عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1979م.
11. ج.ف كرأوزر، "الموجز في اقتصاديات النقود"، ترجمة: مصطفى كمال فريد، دار الفكر، القاهرة، مصر، د.ط، د.ت.
12. جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي: دراسة مقارنة"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م.
13. حسام داود وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 1426هـ/2005م.
14. حسين بن سالم جابر الزبيدي، " التضخم والكساد"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008م.
15. دومنيك سلفادور، " الاقتصاد الدولي"، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 1998م.
16. رمزي زكي، " الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة- ضمن- كتاب "التضخم في العالم العربي"، دار الشباب، الكويت، الطبعة الأولى، 1986م.
17. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، " البنوك المركزية و السياسات النقدية"، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013م.
18. زياد العلواني، " نقود ومصارف"، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا، 1982م.
19. زينب حسين عوض الله، أسامة الفولي، "أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003م.

20. سعيد سعد مرطان، "مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام"، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ط، 2002م.
21. سمير حسون، "الاقتصاد السياسي في النقود و البنوك"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2004م.
22. سهر حسن، "النقود والتوازن الاقتصادي"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة، الاسكندرية، مصر، د.ط، 1985م.
23. سوزي عدلي نائر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005م.
24. السيد عبد المولى، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د.ط، دت.
25. شارلس ليفنسون، "التضخم العالمي والشركات المتعددة الجنسيات"، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، سوريا، 1976م.
26. شاكرا القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2008م.
27. صالح صالح، "السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة"، دار الوفاء، مصر، 2001م.
28. صبحي تادرس قريصة، "النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ط، دت.
29. صبحي تادرس قريصة وأحمد نعمة الله، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية، دم، دت.
30. ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية"، دار الفكر، الجزائر، د.ط، دت.
31. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003م.
32. عادل عبد المهدي، "التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م.
33. عباس كاظم الدعيمي، "السياسات النقدية و المالية"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010م.
34. عبد العزيز المقطري، "النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد اليمني الحديث"، دار الحدائث، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985م.
35. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية: السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية والتطبيقية، البنوك العربية-، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004م.
36. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، "اقتصاديات النقود- رؤية إسلامية"، د.ط، دم، 2008م.
37. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003م.
38. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، "النقود و المصارف و الأسواق المالية"، دار الحامد، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2004م.
39. عبد المنعم سيد علي، "اقتصادات النقود والمصارف"، الأكاديمية للنشر، المفرق، د.ط، 1988م.
40. عدنان خالد التركماني، "السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ط، 1409هـ/1988م.
41. عزمي رجب، "الاقتصاد السياسي"، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، 1980م.

42. علي محي الدين القره داغي، "المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي: دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي"، دار البشائر الاسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1431هـ/2010م.
43. عوض فاضل اسماعيل الدليمي، "النقود والبنوك"، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990م.
44. غازي عناية، "التضخم المالي"، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1986م.
45. غيوم كندي، "أوهام وحقائق حول الأزمة النقدية الدولية 1944-1979"، ترجمة هشام متولي، دار اليقظة العربية، دمشق، سوريا، 1979م.
46. فليب كرم، "التحليل النقدي و التنبؤ"، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1998م.
47. فؤاد دهمان، "الاقتصاد السياسي"، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 1994م.
48. فوزي عطوي، "في الاقتصاد السياسي: النقود والنظم النقدية"، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989م.
49. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م.
50. لخلو موسى بخاري، "سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010م.
51. ماجد قنديل، "حسابات ميزان المدفوعات"، معهد الصندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005م.
52. محمد عبد المنعم الجمال، "موسوعة الاقتصاد الإسلامي"، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الثانية، 1986م.
53. محمد ادريس، "السياسة النقدية"، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 17، صندوق النقد العربي، 2021م.
54. محمد حامد دويدار، عادل أحمد حشيش، "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، د.ط، 1994م.
55. محمد خليل برعي، علي حافظ منصور، "مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك"، مكتبة نخضة الشروق، دم، 1990م.
56. محمد دويدار، "الاقتصاد السياسي: الاقتصاد النقدي"، الجزء الثاني، منشورات حلي، بيروت، لبنان، د.ط، 2003م.
57. محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، د.ت.
58. محمد عبد المنعم عفر، "الاقتصاد الاسلامي: دراسة اقتصادية"، الجزء الثاني، دار البيان العربي، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، 1985م.
59. محمد عبد المنعم عفر، "الاقتصاد السياسي: الاقتصاد الكلي"، دار البيان العربي، جدة، المملكة العربية السعودية، د.ط، 1979م.
60. محمد عمر أبوعبده، عبد الحميد محمد شعبان، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2008م.
61. محمد عمر شابرا، "نحو نظام نقدي عادل"، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، 1992م.

62. محمد فريد مصطفى ، سهر محمد السيد حسن، " السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، د.ط، 2000م.
63. محمود حسين الوادي و حسين سمحان، "المصارف الإسلامية: الأسس النظرية و التطبيقات العملية"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الاردن، الطبعة الثانية، 1428هـ/2008م.
64. محمود عبد الكريم إرشيد، "المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان ، الاردن، 1433هـ/2012م، الطبعة الأولى.
65. محمود محمد بابلي، "المصارف الإسلامية ضرورة حتمية"، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989م.
66. مروان عطوان ، النظريات النقدية"، دار البعث، قسنطينة، د.ط، 1989م.
67. منير إبراهيم هندي، "إدارة البنوك التجارية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2000م.
68. موسى آدم عيسى، "آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي"، مجموعة دلة البركة، جدة، الطبعة الأولى، 1993م.
69. ناظم محمد نوري الشمري، " النقود و المصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر و التوزيع، د م، الطبعة الأولى، 1999م.
70. يسرى مهدي السامرائي، زكرياء مطلق الدوري، " الصيرفة المركزية والسياسة النقدية"، مطابع إديتار، إيطاليا، دت.
71. يوسف كمال محمد، "فقه الاقتصاد النقدي"، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993م.

لغة فرنسية:

72. M.E. Benissad, " Essais D'analyse Monétaire" , OPU, Alger, 1975
73. J.m. keynes, " théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie ", payot, 1985, paris,
74. Gerard duthul, wiliam marios, **politique economique**, paris, 2000

ثانياً: مطبوعات جامعية

75. محمود سحنون ، " دروس في الاقتصاد النقدي و المصرفي"، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية، 2004/2003م.

ثالثاً: رسائل و أطروحات

76. بورزق ابراهيم فوزي ، "دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية، 2008/2007م.
77. عباس كاظم جاسم، " تقييم السياسة النقدية في بلدان عربية"، رسالة ماجستير ، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2005م.

رابعاً: مجلات علمية

78. حسن غانم، " ليس التضخم ارتفاعاً في الأسعار"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 14، 1403هـ.
79. حسين شحاتة، " الفائدة الربوية وقود التضخم النقدي وليس تعويضاً عنه"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد6، جمادى الأولى، 1402هـ.

80. ريفي هشام، " ما بعد الوظيفة : الأجور و القدرة الشرائية في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية ، المجلد 12، العدد03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020م.

81. علي السالوس، " التضخم والكساد وكيف عاجلها الإسلام"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي ، العدد 172، أوت 1995.

82. فؤاد بن حدو ، " العلمة الرقمية الحكومية : آلية عملها و ضوابط إصدارها"، مجلة قضايا فقهية و اقتصادية معاصرة، المجلد 02، العدد 01 ، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2022م.

83. محمد بلوايي، "السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية"، العدد : 02، جوان 2012م، المركز الجامعي تمنغراست، الجزائر.

84. محمد سليمان البازغي ، " النظرية الداخلية في النقود"، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، مارس 1994.

85. محمد منصف تطار، " النظام البنكي الجزائري والصيرفة الالكترونية"، مجلة العلوم الإنسانية، محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 2، 2002م.

خامساً: مؤتمرات و ملتقيات

86. عبد الستار أبوغدة، " النقود الرقمية : الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية"، بحوث مؤتمر الدوحة الرابع للمال الإسلامي، المستجدات المالية المعاصرة والبناء المعرفي، يوم 09 يناير 2018م، سلسلة بيت المشورة للاستشارات المالية رقم (04)، قطر.

87. فؤاد بن حدو، " التمويل غير التقليدي و أثره على القدرة الشرائية"، الملتقى الوطني الأول حول: " رفع الاجور في الجزائر بين تحسين القدرة الشرائية و تحديات الوضع الاقتصادي والصحي الراهن"، يوم : 20 مارس 2022م، بجامعة الشهيد محمد زيانة، غليزان، الجزائر.

سادساً: القوانين والنصوص التنظيمية

88. "القانون المدني الجزائري"، منشورات بيرتي، الجزائر، طبعة 2005م.

89. أمر رقم: 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424هـ، الموافق لـ 26 غشت سنة 2003م، يتعلق بالنقد و القرض.

سابعاً: مواقع الانترنت:

http://elearning.univ-relizane.dz .90

https://almerja.com/reading .91

https://ar.tradingeconomics.com .92

https://ar.wikipedia.org .93

https://arabberg.com .94

Https://Eumlat.Net .95

https://fortunearabia.com .96

https://io.hsoub.com .97

https://masralarabia.net .98

https://mawdoo3.com .99

https://sites.google.com .100

https://sotor.com .101

https://www.aljazeera.net	.102
https://www.alqabas.com	.103
https://www.argaam.com	.104
https://www.avatrade.ar.com	.105
https://www.equiti.com	.106
https://www.independentarabia.com	.107
https://www.marefa.org	.108
https://www.mohamah.net	.109

